



دراسات قانونية





الجمهورية العربية السورية
مذهورات جامعة دمشق
مركز التعليم المفتوح
قسم الدراسات القانونية

دراسات حقوقية

باللغة الفرنسية

لطلاب السنة الثانية

تأليف

الأستاذ الدكتور فؤاد ديب الأستاذ الدكتور أحمد عبد العزيز
استاذ في قسم القانون الدولي أستاذ مساعد في قسم القانون الدولي

١٤٢٥-١٤٢٦هـ

٢٠٠٤-٢٠٠٥م

جامعة دمشق:



القسم الأول

منظمة الأمم المتحدة

صفحة

١٢

الفصل الأول: ظهور منظمة الأمم المتحدة

١٢

١- ميثاق الأمم المتحدة:

١٣

١- تصريح الأطلسي.

١٤

٢- تصريح الأمم المتحدة.

١٤

٣- تصريح موسكو.

١٥

٤- مؤتمر طهران.

١٥

٥- مقترحات مؤتمر داميرتون أوأكس.

١٦

٦- مؤتمر يالطا.

١٦

٧- مؤتمر سان فرانسيسكو.

١٩

٢- تعديل الميثاق:

٢١

الفصل الثاني: أهداف منظمة الأمم المتحدة ومبادئها

٢١

١- الدوافع

٢٢

٢- أهداف الأمم المتحدة

٢٣

٣- مبادئ الأمم المتحدة

٢٥

الفصل الثالث : أعضاء منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها

٢٥

١- فئات الأعضاء:

٢٥

أ- الأعضاء الأصليون:

٢٥

ب- الأعضاء المقبولون:

٢٦

٢- القبول في المنظمة:

٢٨

٣- الانسحاب من منظمة الأمم المتحدة:

٢٨

٤- فصل الدولة العضو من منظمة الأمم المتحدة:

٢٩	٥- تطبيق حقوق الأعضاء وامتيازاتهم:
٢٩	٦- أجهزة الأمم المتحدة:
٣٠	الفصل الرابع: الجمعية العامة
٣٠	١- تركيبها
٣٠	٢- دوراتها
٣١	٣- لجنتها
٣٢	٤- اختصاصاتها
٣٥	٥- طرق التصويت
٣٦	٦- فقدان حق التصويت
٣٧	٧- الفصل الخامس: مجلس الأمن
٣٧	١- تكوينه:
٣٨	٢- وظائفه وسلطاته: أ-
٣٩	ب-
٤١	ج-
٤١	د-
٤١	هـ-
٤١	و-
٤١	ز-
٤١	ح-
٤١	ط-
٤٢	٣- طريقة التصويت
٤٢	و- الأكثرية المطلوبة:
٤٣	ز- المسائل الاجرائية والمسائل الموضوعية:
٤٤	ح- الاستنكاف والغياب:
٤٥	ط- قيود:
٤٦	٤- التعسف في استعمال حق النقض

٤٨	الفصل السادس: الأمانة العامة - (السكرتاريا)
٤٨	١- الأمين العام:
٤٩	٢- وظائف الأمين العام:
٤٩	أ- الوظائف الإدارية والفنية:
٥٠	ب- حق المبادرة السياسي:
٥١	٣- مزايا وحصانات منظمة الأمم المتحدة والعاملين فيها
٥١	أ- مزايا وحصانات منظمة الأمم المتحدة:
٥١	ب- مزايا وحصانات الأمين العام وموظفي منظمة الأمم المتحدة:
٥٢	الفصل السابع: محكمة العدل الدولية:
٥٢	١- تنظيم المحكمة:
٥٢	أ- عدد أعضائها:
٥٣	ب- واجبات القضاة، ومزاياهم وحصاناتهم:
٥٣	ج- رئيس المحكمة ونائب الرئيس والميسجل:
٥٣	د- مقر المحكمة:
٥٤	هـ- عمل المحكمة:
٥٤	٢- اختصاص المحكمة: أ- الاختصاص القضائي
٥٥	ويتضمن: التدخل
٥٥	القرارات
٥٥	المراجعة
٥٥	ب- الاختصاص الاستشاري

القسم الثاني
الدستور الدائم
للجمهورية العربية السورية

: الختوى

مقدمة

٦٥	<u>الباب الأول</u>	
٦٥	المبادئ الأساسية	
٦٥	المبادئ الأساسية	: الفصل الأول
٦٩	المبادئ الاقتصادية	: الفصل الثاني
٧١	المبادئ التعليمية والثقافية	: الفصل الثالث
٧٣	الحريات والحقوق والواجبات العامة	: الفصل الرابع

الباب الثاني

٧٧	سلطات الدولة	
٧٧	السلطة التشريعية	: الفصل الأول
٨٣	السلطة التنفيذية:	: الفصل الثاني
٨٣	- رئيس الجمهورية	
٩١	- مجلس الوزراء	
٩٤	- مجالس الشعب المحلية	
٩٥	السلطة القضائية	: الفصل الثالث
٩٥	- قضاة الحكم والنيابة العامة	
٩٦	- المحكمة الدستورية العليا	

الباب الثالث

تعديل الدستور

عملاً ببرنامج السنة الثانية. يتضمن مقرر اللغة الفرنسية دراسة بعض النصوص القانونية. ومن أجل هذا اخترنا نصين في غاية الأهمية الدولية والوطنية. وهما ميثاق الأمم المتحدة الذي بموجبه تمت ولادة منظمة الأمم المتحدة، والدستور السوري وهذا سوف نكرس القسم الأول من هذا المؤلف للدراسة بعض المسائل المتعلقة بمنظمة الأمم المتحدة، وهي:

- ظهور الأمم المتحدة
- أهداف ومبادئ الأمم المتحدة
- أعضاء منظمة الأمم المتحدة
- أجهزة الأمم المتحدة

وقد قام بإعداد هذا الجزء العميد الأستاذ الدكتور فؤاد ديب أما الجزء الثاني والذي عنوانه الدستور السوري فقد أعده الأستاذ الدكتور أحمد عبد العزيز.

د. ديب

د. عبد العزيز



الفصل الأول

ظهور منظمة الأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة هي مؤسسة سياسية ذات صفة عالمية نشأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وحلت محل عصبة الأمم التي لم تستطع القيام بواجبها نظراً لعدم قدرتها على منع نشوء الحرب في أيلول ١٩٣٩.

ولقد تحققت ولادة المنظمة العالمية الجديدة بموجب ميثاق الأمم المتحدة الذي تم توقيعه وإعلانه في سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٦ حزيران عام ١٩٤٥، بعد انتهاء مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنظيم الدولي. ودخل حيز التنفيذ يوم ٢٤ تشرين الأول عام ١٩٤٥، ويشكل نظام محكمة العدل الدولية جزءاً لا يتجزأ من هذا الميثاق.

١- ميثاق الأمم المتحدة:

وهذه الوثيقة هي ثمرة عمل جماعي طويل لرؤساء الدول التي كانت تناضل ضد قوى المحور. ولقد مرّ هذا الميثاق بمراحل متعددة تتمثل بالأعمال والتصريحات والمؤتمرات التالية:

- أ- تصريح الأطلسي.
- ب- تصريح الأمم المتحدة.

- ج- تصريح موسكو.
- د- مؤتمر طهران.
- ه- مقترحات مؤتمر داميرتون أواكس.
- و- مؤتمر يالطا.
- ز- مؤتمر سان فرانسيسكو.

أ- تصريح الأطلسي - ١٩٤١

وقع هذا التصريح من قبل الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني سير ونستون تشرشل في ١٤ آب ١٩٤١ عقب لقاءهما الذي تم في البحر على الشواطئ الأمريكية على ظهر المدمرة برنس أوف ويلز (أمير الغاب) وهذا التصريح المسمى أيضاً (شرعة الأطلسي) يعلن في بنود ثمانية "المبادئ المشتركة التي تحكم السياسة الوطنية لبلاد كل منهما، والتي يؤسسون عليها أملهما بمستقبل أفضل للعالم"

وتشير النقطة السادسة من هذا التصريح إلى إنشاء منظمة دولية للشعوب من أجل المحافظة على السلم وذلك عندما يتم القضاء نهائياً على الطغيان النازي. ويأمل الرئيسان إقامة سلام يقدم لجميع الأمم وسائل البقاء بأمن داخل حدودها الخاصة ويكفل لجميع الناس في كل البلاد إمكانية العيش حتى النهاية في حماية ضد الإكراه والعوز.

إن هذا التصريح كان يعبر عن إرادة رئيسي الحكومتين الأكيدة، أحدهما محارب والآخر محايد، بإعطاء معنى واضح للنصر على النازية. ولقد لقي هذا التصريح في الشهر التالي لنشره موافقة الدولة التي كان لها ممثلون في لندن وبخاصة الجنرال ديغول باسم فرنسا المقاتلة (المحاربة).

ب- تصريح الأمم المتحدة- ١٩٤٢

إن هذا التصريح، الذي تم توقيعه في واشنطن بتاريخ ١/كانون الثاني ١٩٤٢، من قبل ٢٦ دولة عقب دخول الولايات المتحدة الحرب، له أهمية كبرى. فقد كان يؤكد مبادئ وأهداف شرعة الأطلسي ولكنه كان يتضمن أيضاً الالتزام بعدم توقيع هدنة أو صلح منفرد مع قوى المحور. كما كان يسمح إلى جميع الدول الأخرى بالانضمام إليه.

ج- تصريح موسكو- ١٩٤٣

هذا التصريح المعنون: "تصريح مشترك للدول الأربع بشأن الأمن" تم توقيعه في ٣٠/أكتوبر / ١٩٤٣ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتي، بريطانيا العظمى والصين.

ويدل على تقدم جديد على الطريق الذي خطه روزفلت وتشرشل ويشكل تحالفاً حقيقياً من أجل إرغام ألمانيا على الاستسلام دون شروط. كما يشكل تحالفاً من أجل السلم، باعتباره يؤيد ويوضح المبادئ التي تضمنتها المواثيق والتصريحات السابقة له.

ولقد نصت المادة الرابعة منه على ان "الدول الأربع تقر بضرورة إنشاء منظمة دولية عامة بأقرب وقت ممكن، مؤسسة على مبدأ المساواة في السيادة لكل الدول المسالمة كبيرة وصغيرة من أجل تأمين المحافظة على السلم والأمن الدوليين".

د- مؤتمر طهران - ١٩٤٣

بعد شهر من تصريح موسكو، عقد مؤتمر في طهران بتاريخ ١ كانون الأول ١٩٤٣، شارك فيه الدول التالية: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي، وبنتيجة محادثاتهم صدر عنهم إعلان سمي تصريح طهران. ولقد أكد هذا التصريح على إرادة هذه الدول وتصميمها على الاضطلاع بدورها الخاص ومسؤوليتها في حفظ السلم والأمن الدوليين.

هـ- مقترحات مؤتمر دمبرتون أو كس - ١٩٤٤

إن العمل الأكثر أهمية هو ذلك الذي تم إنجازه في مؤتمر دومبارتون أو كس قرب واشنطن.

جمع هذا المؤتمر الدول الأربع التي سبق أن اجتمعت في موسكو (المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين). وجرى المحادثات على مرحلتين: المرحلة الأولى جرت بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من ٢١ آب إلى ٢٨ أيلول ١٩٤٤. والمرحلة الثانية جرت بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة والصين وامتدت من ٢٩ أيلول إلى ٧ تشرين الأول ١٩٤٤. إن هذه الدولة الأخيرة (الصين) لم تشترك في المحادثات الأولى لأن الاتحاد السوفياتي لم يكن في حالة حرب مع اليابان وانتهت هذه المحادثات إلى تحضير عدد من المقترحات التي تشكل مشروعاً حقيقياً لدستور من أجل الأمم المتحدة.

و- مؤتمر يالطا - ١٩٤٥

عقد مؤتمر يالطا في القرم بين الرئيس روزفلت والسيد تشرشل والمارشال ستالين من ٣-١١ شباط ١٩٤٥، وذلك من اجل حل المشاكل التي بقيت معلقة، وبخاصة اجراءات التصويت في مجلس الأمن. اتفق رؤساء الدول الثلاث على دعوة الأمم المتحدة إلى مؤتمر يعقد في سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة في ٢٥ نيسان ١٩٤٥ لإعداد ميثاق لمنظمة دولية من أجل المحافظة على الأمن والسلم ضمن الإطار المقترح أثناء محادثات دمبرتون او كس الضيقة.

ز- مؤتمر سان فرانسيسكو - ١٩٤٥

دعي هذا المؤتمر إلى الانعقاد بتاريخ ٥ آذار ١٩٤٥ من قبل بريطانيا العظمى، والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين. وقد رفضت فرنسا وقتئذ أن تكون دولة داعية لأنها كانت مستاءة من هذه الدول لعدم اشراكها في تحضير المقترحات من جهة ولأنها تريد الاحتفاظ بكامل حريتها لاقتراح التعديلات من جهة أخرى. والأمم التي كان لها صفة لكي تشارك في المؤتمر هي الأمم التي كانت قد أعلنت الحرب على ألمانيا واليابان قبل الأول من آذار من عام ١٩٤٥، ووقعت إلى جانب ذلك على تصريح الأمم المتحدة المورخ في ١ كانون الثاني من عام ١٩٤٢. وهذا ما يفسر تعدد إعلانات الحرب في مطلع عام ١٩٤٥، ولو لم يتبع ذلك أعمال حربية فعلية، من جانب الدول التي كانت راغبة في الاشتراك بالمؤتمر ومنها (المملكة العربية السعودية والأرجنتين ومصر ولبنان وباراغوي والبيرو وسوريا وتركيا والأرغواي).

افتتح المؤتمر في التاريخ المحدد له أي في ٢٥ نيسان ١٩٤٥ وقد جمع في بادئ الأمر ستاً وأربعين دولة، ثم قبل فيه دول أخرى (أوكرانيا وروسيا البيضاء والأرجنتين والدانمرك) أما بولونيا فإنها لم تدع إلى الاشتراك فيه لأن اندماج حكومتها (حكومة وارسو، لجنة لوبلان السابقة والخاضعة للشيوعية من جهة، وحكومة لندن ذات الميول الحرة من جهة أخرى)، لم يكن قد تحقق عند انعقاد المؤتمر. بمقتضى قرار مؤتمر يالطا، على اعتبار أن كلا من الحكومتين كانت تدعي أنها تمثل وحدها بولونيا، بيد أنه بعد مناقشات حادة سويت الأمور بعد المؤتمر. بمعنى أن بولونيا قبلت في التوقيع على الميثاق (الاتفاق) وحصلت هكذا على صفة عضو مؤسس.

وبعد تنظيم مسائل القبول والإجراءات بدأ المؤتمر العمل وسعى إلى إعداد نص يقوم على احترام مقترحات ديمبارتون او كس ويأخذ بعين الاعتبار التعديلات المقدمة، ويكون ذا طبيعة تمكنه من الحصول على القبول العام.

بلغ المؤتمر أهدافه خلال شهرين ويوم ٢٦ حزيران ١٩٤٥ بتوقيع اتفاقية من قبل ٥١ دولة. وهذه الوثيقة التي أوجدت منظمة الأمم المتحدة ونظمتها تحتوي على ١١١ مادة مقابل ٢٦ في صك جمعية الأمم. وقد تم التصديق عليها بسرعة من قبل الدول الخمس الكبرى و ٢٤ دولة أخرى، بمعنى أنه وافقت عليه أكثرية الدول الموقعة على الميثاق. ودخل حيز التنفيذ في ٢٤ تشرين الأول ١٩٤٥.

في عام ١٩٤٦ انعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة في لندن. وفي هذه الجلسة الأولى اختارت الجمعية نيويورك كمقر دائم لها.

إن الميثاق هو بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة كصك عصبة الأمم. غير أن واضعيه عندما قاموا بتحريره استوحوا خبرة الأعوام العشرين التي عملت خلالها عصبة الأمم. لقد ميزوا بدقة بين مسألتين: تنظيم الجماعة الدولية وتصفية الحرب. فلم يعد الميثاق داخلاً

في معاهدات الصلح كما كان صك عصبة الأمم. وهكذا فقد حققوا فائدة كبيرة جداً على اعتبار أن مصير المؤسسة الجديدة لم يعد مرتبطاً بمصير معاهدات الصلح. وإن إعادة النظر في هذه المعاهدات يمكن أن تجري دون أن تتأثر منظمة الأمم المتحدة. ولقد قبلوا أيضاً مبدأ قابليته للإصلاح وجواز تعديله.



٢- تعديل الميثاق:

إن الفصل الثامن عشر من الميثاق ينظم بصورة واضحة شروط إعادة النظر فيه وتعديله. وفي حال كانت التعديلات مقبولة بأكثرية ثلثي أعضاء الجمعية العمومية فإنها تدخل حيز التنفيذ من تاريخ تصديقها من قبل ثلثي أعضاء المنظمة الدولية بما فيهم جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. (المادة ١٠٨ من الميثاق).

ومن جهة أخرى، يجوز إعادة النظر في الميثاق، بعقد مؤتمر عام للأعضاء، وذلك بموجب قرار من الجمعية العامة يتخذ بأكثرية الثلثين ومن مجلس الأمن بأغلبية سبعة أعضاء أيًا كانوا (دائمين أو غير دائمين) تكون التعديلات التي تم التصويت عليها بأكثرية ثلثي أعضائه واجبه النفاذ وذلك بعد تصديقها من قبل ثلثي أعضاء منظمة الأمم المتحدة بما فيهم أعضاء مجلس الأمن الدائمون. وللدلالة على رغبته في أن يرى اصلاح الميثاق بعد مدة محددة من تطبيقه، قرر مؤتمر سان فرانسيسكو، أنه في دورة الانعقاد السنوية العاشرة للجمعية يجب أن يتضمن جدول أعمال هذه الدورة حكماً مسألة عقد مؤتمر خاص لإعادة النظر فيه - أي في ميثاق الأمم المتحدة - (المادة ١٠٩)

في الواقع، لقد تم تعديل الميثاق ثلاث مرات حتى الآن من قبل الجمعية العامة. فلقد تم تبني تعديلات على المواد ٢٣، ٢٧، و ٦١ من الميثاق وذلك من قبل الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول ١٩٦٣. ودخلت هذه التعديلات حيز النفاذ في ٣١ آب ١٩٦٥.

كما تم تبني تعديل آخر من قبل الجمعية العامة على المادة ٦١ وذلك في ٢٠ كانون الأول ١٩٧١ ودخل حيز التنفيذ في ٢٤ أيلول ١٩٧٣. وهناك تعديل على المادة ١٠٩ تبنته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول ١٩٦٥ ودخل

حيز التنفيذ في ١٢ حزيران ١٩٦٨.

ولقد تضمن تعديل المادة ٢٣ رفع عدد أعضاء مجلس الأمن من ١١ إلى ١٥. ونص تعديل المادة ٢٧ على أن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالإجراءات تتخذ بموافقة تسعة أعضاء (بدلاً من سبعة) وإن قراراته المتعلقة بأية مسألة أخرى تتخذ بتصويت إيجابي لتسعة من أعضائه (سابقاً سبعة) من ضمنها أصوات الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وتضمن تعديل المادة ٦١، الذي دخل حيز التنفيذ في ٣١ آب ١٩٦٥، رفع عدد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ١٨ إلى ٢٧، أما التعديل اللاحق لهذه المادة، الذي دخل حيز التنفيذ في ٢٤ أيلول ١٩٧٣ فقد رفع عدد أعضاء هذا المجلس من ٢٧ على ٥٤.

وينص تعديل المادة ١٠٩ الذي يتعلق بالفقرة ١ من هذه المادة على أن المؤتمر العام لأعضاء الأمم المتحدة لمراجعة الميثاق يمكن أن يعقد في المكان والتاريخ اللذين يتم تحديدهما بالتصويت في الجمعية العامة بأكثرية الثلثين وبموافقة تسعة من أعضاء مجلس الأمن (بدلاً من سبعة) أيّاً كانوا دائمين أو غير دائمين.

أما الفقرة الثالثة من المادة ١٠٩، التي بموجبها كان يتوجب على الجمعية العامة في جلستها العاشرة العادية أن تدرس مسألة الدعوة لعقد مؤتمر لمراجعة الميثاق، فقد تمت المحافظة عليها بشكلها الأصلي، ولو أن هذه الفقرة كانت تنص على موافقة: "سبعة أعضاء من مجلس الأمن"، ولقد سبق للجمعية العامة ومجلس الأمن أن اتخذا إجراء بشأن هذه الفقرة في دورتها العاشرة العادية للجمعية العامة عام ١٩٥٥.



الفصل الثاني

أهداف منظمة الأمم المتحدة ومبادئها

يتكون ميثاق الأمم المتحدة من مقدمة و ١٩ تسعة عشر فصلاً تضم ١١١ مادة. وتعبر مقدمته (الديباجة) عن الدوافع التي قادت محرري هذا الميثاق لإيجاد منظمة الأمم المتحدة.

١- الدوافع:

- ترجع هذه الدوافع إلى إرادتهم الثابتة في:
- ١- حماية الأجيال المقبلة من ويلات الحروب التي سببت للإنسانية آلاماً فادحة على مدى حياة جيل واحد.
 - ٢- إعلان إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وكرامة الفرد وقدره وبالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء وبين جميع الأمم الكبيرة منها والصغيرة.
 - ٣- إيجاد الشروط لتحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات أو عن غيرها من مصادر القانون الدولي.
 - ٤- رعاية التقدم الاجتماعي وإقامة شروط أفضل للحياة ضمن جو أكبر من الحرية.

ومن أجل تحقيق هذه الغايات، تضمنت المقدمة تحديد الوسائل التي يمكن استخدامها والمبادئ التي يجب احترامها، وهي:

- ١- الأخذ بالتسامح والعيش معاً بسلام وبروح من حسن الجوار.
- ٢- جمع القوى من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، عن طريق:
 - الأخذ بالمبادئ وإيجاد الطرق التي تكفل عدم اللجوء إلى القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة.
 - واللجوء إلى المنظمات الدولية من أجل تشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب.

٢- أهداف الأمم المتحدة:

- إن مقاصد الأمم المتحدة، حسب أحكام المادة الأولى من الميثاق هي التالية:
- ١- المحافظة على السلم والأمن الدوليين، ومن أجل ذلك فإن الأمم المتحدة تلتزم بما يلي:
 - اتخاذ التدابير الجماعية الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها وقمع كل عدوان أو غيره من شأنه الإخلال بالسلم.
 - استخدام الوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، من أجل تسوية المنازعات أو حلها، أو الحالات ذات الطابع الدولي التي من شأنها أن تؤدي إلى خرق السلم.

٢- تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحققها في تقرير مصيرها واتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم في العالم.

٣- تحقيق التعاون الدولي من أجل حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أو الإنساني وذلك عن طريق تشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز في العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

٤- جعل الأمم المتحدة مركزاً تنسق فيه جهود الدول للوصول إلى هذه الغايات المشتركة.

٣- مبادئ الأمم المتحدة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المحددة في المادة الأولى. يجب على منظمة الأمم المتحدة وعلى أعضائها التصرف وفق المبادئ التالية:

أ- احترام المساواة في السيادة لجميع الدول الأعضاء.

ب- تنفيذ الالتزامات التي يتضمنها الميثاق بحسن نية، لكي يكفل أعضاء المنظمة الدولية لأنفسهم الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية.

ج- اللجوء إلى الوسائل السلمية من أجل تسوية المنازعات الدولية بشكل لا يعرض السلم والأمن الدوليين والعدل للخطر.

د- الامتناع عن اللجوء إلى التهديد أو إلى استخدام القوة سواء ضد سلامة أراضي كل الدول أو استقلالها السياسي أو أي شكل لا يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة. وهذا في الواقع هو مبدأ احترام سلامة أراضي جميع الدول واستقلالها السياسي.

هـ- تقدم العون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تباشره طبقاً لأحكام الميثاق. والامتناع عن تقديم المساعدة لأية دولة تتخذ المنظمة الدولية إزاءها عملاً وقائياً أو رادعاً....

و- واجب المنظمة الدولية العمل بشكل يلزم الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة التصرف بشكل يتوافق مع المبادئ السابقة وذلك بالقدر اللازم للمحافظة على السلم والأمن الدوليين.

ز- ليس في أحكام الميثاق ما يسمح للأمم المتحدة أن تتدخل في القضايا التي تعتبر من صميم الشؤون الداخلية لدولة ما وهذا المنع لا يحول دون تطبيق التدابير العسكرية المنصوص عنها في الفصل السابع من الميثاق.

الفصل الثالث

أعضاء منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها

١- فئات الأعضاء:

يميز الميثاق بين فئتين من الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة:
الأعضاء الأصليين أو المؤسسون .
والأعضاء المقبولون.
وهذا للتمييز شكلي صرف لا ينطوي على عدم في المساواة القانونية.

أ- الأعضاء الأصليين:

هم أعضاء الأمم المتحدة الذين شاركوا في مؤتمر سان فرانسيسكو أو الذين وقعوا
تصريح الأمم المتحدة المؤرخ في ١ كانون الثاني ١٩٤٢ والذين بالإضافة إلى
ذلك، وقعوا وصدقوا على الميثاق وفقاً للقواعد الدستورية لهذه الدول.

ب- الأعضاء المقبولون:

وهم الدول الذين قبلوا في المنظمة طبقاً لأحكام المادة ٤ من الميثاق، التي تنص
على ما يلي:

"١- العضوية في الأمم المتحدة مباحة لجميع الدول الأخرى الحجة للسلام، والتي
تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق والتي ترى الهيئة أنها قادرة على
تنفيذ هذه الالتزامات رغبة فيه."

٢- القبول في المنظمة:

بموجب أحكام هذه المادة يمكن لأية دولة الانضمام إليها بشرط أن تستوفي الشروط التالية:

- أن تكون دولة مسالمة.
- أن تقبل الالتزامات التي يتضمنها الميثاق.
- أن تكون قادرة عن تنفيذ هذه الالتزامات.
- أن تكون مستعدة للقيام بها.

إن تقدير مدى توافر هذه الشروط السابقة للقبول، يعود إلى الجمعية بناءً على توصية من مجلس الأمن، وتفصل الجمعية في هذا الأمر بأكثرية ثلثي أعضائها. وثم الأخذ باختصاص المجلس في هذا الشأن، بخاصة من أجل تدقيق الطابع السلمي للدولة طالبة الانتساب.

وفي ظل هذه الحرية في التقدير نشأت حوادث مؤسفة بشأن طلبات القبول أمام مجلس الأمن، أدت إلى بقاء عدد من الدول خارج الأمم المتحدة مثل الصين الشعبية وألمانيا الشرقية ولكن لفترة من الوقت. وعلى أثر هذا الاختلاف في وجهات النظر، طلبت الجمعية العامة في عام ١٩٤٧ رأياً استشارياً من محكمة العدل الدولية يتعلق بتفسير المادة الرابعة من الميثاق.

١- وبرأي أول تبنت المحكمة وجهة نظر شكلية إذ أعلنت بالأكثرية "إن شروط القبول المنصوص عنها في المادة ٤ من الميثاق لها صفة محدودة وهي ذات طابع قانوني أكثر منه سياسي. وهذه الصفة لا تستبعد مع ذلك سلطة تقدير مطلقة لظروف الواقع التي

تسمح بطبيعتها تدقيق وجود الشروط المطلوبة". ولكن المحكمة عبرت عن عدم اعتقادها بأنه بإمكان أحد أعضاء الأمم المتحدة أن يعلق تصويته بالإيجاب على شرط أن تقبل أيضاً دول أخرى كأعضاء في الأمم المتحدة وذلك لأن من شأن ذلك أن يشكل شرطاً جديداً ولقد اعتبر ذلك إدانة ضمنية للأطروحة السوفياتية.

ولقد خالف هذا الرأي أربعة من قضاة المحكمة وبموجب هذا الرأي المخالف "إن عضو الأمم المتحدة المدعو لإبداء رأيه في قبول دولة ما يشارك في اتخاذ قرار سياسي. وعلى هذا فإن تعليق العضو موافقته على هذا القبول على كل اعتبار منتج ذي طابع سياسي يكون مبرراً قانوناً".

غير أن هذا العضو في ممارسته هذه السلطة يكون ملزماً قانوناً بمبدأ حسن النية وبأن يستوحي موقفه من أهداف ومبادئ الأمم المتحدة وبالتصرف بشكل لا ينطوي على إخلال بالميثاق.

٢- أما الرأي الثاني الاستشاري الذي صدر عن محكمة العدل الدولية المتعلق بسؤال طرح عليها من قبل الجمعية العامة ينطوي على معرفة ما إذا كان يمكن قبول دولة كعضو في الأمم المتحدة بقرار من الجمعية العامة إذا لم تكن هناك توصية من مجلس الأمن بقبولها، سواء كان ذلك بسبب عدم حصولها على الأكثرية المطلوبة، أو بسبب رفض أحد الأعضاء الدائمين قبول هذه الدولة؟ وكما كان متوقفاً أجابت المحكمة بالنفي. بموجب رأيها الصادر في ٣ آذار عام ١٩٥٠. وعلى هذا فإن توصية مجلس الأمن ليس لها فقط صفة اختيارية. ولكنها إلزامية، وهي بمثابة "قرار" حقيقي فيما إذا كانت الجمعية العامة ترغب من إبداء رأيها حول اقتراح القبول.

في الواقع أن منظمة الأمم المتحدة لم تكن تضم حتى ١ أيلول ١٩٥٢ إلا ٦٦ عضواً. وارتفع هذا العدد إلى ١٥٥ في عام ١٩٨١ وأصبح حالياً ١٩٣ عضواً.

٣- الانسحاب من منظمة الأمم المتحدة:

لا يتضمن الميثاق أي نص يتعلق بالانسحاب على خلاف ما جاء في شريعة عصبة الأمم ولكن هذه المسألة كانت محل مناقشة مفصلة في مؤتمر سان فرانسيسكو. فقد قدمت اللجنة المختصة اقتراحاً بشكل (إعلان تفسيري) تم اعتماده لاحقاً من قبل هذا المؤتمر، وحسب هذا الإعلان لا يمكن تعليق حق الانسحاب على أي شرط. وكانت هذه اللجنة ترى أن الميثاق لا يتضمن أي نص صريح سواء من أجل السماح بالانسحاب من المنظمة الدولية أو بمنعه. وبتقديرها أن الواجب الأكثر أهمية المفروض على الأمم التي ستصبح أعضاء هو تقديم العون المستمر داخل المنظمة. على أنه إذا وجدت دولة نفسها بسبب ظروف استثنائية مضطرة للانسحاب.. فإن غاية المنظمة لا تبغي إرغام هذا العضو على الاستمرار في التعاون داخلها (داخل المنظمة). وفيما يتعلق بشكل الانسحاب يتوجب تطبيق قواعد القانون الدولي العرفي المتعلقة بالاتفاقيات الجماعية التي تقضي بوجوب تبليغ الانسحاب إلى كل عضو من أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

٤- فصل الدولة العضو من منظمة الأمم المتحدة:

يمكن فصل دولة عضو من المنظمة بقرار من قبل الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن إذا خالفت بشكل مستمر المبادئ المحددة في الميثاق. (المادة ٦)

٥- تعليق حقوق الأعضاء وامتيزازاتهم:

تنص المادة الخامسة من الميثاق على أنه يمكن وقف أي عضو في المنظمة الدولية، اتخذ مجلس الأمن ضده عملاً من أعمال المنع أو القمع، عن ممارسة الحقوق والامتيازات الملازمة لصفة العضوية وذلك بقرار من الجمعية العامة بناءً على توصية من مجلس الأمن.

وفي هذه الحالة تكتسب الدولة الموقوفة مركز الدولة (اللا عضو). ويجب الإشارة إلى أن القواعد المتعلقة بتعليق العضوية لا تطبق على الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وبموجب هذه المادة يمكن إعادة ممارسة هذه الحقوق والامتيازات بقرار من مجلس الأمن.

٦- أجهزة الأمم المتحدة:

تتضمن بنية الأمم المتحدة أجهزة أساسية، وهي: الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوصاية، الأمانة العامة، محكمة العدل الدولية.

كما تتضمن أجهزة مساعدة. يمكن إنشاؤها عند الضرورة وفقاً لأحكام الميثاق.

سوف ندرس منها على التوالي الأجهزة التالية:
الجمعية العامة، ومجلس الأمن والأمانة العامة و محكمة العدل الدولية.



الفصل الرابع

الجمعية العامة:

١- تركيبها:

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي جهاز تمثيلي لكل الدول الأعضاء (المادة ٩ من الميثاق). لكل عضو فيها ٥ ممثلين على الأكثر ولكل عضو صوت واحد.

٢- دوراتها:

تعقد الجمعية دورة سنوية بشكل منتظم. وتدوم هذه الدورة عادة من شهرين إلى ثلاثة أشهر وتبدأ في ثالث ثلاثاء من شهر أيلول ويمكن أن تعقد دورات استثنائية عندما تتطلب الظروف ذلك. وتعقد هذه الدورات بدعوة من الأمين العام بناء على طلب مجلس الأمن أو أغلبية أعضاء الأمم المتحدة (ومن الدورات الاستثنائية دورة ٢٨ نيسان إلى ١٥ أيار بخصوص فلسطين)

تجتمع الجمعية العامة في المقر العام للأمم المتحدة في نيويورك ولكن يمكن اختيار مكان آخر بموجب قرار صادر عن أكثرية أعضائها. وهكذا فقد عقدت الجمعية العامة ثلاث دورات خارج مقرها. الأولى في لندن ١٩٤٦ والثالثة والسادسة في باريس عام ١٩٤٨ و ١٩٥١.

واللغات الرسمية للجمعية العامة هي الصينية والإنكليزية والفرنسية و الروسية والعربية والأسبانية.

هذا وعلى الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة لا ينص على علانية المداولات فإن الجمعية تلجأ إلى هذه الوسيلة الديمقراطية. فمن شأن المناقشات العلنية أن تضفي على مذكرات الجمعية العامة أهمية عالمية غير أنه يمكن عقد جلسات سرية بصفة استثنائية. ومع ذلك يجب نشر جميع القرارات المتخذة بجلسات مغلقة بأسرع ما يمكن.

٣- لجاتها:

على غرار جمعية عصابة الأمم تنتخب الجمعية العامة للأمم المتحدة رئيسها وسبعة من نواب الرئيس في كل دورة وتشكل لجاتها الست التالية:

- لجنة الشؤون السياسية والأمن.
- لجنة الشؤون الاقتصادية.
- لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والإنسانية.
- لجنة الشؤون الإدارية والميزانية.
- لجنة الشؤون القانونية .
- لجنة شؤون الوصاية.
- يوجد أيضاً اللجنة العامة في داخل الجمعية العامة التي تتكون من رئيس ونواب الرئيس وعددهم سبعة ورؤساء اللجان الستة. تهتم هذه اللجنة الأخيرة بوضع جدول الأعمال وأعداد الصياغة النهائية للقرارات.
- وهناك لجان أخرى من بينها: لجنة قبول الأعضاء (فحص كتب الاعتماد)، ولجنة الدساتير، لجنة القانون الدولي ، لجنة الطاقة الذرية... الخ
- بالإضافة إلى ذلك تسمح المادة ٢٢ من الميثاق للجمعية بتشكيل عدد من اللجان التي تراها ضرورية من أجل ممارسة وظائفها.

على خلاف مقترحات داميرتون او كس. التي كانت تحد كثيراً من اختصاصاتها، منحت الجمعية العامة بموجب النص النهائي للميثاق، سلطات واسعة جداً ومتنوعة جداً: فهي تتمتع فعلياً بسلطة:

أ- مناقشة أية مسألة أو أمر يدخل في إطار هذا الميثاق أو يتصل بسلطات ووظائف أي جهاز من أجهزتها المنصوص عليها بالميثاق وصياغة توصيات مفيدة بشأن هذه المسائل أو الأمور. إلا أن مجلس الأمن لا يخضع للجمعية العامة على الرغم من أن هذه الجمعية تتولى فحص تقاريره السنوية وتقاريره الخاصة بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ١٥ من الميثاق. فليس للجمعية العامة حق المصادقة أو عدمها على توصيات وقرارات مجلس الأمن.

ب- دراسة المبادئ العامة للتعاون في سبيل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بما في ذلك المبادئ التي تحكم نزع السلاح وتنظيم التسليح، وتقديم توصيات مفيدة بهذا الشأن. غير أن كل مسألة من هذا النوع تطلب تدخلاً يجب أن تحال من قبل الجمعية العامة على مجلس الأمن قبل المناقشة أو بعدها. لأن هذا المجلس وحده هو صاحب الاختصاصات الواجب اتباعها عند حدوث تهديد للسلم أو إخلال به أو وقوع عمل عدواني، وذلك ليتخذ التدابير ذات الطابع الإجمالي (المادة ٣٩ وما بعدها).

ج- مناقشة المسائل التي تتصل بحفظ السلم والأمن الدوليين وتقديم توصيات بشأن كل المسائل التي هي من هذا النوع سواء إلى الدولة أو إلى الدول ذات العلاقة، أو إلى مجلس الأمن، أو إلى الدول و إلى مجلس الأمن.

د- لفت نظر مجلس الأمن إلى الحالات التي يحتمل أن تعرّض السلم والأمن الدوليين إلى الخطر (الفقرة ٣ من المادة ١١) غير أن اختصاص الجمعية العامة محدود بالمادة ١٢ التي تنص على أنه "عندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف التي منحت له بموجب الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن" بصورة صريحة.

ه- إعداد الدراسات وعمل التوصيات من أجل:

١- إنماء التعاون الدولي في الميدان السياسي وتشجيع التقدم المطرد للقانون الدولي وتدوينه.

٢- إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية وتسهيل تمتع الجميع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز بينهم في العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس.

و- اتخاذ التوصيات بالإجراءات الملائمة لتأمين تسوية سلمية لكل حالة تبدو لها ذات طبيعة من شأنها الإضرار بالفراه العام أو تعكير العلاقات الودية بين الأمم.

ز- تَلَقِّي التقارير السنوية والتقارير الخاصة من مجلس الأمن ودراساتها. وتتضمن هذه التقارير بياناً عن التدابير التي يكون مجلس الأمن قد قررها أو اتخذها لحفظ السلم والأمن الدوليين. وكذلك تلقي تقارير من الفروع الأخرى للأمم المتحدة ودراساتها.

ح- مباشرة الوظائف التي منحت لها بموجب الفصلين السابع والثامن فيما يتعلق بنظام الوصاية الدولي.

ط- دراسة ميزانية المنظمة واعتمادها.

ي- انتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين وعددهم ١٠ عشرة أعضاء وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعددهم ٥٤ والأعضاء المتممين لمجلس الوصاية، والمشاركة بانتخاب قضاة محكمة العدل الدولية.

ك- تعيين الأمين العام بناء على توصية من مجلس الأمن.

ل- بالإضافة إلى الاختصاصات التي أشرنا إليها تتمتع الجمعية باختصاصات أخرى هي تارة مشتركة ومتلازمة تمارسها أحياناً بالاشتراك مع مجلس الأمن أو بالتلازم معه أو بصورة حصرية.

٥- طرق التصويت:

على خلاف ما كان يجري في جمعية عصبة الأمم، حيث كانت القرارات تصدر بإجماع الأعضاء الحاضرين في الاجتماع، تتخذ الجمعية العامة قراراتها بالأكثرية البسيطة "أغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت" إلا فيما يتعلق بالمسائل الهامة حيث تكون أكثرية الثلثين مطلوبة.

وتعتبر مسائل هامة بموجب المادة ١٨ من الميثاق:

- ١- التوصيات المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين.
- ٢- انتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن.
- ٣- انتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- ٤- انتخاب أعضاء مجلس الوصاية.
- ٥- قبول أعضاء جدد في المنظمة.
- ٦- تعليق ممارسة حقوق وامتيازات الأعضاء.
- ٧- فصل الأعضاء.
- ٨- المسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية.
- ٩- المسائل المتصلة بالميزانية.

ويمكن للجمعية العامة إضافة مسائل هامة جديدة إلى هذه اللائحة دون حاجة للمرور بإجراءات تعديل الميثاق، وقرارها في هذا الميثاق يتخذ بالأكثرية النسبية (أي أغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت). وكذلك القرارات المتعلقة بطلب آراء استشارية من محكمة العدل الدولية.

وأخيراً. وخلافاً لانتخاب أعضاء المجالس الثلاثة (مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوصاية) ينتخب أعضاء محكمة العدل الدولية بالأكثرية النسبية. ((أغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين بالتصويت)).

٦- فقدان حق التصويت:

يفقد عضو منظمة الأمم المتحدة حقه في التصويت في الجمعية العامة عندما يتأخر عن تأدية مساهمته في نفقات المنظمة. ويقتضي أن يكون مجموع ما تأخر بدفعه مساوياً أو متجاوزاً لمبلغ اشتراكه عن سنتين كاملتين سابقتين. غير أنه يحق للجمعية العامة أن تسمح لهذا العضو بالتصويت إذا تحقق لها أن عجزه ناشئ عن ظروف خارجة عن إرادته.



الفصل الخامس

مجلس الأمن

١- تكوينه:

إن مجلس الأمن هو المؤسسة الأكثر أهمية بسبب مهمته التي هي تأمين المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

فهو يتمتع ببنية مزدوجة باعتباره يضم من جهة خمسة أعضاء دائمين وهم: جمهورية الصين، فرنسا، روسيا الاتحادية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية) ومن جهة أخرى، عشرة أعضاء غير دائمين منتخبين من قبل الجمعية العامة التي تأخذ بعين الاعتبار عند اختيارهم بخاصة وفي المقام الأول مساهمة أعضاء المنظمة في المحافظة على السلم والأمن والدوليين وكذلك التوزيع الجغرافي المتساوي (٣/ لإفريقيا، ٢/ لغرب آسيا، ٢/ لأوروبا الغربية و ٢/ لأمريكا اللاتينية و ١/ لأوروبا الشرقية).

إن الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن ينتخبون لمدة سنتين. والأعضاء الذين انتهت مدتهم لا يجوز إعادة انتخابهم لمرة ثانية مباشرة. ولقد أرادوا من ذلك تحاشي العودة إلى أسلوب الأعضاء نصف الدائمين الذي كان أسلوباً مشؤوماً على عصبة الأمم.

لا يعقد مجلس الأمن جلسات منتظمة (دورية)، ولكنه ينعقد بشكل متكرر، ويجب عليه العمل بصورة مستمرة. ولتحقيق هذه الغاية يجب على كل دولة عضو في المجلس أن يكون لها ممثل دائم في مقر المجلس.

غير انه يمكن للمجلس أن يجتمع في أي مكان آخر يراه مفيداً من أجل قيامه بوظائفه على أكمل وجه.

يتبدل رئيس مجلس الأمن شهرياً وبالتدوير بين مختلف أعضاء المجلس وذلك على أساس نظام الأبجدية الإنكليزية.

وحسب المادة ٣٢ من الميثاق يمكن دعوة أية دولة عضو في الأمم المتحدة وليست عضواً في مجلس الأمن أو من غير أعضاء الأمم المتحدة، للمشاركة في جلسات مجلس الأمن إذا كانت طرفاً في نزاع ينظر في المجلس ودون أن يكون لها حق التصويت. يعقد مجلس الأمن جلساته بصورة علنية إلا إذا اتخذ قراراً بخلاف ذلك. وكل عضو في المجلس يتمتع بصوت واحد.

واللغات الرسمية المقبولة هي الصينية، الإنكليزية، الفرنسية، الروسية، والعربية والإسبانية.

٢- وظائف وسلطاته:

هذه الوظائف والسلطات محددة بكثير من الدقة في الميثاق، لأن المجلس ليس فقط مؤسسة قرارات ولكنه أيضاً مؤسسة تنفيذية. ويمكن تلخيص هذه الوظائف والسلطات كما يلي:

أ- التسوية السلمية للمنازعات من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، طبقاً لأهداف الأمم المتحدة. وهذا الواجب يعتبر المسؤولية الرئيسية للمجلس.

ومن أجل تمكين مجلس الأمن من النهوض بهذه الوظائف، فإنه يتمتع ببعض السلطات النوعية الممنوحة له بموجب الفصل السادس والسابع والثامن والثاني عشر من الميثاق. ومن بين هذه السلطات يمكن أن نذكر:

١- سلطته في التحقيق بشأن كل نزاع أو كل حالة يكون من شأن استمرارها تهديد المحافظة على السلم والأمن الدوليين بالخطر.

٢- سلطته في التدخل. من أجل وضع التوصيات بشأن إجراءات وطرق تسوية المنازعات التي تشكل بحكم طبيعتها تهديداً للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، آخذاً بعين الاعتبار، الإجراءات المتخذة سابقاً من قبل أطراف النزاع.

وبموجب المادة ٣٣ من الميثاق يجب على أطراف النزاع البحث على الحل أولاً وقبل كل شيء عن طريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية. أو اللجوء إلى المؤسسات الدولية أو الاتفاقات الإقليمية، أو بالوسائل الأخرى السلمية التي يقع عليها خيارهم.

ب- العمل في حالة تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان:

يمكن لمجلس الأمن في مواجهة هذه الحالات أن يتخذ القرارات والتدابير التالية.

١- تقرير وجود هذه الحالات.

٢- تقرير التدابير الواجب اتخاذها من أجل إعادة السلم والأمن.

٣- الطلب إلى الدول الأعضاء تطبيق بعض التدابير التي تشكل مؤيداً (أو عقاباً) ذي طابع اقتصادي وبخاصة قطع العلاقات الاقتصادية والاتصالات، الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية والراديو - الكترينك وغيرها من وسائل الاتصالات بصورة كلية أو جزئية، وكذلك قطع العلاقات الدبلوماسية.

٤- استخدام القوى المسلحة الجوية والبحرية أو البرية واتخاذ الأعمال التي يراها ضرورية للمحافظة على السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما. وهذا العمل يمكن أن يتناول المظاهرات والحصار والعمليات الأخرى عن طريق هذه القوات التابعة لأعضاء الأمم المتحدة.

٥- اتخاذ التدابير المسلحة ضد المعتدي وذلك عن طريق قوة دولية توضع تحت تصرفه من قبل الدول بموجب اتفاقات تعقد بينه وبين هذه الدول. ومن أجل تسهيل هذه العمليات يمكن تشكيل لجنة أركان حرب. تكلف بمساعدة وتقديم المشورة إلى مجلس الأمن من أجل كل ما شأنه أن يتعلق بالوسائل ذات الطابع العسكري وباستخدام هذه القوة الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها، وتنظيم التسليح ونزع السلاح المحتمل.

ويستخلص من كل هذا أن مجلس الأمن يملك الوسائل الجدية من أجل ممارسة عمله الوقائي أو القمعي لمصلحة السلم والأمن الدوليين. ولكن الصعوبة تبدو في تحقيق الاتفاقات العسكرية المنصوص عنها في الميثاق والتي تبدو حتى الآن صعبة المنال.

ج- إعداد المخططات بالمساعدة مع لجنة أركان الحرب من اجل إنشاء نظام لتنظيم التسليح.

د- تقديم توصيات من أجل تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية.

هـ- تقديم توصية بشأن تسمية الأمين العام من قبل الجمعية العامة.

و- تقديم توصية بشأن قبول أعضاء جدد في المنظمة الدولية.

ز- إيجاد المؤسسات المساعدة التي يراها ضرورية لممارسة وظائفه

ح- تقديم تقارير سنوية أو خاصة يتم دراستها من قبل الجمعية العامة .

ط- طلب آراء استشارية من محكمة العدل الدولية.

وهناك اختصاصات أخرى ممنوحة أيضاً إلى مجلس الأمن أحياناً بشكل حصري وأحياناً بشكل مشترك مع الجمعية العامة وأحياناً بشكل متلازم.

٣- طريقة التصويت

حق النقض (الفيتو)

أ- الأكثرية المطلوبة:

إن مسألة التصويت في مجلس الأمن كانت موضوع مناقشة قوية بين الدول الأعضاء كما كانت موضوع تنظيم واضح في الميثاق. ولقد حسمت المادة ٢٧ من هذا الميثاق هذه المسألة على أساس الصيغة المقررة في مؤتمر يالطة والناجحة عن اقتراح أمريكي قُدِّم بتاريخ ١٥ كانون الأول ١٩٤٤. ومقتضى المادة المذكورة، حتى يكون القرار صحيحاً يجب أن يتخذ بأكثرية تسعة أصوات ويتمتع كل عضو بصوت واحد. أما المسائل التي لا تتعلق بالإجراءات أي المسائل المتعلقة بالموضوع والأكثر أهمية فيجب أن تتخذ بأكثرية تسعة أصوات من بينها أصوات الخمسة أعضاء الدائمين. وينتج عن هذا أن التصويت السلي لعضو دائم واحد يكفي ليمنع على مجلس الأمن أن يصدر قراراً صحيحاً من الوجهة القانونية ولو كانت الأصوات: الـ (١٤) أربع عشرة الأخرى خلاف ذلك. وهذه الطريقة (المؤسسة) هي التي يسمونها بالنقض - فيتو - وإن كان هذا التعبير لا وجود له في الميثاق.

ب- المسائل الاجرائية والمسائل الموضوعية:

تعتبر مسائل إجرائية بمعنى الميثاق ومقتضى التعامل في مجلس الأمن: المسائل المتعلقة:

- بدعوة مجلس الأمن للانعقاد.
- بوضع جدول الأعمال.
- بتحديد طريقة انتخاب الرئيس.
- بتمثيل الدول الأعضاء فيه.
- بإحداث أجهزة مساعدة.
- بدعوة دولة أو فرد للاشتراك في أعمال المجلس.
- بدعوة الجمعية العامة.
- بانتخاب قضاة محكمة العدل الدولية.
- بالدعوة إلى مؤتمر عام لمراجعة الميثاق.
- وبالعكس تعتبر مسائل أساسية بمعنى الميثاق:
- التسوية السلمية للمنازعات.
- الأعمال القمعية.
- تنظيم التسليح.
- نظام المناطق الاستراتيجية الموضوعة تحت الوصاية.
- قبول الأعضاء وإيقافهم وفصلهم.
- علاقات المجلس مع الجمعية ومع محكمة العدل الدولية.
- انتخاب الأمين العام.

وبعدّ مبدأ التمييز بحد ذاته، أي معرفة ما إذا كانت قضية ما هي مسألة إجراءات أو مسألة موضوع، مسألة من مسائل الموضوع. إذ أن الميثاق لم يميز بين مسائل الموضوع

ومسائل الإجراءات ولم يضع تعريفاً خاصاً لكل من هاتين المسألتين، ولهذا يعود لمجلس الأمن وحده الفصل في تكييف هذه المسألة الأولية.

ج- الاستنكاف والغياب:

إن الفقرة الثالثة من المادة ٢٧ تتطلب تصويتاً إيجابياً من قبل جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين على المسائل الأساسية، ولهذا فإن السؤال الذي يطرح هو معرفة نتيجة استنكاف أحد هؤلاء الأعضاء أو غيابه؟

إذا فسرنا الفقرة الثالثة من المادة ٢٧ المذكورة أعلاه تفسيراً حرفياً فإنه لا يمكن أن يكون هناك قرار إيجابي في هذه الحالات. غير أن التعامل في مجلس الأمن لا يعتبر الاستنكاف أو الغياب ماثلاً للتصويت السلبي، وذلك بسبب بسيط هو أنه بإمكان كل من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يمنع صدور أي قرار إذا لم يمارس هذه الإمكانية، وذلك لأنه لا يرغب في منع المجلس من إصدار قراره، لذلك فإنه مما يخالف المنطق أن يعتبر الاستنكاف ماثلاً لممارسة حق النقض.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا التفسير للفقرة ٣ من المادة ٢٧ قد تم التأكيد عليه مراراً على أثر تغيب ممثل الاتحاد السوفياتي (سابقاً) عن جلسات مجلس الأمن المنعقدة بين تاريخي ١٣ كانون الثاني ١٩٥٠ و ١ آب ١٩٥٠. ولقد اتخذت عدة توصيات هامة في مثل هذه الظروف واعتبرت صحيحة مثل تلك المتعلقة بإرسال لجنة تحقيق إلى اليونان (١٩ كانون الأول ١٩٤٦) وبتصديق وصاية الولايات المتحدة على المناطق الاستراتيجية في المحيط الهادي (٢ نيسان ١٩٤٧) وبقبول إسرائيل في منظمة الأمم المتحدة (٥ آذار ١٩٤٩) وإقرار التدابير القمعية في كوريا (٢٥ و ٢٧ تموز ١٩٥٠).

د- قيود:

إن حق النقض للدول العظمى محدود بفعل إن هذه الدول لا يمكن أن تشارك في التصويت عندما تكون هي نفسها طرفاً في النزاع، وذلك إذا كان قرار مجلس الأمن يندرج في إطار التسوية السلمية للمنازعات (الفصل ٦ من الميثاق) أو في إطار التسوية السلمية للمنازعات ذات الطابع المحلي على أساس الاتفاقات أو المنظمات الإقليمية (الفقرة ٣ من المادة ٥٢ من الميثاق).

ولكن هل يعتبر هذا القيد صالحاً أيضاً عندما تكون هناك حالة تهدد الحفاظ على السلم؟

يتبين من الأعمال التحضيرية أن مفهوم النزاع، بمعنى الفقرة الثالثة من المادة ٢٧، يضم مفهوم تعبير (حالة). ويستتبع ذلك أن الأطراف المعنية بالقضايا المنظورة من قبل مجلس الأمن سواء أكانت موصوفة بـ "نزاع" أو "حالة" يتوجب عليها الامتناع عن التصويت.

٤- التعسف في استعمال حق النقض

والحلل المقترة لمعالجته

أسىء للمعنى الأصلي لحق النقض من بعض الأعضاء الدائمين فلقد اسرفت في استخدامه واستخدمته في حالات لم تكن مصالحها معنية بالبحث. ولقد استعمل تعسفياً مرات عديدة من قبل الولايات المتحدة من أجل معارضة إدانة إسرائيل لخرقها مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية. مقدمة بذلك الدليل على التحيز فاضح لمصلحة دولة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

ومن أجل الحيلولة دون التعسف الصارخ في ممارسة حق النقض اقترحت عدة حلول:

١- لقد فكر في إلغاء حق النقض بإدخال تعديل على الميثاق (الاقتراح الأرجنتيني لعام ١٩٤٨) ولكن هذا يؤدي إلى الوقوع في حلقة مفرغة، على اعتبار أن وضع التعديلات موضوع التنفيذ يخضع بحسب المادة ١٠٨ من الميثاق إلى تصديق جميع الأعضاء الدائمين.

٢- طُلِبَ إلى الأعضاء الدائمين تضيق استخدام حق النقض إرادياً. ولكن هذا التقييد الذاتي لم يتمكن من إيجاد حل لإزالة الصعوبة غير أن الجمعية العامة قد سلكت هذا الطريق إذ اتخذت عدة توصيات دعت فيها الدول:

- إلى استخدام حق النقض بشكل معتدل جداً (قرار ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٠)
- إلى تحديد القرارات التي لا تخضع إلى حق النقض وجعل ممارسته قاصرة على المسائل الهامة (قرار ١٤ نيسان ١٩٤٩). وهكذا تمّ تعيين ٣٤ قراراً كقرارات تتعلق بالإجراءات وبالتالي غير خاضعة إلى حق النقض.
- إلى الامتناع عن ممارسة حق النقض عند صدور تصويت إيجابي.
- إلى التشاور قبل استخدامه وعدم استخدامه إلا في القضايا ذات الأهمية العظمى.

٣- أحدثت الجمعية العامة جهازاً خاصاً هو اللجنة المنابة عن الجمعية العامة تسمى الجمعية المصغرة، التي كانت تتوخى منها أن تؤدي اختصاصاتها إلى تقليص فعاليات مجلس الأمن وبالتالي تقليص فرص ممارسة حق النقض. وهذا الحل هو الذي ظهر أكثر فعالية.

وبتفحص حق النقض في ضوء ما تقدم، يتبين لنا أنه ينشأ بصورة مطلقة لمصلحة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن مبدأ تفوقها السياسي في حل المنازعات الدولية وفي ميدان الأمن الجماعي.



الفصل السادس

الأمانة العامة - (السكرتاريا)

السكرتارية هي الجهاز الإداري والفني للمنظمة. وتضم الأمين العام وعدد من العاملين (الأمناء العاملين المساعدون ورؤساء المكاتب... الخ)

١- الأمين العام:

يسمى الأمين العام من قبل الجمعية العامة بناءً على توصية من مجلس الأمن (المادة ٩٧) في حين أن أمين عام عصبة الأمم كان يسمى من قبل المجلس مع موافقة أغلبية الجمعية (المادة ٦-٢ من ميثاق العصبة)

وهو أعلى الموظفين في المنظمة ومدة ولايته هي خمس سنوات كما كانت محددة من قبل لجنة الأعمال التحضيرية للميثاق (أما مدة وظيفة سكرتير عصبة الأمم فهي ١٠ سنوات)

ولقد سميت المنظمة في أول اجتماع لها عقد في لندن عام ١٩٤٦ لهذا المنصب، في الأول من شباط من هذا العام السيد تريغفلي وهو نرويجي وحقوقى المهنة ثم أصبح نقائياً ثم دبلوماسياً وأخيراً كان وزير خارجية بلاده.

ولقد مددت ولاية السيد ليه في الأول من تشرين الثاني ١٩٥٠ لمدة ثلاث سنوات. ولقد كان هذا التمديد غير دستوري لأن الميثاق لم يكن ينص على إمكانية تمديد مهمة إدارية. وبالإضافة إلى ذلك فقد رفض الاتحاد السوفياتي قبول سلامة هذا التمديد.

بعد استقالة السيد تريغفلي في ١٩٥٣/١١/١٠ سُمّت الجمعية العامة في ١٩٥٣/٤/١٠ رجل سويدي هو السيد داك هرشولد خلفاً له.

ولقد جددت ولاية هذا الأخير في ١٩٥٧/٩/٢٧ من قبل الجمعية العامة لمدة خمس سنوات تنتهي في ١٩٦٣/٤/١٠.

وبعد وفاة داك هرشولد في ١٩٦١/٩/١٧ في روديسيا على أثر حادث طائرة، سُمّت الجمعية العامة يوثانت وهو بورماني خلفاً له. فيما بعد تعاقب عدد من الأمناء العاملين ومن بينهم يمكن أن نذكر السيد بطرس غالي المصري والأمين العام الحالي السيد كوفي عنان.

٢- وظائف الأمين العام:

يمارس الأمين العام للمنظمة نوعين من الوظائف. فهو يتمتع بالوظائف والحقوق التالية:

أ- الوظائف الإدارية والفنية:

وهذه الوظائف هي:

- تسجيل المعاهدات والاتفاقات المبرمة بين أعضاء الأمم المتحدة ونشرها (المادة

(١٠٢)

- تنسيق فعاليات أجهزة منظمة الأمم المتحدة المختلفة.

- دعوة الدول الأعضاء إلى دورات (الجمعية العامة) العادية والاستثنائية.

- تنظيم الموازنة.

- مراقبة النفقات.

- قبض بدلات اشتراك الأعضاء.

- إعداد الدراسات والتقارير ذات الصبغة الحقوقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية المعروضة على منظمة الأمم المتحدة... الخ.
- وعلاوة على ذلك فإن الأمين العام ينتقي ويعين موظفي المنظمة وفقاً للقواعد المحددة من قبل الجمعية العامة.

وهذه القواعد تتطلب أن يتم تعيين الموظفين على أساس جغرافي بأوسع مدى ممكن، وأن يؤخذ بعين الاعتبار ضرورة رفد المنظمة بخدمات أشخاص تتمتع بأعلى صفات العمل والاختصاص والزهامة (الفقرة ٣ من المادة ١٠١).
إن الميثاق لا يتضمن نصوصاً تحدد العلاقة بين الأمين العام وأعضاء الأمانة العامة. بيد أنه نستنتج من نظام الموظفين أن هؤلاء يكونون تحت رقابة الأمين العام ومسؤولين أمامه في ممارسة وظائفهم.

ب- حق المبادرة السياسي:

يتمتع الأمين العام بحق لفت نظر مجلس الأمن إلى كل مسألة يرى أن من شأنها أن تعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر (المادة ٩٩)

وبصدد القضية اليونانية احتفظ الأمين العام لنفسه في أيلول ١٩٤٦ بحق إجراء تحقيق في الحالة ولو أنه كان يبدو أن هذا الحق من اختصاص مجلس الأمن بموجب المادة ٣٤ من الميثاق. وقد عهدت منظمة الأمم المتحدة إلى الأمين العام عدة مهمات سواء بوصفه وسيطاً أو بوصفه موقفاً (قضية كوريا، الكونغو، النزاع العربي الإسرائيلي... الخ). الأمر الذي يجعل من الأمانة العامة جهازاً سياسياً أكثر من مجرد جهاز فني.

٢- مزايا وحصانات منظمة الأمم المتحدة والعاملين فيها

آ- مزايا وحصانات منظمة الأمم المتحدة:

- تمتع منظمة الأمم المتحدة، طبقاً لأحكام المادة ٥ من الميثاق، على أراضي كل دولة من الدول الأعضاء بالامتيازات والحصانات اللازمة لتحقيق أهدافها.
- وإن امتيازات المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة تتضمن بصورة عامة:
 - عدم خرق حرمة أماكنها ومحفوظاتها ووثائقها التي تحتفظ بها.
 - الإعفاء من أي ضريبة باستثناء الضرائب التي لا تشكل في الواقع سوى مجرد أجور الخدمات العامة.
 - وعلاوة على هذا فإنها تمنح التسهيلات في الاتصالات مع الدول الأعضاء وغير الأعضاء وبحق التصرف بالأموال والقطع النادر والنقود والقيم الأخرى داخل أراضي دولة المقر وخارجها.

ب - مزايا وحصانات الأمين العام وموظفي منظمة الأمم المتحدة:

- إن الأمين العام وموظفي منظمة الأمم المتحدة هم موظفون دوليون يتبعون مباشرة للمنظمة. وبحق لهم أثناء ممارسة وظائفهم أن يطلبوا أو أن يقبلوا تعليمات من أية حكومة أو سلطة خارج المنظمة (المادة ١١٠)
- ومن أجل ممارسة وظائفهم بكل استقلال، فإنهم يتمتعون بنظام خاص مطابق لنظام السلك الدبلوماسي يتضمن الحصانة القضائية، الحصانة الضريبية والإعفاء من كل خدمة إلزامية وعدم خضوعهم للقوانين المتعلقة بالهجرة وإقامة الأجانب.

الفصل السابع

محكمة العدل الدولية:

انشئت محكمة العدل الدولية بموجب الميثاق كجهاز قضائي رئيسي لمنظمة الأمم المتحدة. ويشكل نظامها جزءاً لا يتجزأ من الميثاق.

١- تنظيم المحكمة:

تتكون هيئة المحكمة من قضاة مستقلين ينتخبون من بين الأشخاص ذوي الصفات الخلقية العالية الحائزين في بلادهم للمؤهلات المطلوبة لشغل أرفع المناصب القضائية أو من القانونيين المشهود لهم بالاختصاص في القانون الدولي، وبغض النظر عن جنسيتهم.

أ- عدد أعضائها:

تتكون المحكمة من خمسة عشر عضواً من خمسة عشر بلداً. ينتخبون من قبل كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، بصورة مستقلة الواحد عن الآخر، من قائمة تتضمن أسماء الأشخاص الذي رشحتهم المجموعات الوطنية في محكمة التحكيم الدائمة. أو من قبل المجموعات الوطنية المحددة طبقاً لأحكام الفقرة ٢ من المادة ٤ من نظام المحكمة.

ويجب أن تتوافر في المرشحين الذين يمكن ان يصبحوا أعضاء في المحكمة، وبصورة فردية، الشروط المطلوبة.

وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يضمنوا بمجموعهم تمثيل التشكيلات الحضارية الكبرى والنظم القانونية الرئيسية في العالم بما فيها الشريعة الإسلامية.

ينتخب قضاء المحكمة لتسع سنوات ويمكن إعادة انتخابهم. وتنتهي ولاية خمسة من القضاة الذين وقع عليهم الاختيار في أول انتخاب للمحكمة بعد مضي ثلاث سنوات وتنتهي ولاية خمسة قضاة آخرين بعد ست سنوات. والقضاة الذين تنتهي ولايتهم بنهاية المدة الأولية المحددة بثلاث سنوات وست سنوات يتم تعيينهم بالقرعة من قبل الأمين العام بمجرد الانتهاء من انتخابهم مباشرة.

ب- واجبات القضاة، ومزاياهم وحصاناتهم:

لا يحق لأعضاء المحكمة ممارسة أية وظيفة سياسية أو إدارية ولا القيام بأي نشاط مهني. ويتمتعون أثناء ممارسة وظائفهم بالمزايا والحصانات الدبلوماسية.

ج- رئيس المحكمة ونائب الرئيس والمسجل:

تنتخب المحكمة رئيسها ونائبه لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخابهم. كما تعين المحكمة أيضاً مسجلها والموظفين الآخرين.

ويجب على الرئيس والمسجل الإقامة في مقر المحكمة.

د- مقر المحكمة:

مقر المحكمة محدد، بموجب نظامها، في مدينة لاهاي (هولندا). غير أنه يمكن للمحكمة أن تعقد جلساتها وأن تمارس وظائفها في أي مكان آخر عندما ترى ذلك مناسباً.

تبقى المحكمة مستمرة في عملها باستثناء أيام العطل القضائية. وتُمارس المحكمة، من حيث المبدأ، صلاحياتها بكامل هيئتها. ويكفي تسعة قضاة من أجل توفير النصاب القانوني لصحة انعقاد جلسات المحكمة. ويجوز للمحكمة أن تشكل من وقت لآخر غرفة أو أكثر مؤلفة من ثلاثة قضاة على الأقل من أجل النظر في قضايا محددة.

٢- اختصاص المحكمة:

تتمتع المحكمة بنوعين من الاختصاص. الاختصاص القضائي والاختصاص التشريعي.

أ- الاختصاص القضائي، ويتضمن:

تسوية المنازعات التي يعرضها عليها المتقاضون ونظر كل الحالات المنصوص عنها بخاصة في ميثاق الأمم المتحدة أو في المعاهدات و الاتفاقيات النافذة.

غير أنه لا ينعقد الاختصاص للمحكمة إلا إذا قبلت الدول المتنازعة هذا الاختصاص صراحة، بموجب اتفاقية خاصة تتضمن هذا القبول أو بموجب تصريح يقرّ بالزامية اختصاص المحكمة، حكماً، تجاه أي دولة أخرى تقبل هي الأخرى بالزامية هذا الاختصاص في المنازعات ذات الطابع القانوني التي يكون موضوعها:

- تفسير معاهدة.
- كل مسألة من مسائل القانون الدولي.
- التثبت من حقيقة واقعة يمكن أن تشكل خرقاً للالتزام دولي.
- طبيعة التعويضات المترتبة على خرق التزام دولي ومداها.

التدخل:

يمكن لأي دولة، ترى أن لها مصلحة قانونية تتأثر بالنزاع المعروض على المحكمة أن تقدم إلى هذه المحكمة طلباً بالتدخل. ويكون قبول هذا الطلب خاضعاً لتقديرها.

القرارات:

تتخذ قرارات المحكمة بأغلبية القضاة الحاضرين. وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

ولا تكون قرارات المحكمة ملزمة إلا للأطراف المتنازعة وفي خصوص النزاع الذي فصلت فيه. يكون القرار الصادر عن المحكمة نهائياً وغير خاضع للطعن. ويمكن أن يفسر من قبلها بناءً على طلب أي طرف من أطرافه.

المراجعة:

لا يقبل التماس إعادة النظر في الحكم إلا بسبب اكتشاف واقعه كان من شأنها أن تؤثر تأثيراً حاسماً في الدعوى وكانت مجهولة قبل صدور الحكم من قبل كل من المحكمة ومن الطرف الذي يلتمس إعادة النظر على أن لا يكون جهل هذا الطرف ناجماً عن خطأ منه.

ب- الاختصاص الاستشاري:

يمكن للمحكمة إعطاء آراء استشارية بشأن كل المسائل القانونية، بناءً على طلب أي جهاز أو مؤسسة رخص لها بطلب هذا الرأي بموجب الميثاق.

بالإضافة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس
الوصاية أجازت الجمعية العامة لعدة أجهزة أخرى متخصصة أن تطلب من المحكمة
رأياً استشارياً. والمثال الحديث جداً هو الطلب المقدم من قبل الجمعية العامة إلى
المحكمة لإعطاء رأي استشاري بشأن جدار الفصل الذي أقامته إسرائيل في الأراضي
العربية المحتلة.

يجب أن يقدم الموضوع الذي يطلب بشأنه الفتوى من المحكمة بموجب طلب خطي
يتضمن بياناً دقيقاً للمسألة المستفتى فيها. وتصدر المحكمة رأيها الاستشاري بجلسة
علنية بعد إبلاغ الأمين العام وممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأخرى
وممثلي المنظمات الدولية المعنية مباشرة، ويجب الإشارة أخيراً إلى أن الرأي الاستشاري
لا يتمتع بأية قوة إلزامية.

صدر الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية بالمرسوم رقم ٢٠٤ تاريخ ١٣ / ٣ / ١٩٧٣ واعتبر نافذاً منذ ذلك التاريخ ويتكون من ١٥٦ مادة مقسمة إلى مقدمة وأربعة أبواب تضمنت المبادئ الأساسية والاقتصادية والتربوية والثقافية والحريات الأساسية والحقوق العامة في الباب الأول (المواد ١- ١٢) ، ثم سلطات الدولة في الباب الثاني (المواد ١٣- ٢٢) الذي قسم إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول نص على السلطة التشريعية، والفصل الثاني نص على السلطة التنفيذية وحدد سلطات رئيس الجمهورية واختصاصات ومهام مجلس الوزراء ومجالس الشعب المحلية. أما الفصل الثالث فتعرض إلى السلطة القضائية التي تضم قضاة الحكم والنيابة العامة والمحكمة الدستورية العليا. في الباب الثالث تطرق الدستور إلى تحديد كيفية تعديله (المادة ١٤٩)، وأخيراً تضمن الدستور في الباب الرابع بعض الأحكام العامة والانتقالية (المواد ١٥٠- ١٥٥).

نشير إلى أن الدستور قد تم تعديله أكثر من مرة: المرة الأولى بالقانون رقم ٢ تاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٨٠ الذي تضمن تعديل المادة السادسة بخصوص علم الدولة وشعارها. التعديل الثاني صدر بالقانون رقم ١٨ تاريخ ٣ / ٧ / ١٩٩١ وتضمن تعديل المادة ٨٤ المتعلقة بالفترة التي يتم خلالها انتخاب الرئيس الجديد، والتعديل الأخير كان بالقانون رقم ٩ تاريخ ١١ / ٦ / ٢٠٠٠ الخاص بالمادة ٨٣ والتي تحدد سن المرشح لرئاسة الجمهورية بتمام الرابعة والثلاثين من عمره.

مقدمة الدستور:

ورد في الأحكام العامة والانتقالية في المادة ١٥٠ من الدستور أن مقدمته تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه. تنص مقدمة الدستور على أن الأمة العربية

استطاعت أن تنهض بدور عظيم في بناء الحضارة الإنسانية حين كانت أمة موحدة، وعندما ضعفت أواخر تلاحمها القومي تراجع دورها الحضاري، وتمكنت موجات الغزو الاستعماري من تمزيق وحدتها واحتلال أرضها ونهب خيراتها.

وصمدت أمتنا العربية في وجه هذه التحديات ورفضت واقع التجزئة والاستغلال والتخلف إيماناً بقدرتها على تخطي هذا الواقع والعودة إلى ساحة التاريخ لكي تسهم مع سائر الأمم المتحررة بدورها المتميز في بناء الحضارة والتقدم.

وفي أواخر النصف الأول من هذا القرن كان كفاح الشعب العربي يتسع ويتعاضد في مختلف الأقطار ليحقق التحرر من الاستعمار المباشر.

ولم تكن الجماهير العربية ترى في الاستقلال غايتها ونهاية تضحياتها، بل رأت فيه وسيلة لدعم نضالها ومرحلة متقدمة في معركتها المستمرة ضد قوى الاستعمار والصهيونية والاستغلال، بقيادة قواها الوطنية التقدمية من أجل تحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية.

وفي القطر العربي السوري واصلت جماهير شعبنا نضالها بعد الاستقلال واستطاعت عبر مسيرة متصاعدة أن تحقق انتصارها الكبير بتفجير ثورة الثامن من آذار عام ١٩٦٣ بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي جعل السلطة أداة في خدمة النضال لتحقيق بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

لقد كان حزب البعث العربي الاشتراكي أول حركة في الوطن العربي أعطت الوحدة العربية محتواها الثوري الصحيح وربطت بين النضال القومي والنضال الاشتراكي، ومثلت إرادة الأمة العربية وتطلعاتها نحو مستقبل يربطها بماضيها المجيد، ويؤهلها للقيام بدورها في انتصار قضية الحرية لكل الشعوب.

ومن خلال مسيرة الحزب النضالية جاءت الحركة التصحيحية في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٧٠ تلبية لمطالب شعبنا وتطلعاته فكانت تطوُّراً نوعياً هاماً،

وتجسيداُ أميناً لروح الحزب ومبادئه وأهدافه وخلقت المناخ الملائم لتحقيق عدد من الإنجازات الهامة لمصلحة جماهيرنا الواسعة كان في طليعتها قيام دولة اتحاد الجمهوريات العربية استجابة لنداء الوحدة التي تحتل مكان الصدارة في الوجدان العربي، والتي عززها الكفاح العربي المشترك ضد الاستعمار والصهيونية والتزعات الإقليمية والحركات الانفصالية، وأكدتها الثورة العربية المعاصرة ضد التسلط والاستغلال.

وفي ظل الحركة التصحيحية تحققت خطوة هامة على طريق تعزيز الوحدة الوطنية لجماهير شعبنا فقامت بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي جبهة وطنية تقدمية متطورة الصيغ بمائلي حاجات شعبنا ومصالحه ويتجه نحو توحيد أداة الثورة العربية في تنظيم سياسي موحد.

ويأتي إنجاز هذا الدستور تنويجا لنضال شعبنا على طريق مبدأ الديمقراطية الشعبية، ودليلاً واضحاً ينظم مسيرة الشعب نحو المستقبل، وضابطاً لحركة الدولة بمؤسساتها المختلفة، ومصدراً لتشريعها.

ان هذا الدستور يستند إلى المنطلقات الرئيسية التالية:

- ١- ان الثورة العربية الشاملة ضرورة قائمة ومستمرة لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحركة والاشتراكية. والثورة في القطر العربي السوري هي جزء من الثورة العربية الشاملة، وسياستها في جميع المجالات تنبثق عن الاستراتيجية العامة للثورة العربية.

٢- ان جميع الإنجازات التي حققها أو يمكن ان يحققها أي قطر عربي في ظل واقع التجزئة تظل مقصورة عن بلوغ كامل أبعادها ومعرضة للتشوه والانتكاس ما لم تعززها وتصونها الوحدة العربية، وكذلك فان أي خطر يتعرض له أي قطر عربي من جانب الاستعمار والصهيونية، هو في الوقت نفسه، خطر يهدد الأمة العربية بأسرها.

٣- ان السير باتجاه إقامة النظام الاشتراكي، بالإضافة إلى أنه ضرورة منبعثة من حاجات المجتمع العربي، فانه ضرورة أساسية لرج طاقات الجماهير العربية في معركتها ضد الصهيونية والامبريالية.

٤- الحرية حق مقدس والديمقراطية الشعبية هي الصيغة المثالية التي تكفل للمواطن ممارسة حريته التي تجعل منه إنسانا كريما، قادرا على العطاء والبناء، قادرا على الدفاع عن الوطن الذي يعيش فيه، قادراً على التضحية في سبيل الأمة التي ينتمي إليها، وحرية الوطن لا يصونها إلا المواطنون الأحرار ولا تكتمل حرية المواطن إلا بتحرره الاقتصادي والاجتماعي.

٥- ان حركة الثورة العربية جزء أساسي من حركة التحرر العالمي، ونضال شعبنا العربي جزء من نضال الشعوب المكافحة من أجل حريتها واستقلالها وتقدمها. ان هذا الدستور سيكون دليلا للعمل امام جماهير شعبنا لتواصل معركة التحرير والبناء، على هدي مبادئه ونصوصه، وفي سبيل تعزيز مواقع نضالها ودفع خطاها نحو المستقبل المنشود.



الباب الأول — المبادئ الأساسية:

وتتضمن المبادئ السياسية والمبادئ الاقتصادية والمبادئ التعليمية والثقافية، وقد خصص لكل منها فصل خاص، كما خصص فصل آخر للحريات والحقوق والواجبات العامة.

الفصل الأول — المبادئ السياسية:

تبين شكل نظام الحكم في الدولة وموقعها من الأمة العربية ودين الدولة ولغتها وعاصمتها وعلمها، ودور حزب البعث العربي الاشتراكي في الدولة والمجتمع، وكذلك دور المنظمات الشعبية والتعاونيات ومجالس الشعب والقوات المسلحة.

١- شكل نظام الحكم:

المادة الأولى من الدستور تنص على أن: الجمهورية العربية السورية دولة ديمقراطية شعبية واشتراكية ذات سيادة لا يجوز التنازل عن أي جزء من أراضيها وهي عضو في دولة اتحاد الجمهوريات العربية، وأن القطر العربي السوري جزء من الوطن العربي، و الشعب العربي السوري جزء من الأمة العربية يعمل ويناضل لتحقيق وحدتها الشاملة. وحددت المادة الثانية من الدستور بأن نظام الحكم في القطر العربي السوري نظام جمهوري، والسيادة للشعب ويمارسها على الوجه المبين في الدستور.

٢- دور الدين الإسلامي واللغة الرسمية:

دين رئيس الدولة هو الإسلام (م ٣) والفقهاء الإسلاميين مصدر رئيسي للتشريع أما اللغة الرسمية للدولة فهي اللغة العربية.

٣- عاصمة الدولة وعلمها وشعارها:

عاصمة الدولة دمشق، أما علم الدولة وشعارها ونشيدها فقد بينت المادة الأولى من القانون رقم ٢ تاريخ ٢٩/٣/١٩٨٠ المعدلة للمادة السادسة من الدستور الدائم بأن القانون يبين علم الدولة وشعارها ونشيدها والأحكام الخاصة بكل منها. (نص المادة ٦ من الدستور: علم الدولة وشعارها ونشيدها هو علم دولة اتحاد الجمهوريات العربية وشعارها ونشيدها).

٤- القسم الدستوري:

بعد انتخاب رئيس الجمهورية يؤدي الرئيس المنتخب القسم الدستوري الذي نصت عليه المادة السابعة من الدستور الدائم على الشكل التالي: "أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري الديمقراطي الشعبي وأن أحترم الدستور والقوانين وأن أراعي مصالح الشعب وسلامة الوطن وأن أعمل وأناضل لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية".

٥- دور حزب البعث العربي الاشتراكي والمنظمات الشعبية:

أبرز الدستور الدور الهام والرئيسي لحزب البعث العربي الاشتراكي بالمادة الثامنة بقوله: حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية. وكذلك دور المنظمات الشعبية والجمعيات التعاونية فنص على أنها تنظيمات تضم قوى الشعب العاملة من أجل تطوير المجتمع وتحقيق مصالح أفرادها (٩٢).

٦- دور مجالس الشعب والقوات المسلحة:

حددت المادة العاشرة دور المواطنين في ممارسة حقوقهم في إدارة الدولة وقيادة المجتمع من خلال مجالس الشعب وعرفها بأنها مؤسسات منتخبة انتخاباً ديمقراطياً. وأن القوات المسلحة ومنظمات الدفاع الأخرى مسئولة عن سلامة أرض الوطن وحماية أهداف الثورة في الوحدة والحرية والاشتراكية.

٧- دور الدولة بشكل عام:

في نهاية الباب الأول لخصت المادة الثانية عشرة دور الدولة بشكل عام على أنها في خدمة الشعب وتعمل مؤسساتها على حماية الحقوق الأساسية للمواطنين وتطوير حياتهم، كما تعمل على دعم المنظمات الشعبية لتمكين من تطوير نفسها ذاتياً.



الفصل الثاني - المبادئ الاقتصادية:

وتتضمن شكل الاقتصاد، وأنواع الملكية بموجب الدستور، وطرق نزع الملكية والمصادرة وفرض الضرائب، وأهداف نظام التعليم والثقافة.

١- شكل الاقتصاد وأنواع الملكية بموجب الدستور:

الاقتصاد في الدولة اقتصاد اشتراكي مخطط يهدف إلى القضاء على جميع أشكال الاستغلال، ويراعي التخطيط الاقتصادي في القطر تحقيق التكامل الاقتصادي في الوطن العربي (١٣م).

وقد حدد الدستور أنواع الملكية وينظمها القانون، وهي ثلاثة أنواع:

أ- ملكية الشعب: وتشمل الثروات الطبيعية والمرافق العامة والمنشآت والمؤسسات المؤممة أو التي تقيمها الدولة، وعلى الدولة استثمارها والإشراف على إدارتها لصالح مجموع الشعب، وواجب المواطنين حمايتها

ب- ملكية جماعية: وتشمل الممتلكات العائدة للمنظمات الشعبية والمهنية والوحدات الإنتاجية والجمعيات التعاونية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى ويكفل القانون رعايتها ودعمها

ج- ملكية فردية: وتشمل الممتلكات الخاصة بالأفراد ويحدد القانون وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع مصالح الشعب (١٤م).

٢- نزع الملكية والمصادرة والضرائب:

حظر الدستور نزع الملكية بشكل تعسفي ومنع المصادرة العامة ، أما المصادرة الخاصة فلا تفرض إلا بحكم قضائي أو بقانون لقاء تعويض عادل، فنص في المادة ١٥ منه على أنه: "لا تترع الملكية الفردية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون، و المصادرة العامة في الأموال ممنوعة، ولا تفرض المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي، لكن تجوز المصادرة الخاصة بقانون لقاء تعويض عادل".

وكذلك حدد الدستور أن القانون يعين الحد الأقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال ويضمن زيادة الإنتاج (م١٦) وأكد على أن حق الإرث مضمون وفقاً للقانون (م١٧) وأن الادخار واجب وطني تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه (م١٨) واهتم بشكل خاص بموضوع الضرائب وفرضها على أسس عادلة وتصاعدية تحقق مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية وحسن استثمار المنشآت الاقتصادية الخاصة والمشاركة بهدف تلبية الحاجات الاجتماعية وزيادة الدخل القومي وتحقيق رفاه الشعب.

٣- التعليم والثقافة:

حدد الدستور بوضوح أهداف نظام التعليم والثقافة بشكل يؤدي إلى إنشاء جيل عربي قومي اشتراكي علمي التفكير مرتبط بتاريخه وأرضه معتر بتراثه مشبع بروح النضال من أجل تحقيق أهداف أمته في الوحدة والحرية والاشتراكية والإسهام في خدمة الإنسانية وتقدمها

ويضمن هذا النظام (التعليم والثقافة) التقدم المستمر للشعب ويساير التطور الدائم لحاجاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (م٢١-٢٢)

الفصل الثالث — المبادئ التعليمية والثقافية:

وتتضمن أهداف الثقافة القومية الاشتراكية ووسائل تنمية المواهب ودعم العلم والبحث العلمي ومبادئ الحرية وسيادة القانون.

أهم هذه المبادئ:

١- الثقافة القومية الاشتراكية وتنمية المواهب:

بحسب الدستور (٢٣م) الثقافة القومية الاشتراكية أساس لبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد وهي تهدف إلى تهيئة القيم الأخلاقية وتحقيق المثل العليا للأمة العربية وتطوير المجتمع وخدمة قضايا الإنسانية وتعمل الدولة على تشجيع هذه الثقافة وحمايتها، وتعتبر الدولة أن تشجيع المواهب والكفاءات الفنية من أسس تطوير المجتمع وتقدمه، ويقوم الإبداع الفني على الاتصال الوثيق بحياة الشعب وتعمل الدولة على تنمية المواهب والكفاءات الفنية لجميع المواطنين، زد على ذلك، التهيئة الرياضية دعامة أساسية في بناء المجتمع وتشجع الدولة هذه التهيئة لإعداد جيل قوي بجسمه وأخلاقه وتفكيره.

٢- العلم والبحث العلمي:

الركن الأساسي في تقدم المجتمع العربي الاشتراكي هو العلم والبحث العلمي وكل ما يتم التوصل إليه من منجزات علمية وعلى الدولة أن تقدم له الدعم الشامل، وعليها أن تحمي حقوق المؤلفين والمخترعين التي تخدم مصالح الشعب (٢٤م)

٣- مبدأ الحرية وسيادة القانون:

كفل الدستور أن الحرية حق مقدس وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم، كما أن سيادة القانون مبدأ أساسي في المجتمع والدولة، والمواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، وعلى الدولة أن تكفل مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين. و لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وينظم القانون ذلك فيمارس المواطنون حقوقهم ويتمتعون بحرياتهم وفقاً للقانون.

الفصل الرابع — الحريات والحقوق والواجبات العامة:

وتتضمن عدة مبادئ قانونية وقضائية هامة ومبادئ وطنية واجتماعية لا غنى للمجتمع عنها.

١- مبادئ قانونية:

نص الدستور على عدة مبادئ في المجال القانوني والقضائي لا يجوز مخالفتها، وتعتبر من الأسس العليا للمجتمع، وتحفظ حرية الفرد وأمنه، وعلى العاملون في مجال التشريع والقضاء والوظيفة العامة أيا كان موقعهم، ورجال الضابطة العدلية أن يحترموا تلك المبادئ. من هذه المبادئ:

أ- كل متهم بريء حتى يدان بحكم قضائي مبرم، ولا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا وفقا للقانون، كما لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك، وحق التقاضي وسلوك سبل الطعن والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون (م٢٨).

ب- لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني ولا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يكون لها أثر رجعي ويجوز في الأمور الجزائية النص على خلاف ذلك (م٢٩-٣٠).

ج- المساكن مصونة لا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا في الأحوال المبينة في القانون. كما أن سرية المراسلات البريدية والاتصالات السلكية مكفولة وفق الأحكام المبينة في القانون (م٣١).

- د- لا يجوز إبعاد المواطن عن أرض الوطن، و لكل مواطن الحق بالتنقل في أراضي الدولة إلا إذا منع من ذلك بحكم قضائي أو تنفيذاً لقوانين الصحة والسلامة العامة (م٣٢).
- ه- لا يسلم اللاجئين السياسيون بسبب مبادئهم السياسية أو دفاعهم عن الحرية.
- و- حرية الاعتقاد مصونة وتحترم الدولة جميع الأديان، كما تكفل الدولة حرية القيام بجميع الشعائر الدينية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام (م٣٥).
- ز- العمل حق لكل مواطن وواجب عليه وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين ويحق لكل مواطن أن يتقاضى أجره حسب نوعية العمل ومردوده وعلى الدولة أن تكفل ذلك، والدولة تحدد عدد ساعات العمل وتكفل الضمان الاجتماعي للعاملين وتنظم لهم حق الراحة والإجازة والتعويضات والمكافآت.
- ح- التعليم حق تكفله الدولة وهو مجاني في جميع مراحلها وإلزامي في مرحلته الابتدائية وتعمل الدولة مد الإلزام إلى مراحل أخرى وتشرف على التعليم وتوجهه بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج.
- ط- لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى ويسهم في الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي وتكفل الدولة الصحافة والطباعة والنشر وفقاً للقانون.
- ي- للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً في إطار مبادئ الدستور وينظم القانون ممارسة هذا الحق

٢- مبادئ وطنية واجتماعية:

أهم هذه المبادئ:

- أ- الجندية إلزامية وتنظم بقانون و جميع المواطنين مسؤولون في تأدية واجبهم المقدس بالدفاع عن سلامة الوطن واحترام دستوره ونظامه الوجدوي الاشتراكي (م٤٠).
- ب- أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون.
- ج- الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن (م٤٢).
- د- ينظم القانون الجنسية العربية السورية ويضمن تسهيلات خاصة للمغتربين العرب السوريين وأبنائهم ولمواطني أقطار الوطن العربي.
- هـ- الأسرة هي خلية المجتمع الأساسية وتحميها الدولة، و تحمي أيضا الزواج وتشجع عليه وتعمل على إزالة العقبات المادية والاجتماعية التي تعوقه وتحمي الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم (م٤٤).
- و- تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع العربي الاشتراكي.
- ز- تكفل الدولة كل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة، كما تحمي الدولة صحة المواطنين وتوفر لهم وسائل الوقاية والمعالجة والتداوي (م٤٦).
- ح- تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية رفعاً لمستواها.

ط - للقطاعات الجماهيرية حق إقامة تنظيمات نقابية أو اجتماعية أو مهنية أو جمعيات
تعاونية للإنتاج أو الخدمات وتحدد القوانين إطار التنظيمات وعلاقاتها وحدود عملها.
ي- تشارك التنظيمات الجماهيرية مشاركة فعالة في مختلف القطاعات والمجالس المحددة
بالقوانين في تحقيق الأمور التالية (م٤٩):

- ١ - بناء المجتمع العربي الاشتراكي وحماية نظامه،
- ٢ - تخطيط وقيادة الاقتصاد الاشتراكي،
- ٣ - تطوير شروط العمل والوقاية والصحة والثقافة وجميع الشؤون
الأخرى المرتبطة بحياة أفرادها،
- ٤ - تحقيق التقدم العلمي والتقني وتطوير أساليب الإنتاج،
- ٥ - الرقابة الشعبية على أجهزة الحكم.

الباب الثاني — سلطات الدولة:

تضمن الباب الثاني من الدستور أهم فصوله من حيث أنه حدد سلطات الدولة الثلاث: السلطة التشريعية الممثلة بمجلس الشعب، والسلطة التنفيذية وبيان اختصاصات ومهام رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ورئيس المجلس والوزراء وغيرهم، كما بين اختصاصات السلطة القضائية ومهامها. تبين الدستور السوري مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. لكن الفصل لا يعني الاستقلال التام بين هذه السلطات وإنما التكامل فيما بينها مع الحفاظ على الفصل بينها. بما يؤمن حسن أداء عملها ضمن إطار المصلحة العامة للدولة.

الفصل الأول — السلطة التشريعية:

تمارس السلطة التشريعية عملها وفقاً للأسس التالية:

١- السلطة المخولة بالتشريع:

يتولى مجلس الشعب السلطة التشريعية في البلاد على الوجه المبين في الدستور، وينتخب أعضاؤه انتخاباً عاماً وسرياً ومباشراً ومتساوياً وفقاً لأحكام قانون الانتخاب (٥٠٣).

وتكون مدة مجلس الشعب أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له ولا يجوز تمديدتها إلا في حالة الحرب بقانون. عضو مجلس الشعب يمثل الشعب بأكمله ولا يجوز تحديد وكالته بقيد أو شرط وعليه أن يمارسها بهدي من شرفه وضميره.

٢- الانتخاب والترشيح لمجلس الشعب:

يتم الانتخاب والترشيح لمجلس الشعب وفق أسس ومبادئ معينة أهمها:

- أ- يحدد القانون الدوائر الانتخابية وعدد أعضاء مجلس الشعب على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ويبين القانون تعريف العامل والفلاح (م٥٣).
- ب- الناخبون هم المواطنون الذين أتموا الثامنة عشرة من عمرهم والمسجلون في سجل الأحوال المدنية وتوافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب.
- ج- يبين القانون أحكام الانتخاب والاستفتاء ويحدد الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب.
- د- يجوز للعاملين في الدولة بما فيهم العاملون في القطاع العام أن يرشحوا أنفسهم لعضوية مجلس الشعب عدا الحالات التي يحددها القانون، يتفرغ العضو المنتخب منهم لعضوية المجلس ويحتفظ له بوظيفته أو عمله وتعتبر مدة التفرغ من الخدمات الفعلية.
- هـ- يجب أن يتضمن قانون الانتخاب نصاً تكفل:
 - ١- حرية الناخبين بانتقاء ممثليهم وسلامة الانتخاب،
 - ٢- حق المرشحين في مراقبة العمليات الانتخابية،
 - ٣- عقاب العابثين بإرادة الناخبين.
- و- تجري الانتخابات خلال الأيام التسعين التي تلي تاريخ انتهاء مدة مجلس الشعب، إذا لم ينتخب غيره، يعود المجلس إلى الانعقاد حكماً ويجتمع بعد انقضاء التسعين يوماً ويبقى قائماً حتى يتم انتخاب مجلس جديد.
- ز- إذا شغل مقعد لسبب ما انتخب له عضو خلال التسعين يوماً من شغوره على أن لا تقل المدة الباقية للمجلس عن ستة أشهر وتنتهي عضوية العضو الجديد بانتهاء مدة المجلس ويحدد قانون الانتخاب حالات شغور العضوية (م٥٩).

٣- آلية انعقاد جلسات مجلس الشعب: (٦٠م-٦٢)

وتكون على الشكل الآتي:

- أ- يدعى مجلس الشعب إلى الاجتماع بمرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب ويجتمع حكماً في اليوم السادس عشر إذا لم يصدر مرسوم دعوته، ويختب المجلس في اجتماعه الأول رئيسه وأعضاء مكتبه.
- ب- يدعى المجلس لثلاث دورات عادية في السنة كما يجوز دعوته لدورات استثنائية ويحدد النظام الداخلي للمجلس مواعيد الدورات ومددها ويدعى إلى الدورات الاستثنائية بقرار من رئيس المجلس أو بناء على طلب خطي من رئيس الجمهورية أو من ثلث أعضاء المجلس.
- ج- يفصل المجلس في حالة الطعن بصحة عضوية أعضائه في ضوء التحقيقات التي تجريها المحكمة الدستورية العليا وذلك خلال شهر واحد من تاريخ تبلغه تقرير المحكمة ولا تبطل عضوية العضو إلا إذا قرر المجلس ذلك بأكثرية أعضائه.

٤- حقوق وواجبات عضو مجلس الشعب: (م٦٣-٧٠)

- أ- قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشعب عملهم يقسم كل واحد منهم علناً أمام المجلس القسم الوارد في (المادة ٧) من هذا الدستور.
- ب- تحدد مخصصات أعضاء مجلس الشعب وتعويضاتهم بقانون.
- ج- لا يسأل أعضاء مجلس الشعب جزائياً أو مدنياً بسبب الوقائع التي يوردها أو الآراء التي يبدونها أو التصويت في الجلسات العلنية أو السرية وفي أعمال اللجان.
- د- يتمتع أعضاء مجلس الشعب بالحصانة طيلة مدة ولاية المجلس ولا يجوز في غير حالة الجرم المشهود اتخاذ أية إجراءات جزائية ضد أي عضو منهم إلا بإذن سابق من المجلس وفي غير أدوار الانعقاد يتعين أخذ إذن من رئيس المجلس ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من إجراء.
- هـ- لا يجوز للعضو أن يستغل عضويته في عمل من الأعمال، و يحدد القانون الأعمال التي لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المجلس.
- و- لأعضاء مجلس الشعب حق اقتراح القوانين وتوجيه الأسئلة والاستجابات للوزارة أو أحد الوزراء وفقاً لأحكام النظام الداخلي للمجلس.

٥- اختصاصات مجلس الشعب: (م ٧١-٧٣)

يضع مجلس الشعب نظامه الداخلي لتنظيم أسلوب العمل فيه وكيفية ممارسة مهامه ويمثل رئيس مجلس الشعب المجلس ويوقع عنه ويتكلم باسمه، كما للمجلس حرس خاص يأتمر بأمر رئيس المجلس ولا يجوز لأية قوة مسلحة أخرى دخول المجلس إلا بإذن من رئيسه (م٦٥ و ٦٩)

- و يتولى مجلس الشعب الاختصاصات التالية:
- أ- ترشيح رئيس الجمهورية،
 - ب- إقرار القوانين،
 - ج- مناقشة سياسة الوزارة،
 - د- إقرار الموازنة العامة وخطط التنمية،
 - هـ- إقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بسلامة الدولة وهي معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي تتعلق بحقوق السيادة أو الاتفاقيات التي تمنح امتيازات للشركات أو المؤسسات الأجنبية وكذلك المعاهدات والاتفاقيات التي تحمل خزانة الدولة نفقات غير واردة في موازنتها أو التي تخالف أحكام القوانين النافذة أو التي يتطلب نفاذها إصدار تشريع جديد،
 - و- إقرار العفو العام،
 - ز- قبول استقالة أحد أعضاء المجلس أو رفضها،
 - ح- سحب الثقة عن الوزارة أو عن أحد الوزراء، ويتم ذلك وفقاً لشروط حددها الدستور:
- لا يجوز سحب الثقة إلا بعد استجواب موجه إلى الوزارة أو إلى أحد الوزراء ويكون طلب سحب الثقة بناء على اقتراح يقدم من خمس أعضاء مجلس الشعب على الأقل ويتم سحب الثقة عن الوزارة أو أحد الوزراء بأغلبية أعضاء المجلس. وفي حال سحب الثقة عن الوزارة يجب أن يقدم رئيس مجلس الوزراء استقالة الوزارة إلى رئيس الجمهورية كما يجب على الوزير الذي سحبته الثقة عنه تقديم استقالته. وأخيراً، للمجلس أن يؤلف لجاناً مؤقتة من بين أعضائه لجمع المعلومات وتفصي الحقائق في المواضيع التي تتعلق بممارسة اختصاصاته (م ٧٣)

٦- مجلس الشعب والموازنة: (٧٤م-٨٢)

- أ- يجب عرض مشروع الموازنة على مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ولا تعتبر الموازنة نافذة إلا إذا أقرها المجلس.
- ب- يتم التصويت على الموازنة باباً باباً ويحدد القانون طريقة إعدادها.
- ج- لكل سنة مالية موازنة واحدة ويحدد مبدأ السنة المالية بقانون.
- د- إذا لم ينته المجلس من إقرار الموازنة حتى بدء السنة المالية الجديدة يعمل بموازنة السنة السابقة حتى اعتماد موازنة السنة الجديدة وتحصل الواردات وفقاً للقوانين النافذة.
- هـ- لا يجوز إجراء المناقلة بين أبواب الموازنة إلا وفق أحكام القانون.
- و- ليس للمجلس أثناء دراسة الموازنة أن يزيد في تقدير مجموع الواردات أو النفقات.
- ز- يجوز لمجلس الشعب بعد إقرار الموازنة أن يقر قوانين من شأنها إحداث نفقات جديدة وموارد لها.
- ح- لا يجوز إحداث ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون.
- ط- تعرض الحسابات النهائية للسنة المالية على مجلس الشعب في مدة لا تتجاوز عامين منذ انتهاء هذه السنة ويتم قطع الحساب بقانون. ويطبق على قطع الحساب ما يطبق على الموازنة في الإقرار.

الفصل الثاني — السلطة التنفيذية:

أولاً: رئيس الجمهورية:

يأتي رئيس الجمهورية في قمة الهرم التنظيمي الإداري المركزي، وهو بهذه الصفة يمارس العمل الإداري التنفيذي. وقد وردت اختصاصاته ومهامه في البند الأول من الباب الثاني بعنوان السلطة التنفيذية من الدستور الدائم مما يدل على أنه أول سلطة تنفيذية. وهو الساهر على احترام الدستور والضامن للسير المنتظم للسلطات العامة وديمومة الدولة، وهو الذي يضع السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها. بالعودة إلى نصوص الدستور الدائم والقوانين والأنظمة النافذة نجد أن رئيس الجمهورية العربية السورية يتمتع بسلطات متنوعة وواسعة. فمنها ما تغلب عليه الصفة الإدارية، ومنها ما تغلب عليها الصفة التشريعية أو الصفة الحربية أو القضائية أو السياسية. لكن معالجة هذه الصلاحيات أو السلطات كل على حدة حسب الصفة الغالبة عليها لا يعني بأي حال من الأحوال أن ثمة حدوداً قاطعة تفصل بينها بل على العكس من ذلك فإن سلطات رئيس الجمهورية مترابطة ومتداخلة ومتضافرة بعضها بعضاً لتمكينه من القيام بأعباء الرئاسة خير قيام وأداء مهامه على الوجه الأكمل وسنقوم بدراسة هذه الاختصاصات تباعاً بعد أن نبين طريقة الترشيح والانتخاب لمنصب رئيس الجمهورية.

١- آلية ترشيح وانتخاب رئيس الجمهورية: (٨٣م-٨٥)

- أ- عدل القانون رقم ٩ تاريخ ١١/٦/٢٠٠٠ المادة رقم ٨٣ من الدستور بحيث أصبحت: يشترط في من يرشح لرئاسة الجمهورية أن يكون عربياً سورياً متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية متمماً الرابعة والثلاثين عاماً من عمره.
- ب- يصدر الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية عن مجلس الشعب بناء على اقتراح القيادة القطرية لحزب البعث الاشتراكي ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه، و يجري الاستفتاء بدعوة من رئيس مجلس الشعب.
- ج- يتم انتخاب الرئيس الجديد قبل انتهاء ولاية الرئيس القائم في مدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد عن ستين يوماً، ويصبح المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الأكثرية المطلقة لمجموع أصوات المقترعين فإن لم يحصل على هذه الأكثرية رشح المجلس غيره، وتتبع بشأن ترشيحه وانتخابه الإجراءات نفسها على أن يتم ذلك خلال شهر واحد من تاريخ إعلان نتائج الاستفتاء الأول.
- د- ينتخب رئيس الجمهورية لمدة سبعة أعوام ميلادية تبدأ من تاريخ انتهاء ولاية الرئيس القائم.
- هـ- قبل أن يمارس رئيس الجمهورية ولايته يقسم أمام مجلس الشعب القسم الدستوري الوارد في المادة (٧) من هذا الدستور.
- و- يحدث بقانون ما يقتضيه منصب رئيس الجمهورية من المراسم والميزات كما تحدد مخصصاته بقانون.

٢- حالات شغور منصب رئيس الجمهورية: (٨٦-٩٠)

يتولى رئيس الجمهورية تسمية نائب له أو أكثر وتفويضهم ببعض صلاحياته وتسمية رئيس مجلس الوزراء ونوابه وتسمية الوزراء ونوابهم وقبول استقالتهم وإعفاءهم من مناصبهم (٩٥م) ويؤدي نواب رئيس الجمهورية أمام رئيس الجمهورية وقبل مباشرتهم عملهم القسم الدستوري الوارد في المادة (٧) من هذا الدستور. وفي حال شغور منصب رئيس الجمهورية أو تعذر على رئيس الجمهورية أداء مهامه عالج الدستور مختلف هذه الحالات على الشكل التالي:

أ- إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية مهامه أناب عنه نائب رئيس الجمهورية.

ب- إذا قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة إلى مجلس الشعب.

ج- يمارس النائب الأول لرئيس الجمهورية أو النائب الذي يسميه صلاحيات رئيس الجمهورية حين لا يمكنه القيام بها وإذا كانت الموانع دائمة وفي حالتي الوفاة والاستقالة يجري الاستفتاء على رئيس الجمهورية الجديد وفقاً للأحكام الواردة في المادة (٨٤) من هذا الدستور وذلك خلال مدة لا تتجاوز تسعين يوماً. أما إذا كان المجلس منحللاً أو بقي لانتهاؤ ولايته أقل من تسعين يوماً فيمارس نائب الرئيس الأول صلاحيات رئيس الجمهورية حتى اجتماع المجلس الجديد.

د- إذا شغل منصب رئيس الجمهورية ولم يكن له نائب، يمارس رئيس مجلس الوزراء جميع صلاحياته وسلطاته ريثما يتم الاستفتاء خلال تسعين يوماً على رئيس الجمهورية.

٣- مهام واختصاصات وسلطات رئيس الجمهورية: (٩٣م-١٠٩)

يمارس رئيس الجمهورية مهامه واختصاصاته وسلطاته ضمن حدود الدستور والقوانين والأنظمة النافذة.

أولاً: المهام والاختصاصات ذات الصلة الدستورية الإدارية والتنفيذية:

أ- مهام دستورية:

- أ- يسهر رئيس الجمهورية على احترام الدستور، وهو يضمن السير المنتظم للسلطات العامة وبقاء الدولة،
- ب- يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب ضمن الحدود المنصوص عليها في هذا الدستور

ب- مهام إدارية وتنفيذية:

- أ- يضع رئيس الجمهورية بالتشاور مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها.
- ب- لرئيس الجمهورية أن يدعو مجلس الوزراء للانعقاد برئاسته كما يحق له طلب تقارير من الوزراء.
- ج- يصدر رئيس الجمهورية القوانين التي يقرها مجلس الشعب ويحق له الاعتراض على هذه القوانين بقرار معلل خلال شهر من تاريخ ورودها إلى رئاسة الجمهورية فإذا أقرها المجلس ثانية بأكثرية ثلثي أعضائه أصدرها رئيس الجمهورية.

- د- يصدر رئيس الجمهورية المراسيم والقرارات والأوامر وفقاً للتشريعات النافذة.
- هـ- يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين وينهي خدماتهم وفقاً للقانون.
- و- لرئيس الجمهورية أن يشكل الهيئات والمجالس واللجان المتخصصة وتحدد اختصاصاتها وصلاحياتها بقرارات تشكيلها (م ١١٤).

ثانياً: مهام واختصاصات رئيس الجمهورية ذات الصلة العسكرية والقضائية

والسياسية:

أ- المهام ذات الطابع العسكري:

- أ- رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة ويصدر جميع القرارات والأوامر اللازمة لممارسة هذه السلطة وله حق التفويض ببعض هذه السلطات
- ب- يعلن رئيس الجمهورية الحرب والتعبئة العامة ويعقد الصلح بعد موافقة مجلس الشعب،
- ج- يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ ويلغونها على الوجه المبين في القانون.
- د- لرئيس الجمهورية إذا قام خطر جسيم وحال يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة واستقلال أرض الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن مباشرة مهامها الدستورية أن يتخذ الإجراءات السريعة التي تقتضيها هذه الظروف لمواجهة الخطر (م ١١٣).

ب- المهام ذات الطابع السياسي:

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وهو الممثل الرسمي لسورية والمتحدث باسمها وتحديد سياستها وعلاقاتها مع الدول الأخرى، ويضع بالتشاور مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها. فهو المسؤول عن تسيير دفعة الشؤون الخارجية وهذه الصفة له أن:

- أ- يعتمد رئيس الجمهورية رؤساء البعثات السياسية لدى الحكومات الأجنبية ويقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية الأجنبية لديه.
- ب- يبرم رئيس الجمهورية المعاهدات والاتفاقات الدولية ويلغيها وفقاً لأحكام الدستور.
- ج- لرئيس الجمهورية الحق بمنح الأوسمة.
- د- لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في القضايا الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا وتكون نتيجة الاستفتاء ملزمة ونافذة من تاريخ إعلانها وينشرها رئيس الجمهورية. (م ١١٢)

ج- المهام ذات الطابع القضائي:

تصدت المواد ١٠٥ و ١٣٢ من الدستور الدائم إلى تحديد مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية ذات الصفة القضائية، فهو بموجب المادة ١٣٢ رئيس لمجلس القضاء الأعلى: يرأس رئيس الجمهورية مجلس القضاء الأعلى ويبين القانون طريقة تشكيكه واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه.

كما أن لرئيس الجمهورية سلطة إلغاء العقوبة أو تخفيضها أو إيقاف تنفيذها عن طريق العفو الخاص كما له الحق برد الاعتبار: لرئيس الجمهورية الحق بإصدار العفو الخاص ورد الاعتبار (م ١٠٥).

ح- صلاحيات تشريعية: (م ١٠٧-١١٤)

أ- لرئيس الجمهورية أن يحل مجلس الشعب بقرار معلل يصدر عنه وتجري الانتخابات خلال تسعين يوماً من تاريخ الحل، ولا يجوز حل مجلس الشعب أكثر من مرة لسبب واحد.

ب- لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الشعب لانعقاد استثنائي، وله الحق في أن يخاطب المجلس برسائل وله الحق في أن يدلي ببيانات أمامه.

ج- لرئيس الجمهورية أن يعد مشاريع القوانين ويحيلها إلى مجلس الشعب للنظر في إقرارها.

د- يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع خارج انعقاد دورات مجلس الشعب على أن تعرض جميع التشريعات التي يصدرها على المجلس في أول دورة انعقاد له.

هـ- يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع أثناء انعقاد دورات المجلس إذا استدعت ذلك

الضرورة القصوى المتعلقة بمصالح البلاد القومية أو بمقتضيات الأمن القومي على أن تعرض هذه التشريعات على المجلس في أول جلسة له.

- و- لمجلس الشعب الحق في إلغاء التشريعات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين أو تعديلها بقانون، وذلك بأكثرية ثلثي أعضائه المسجلين لحضور الجلسة على أن لا يقل عن أكثرية أعضائه المطلقة دون أن يكون لهذا التعديل أو الإلغاء أثر رجعي وإذا لم يلغها المجلس أو يعدلها اعتبرت مقرة حكماً ولا حاجة لإجراء التصويت عليها.
- ز- يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع في المدة الفاصلة بين ولايتي مجلسين ولا تعرض هذه التشريعات على مجلس الشعب ويكون حكمها في التعديل أو الإلغاء حكم القوانين النافذة.

٥- مسؤولية رئيس الجمهورية: (٩١م)

لا يكون رئيس الجمهورية مسؤولاً عن الأعمال التي يقوم بها في مباشرة مهامه إلا في حالة الخيانة العظمى ويكون طلب اتهامه بناء على اقتراح من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل وقرار من مجلس الشعب بتصويت علني وبأغلبية ثلثي أعضاء المجلس بجلاسة خاصة سرية ولا تجري محاكمته إلا أمام المحكمة الدستورية العليا

ثانياً: مجلس الوزراء

١- تكوين مجلس الوزراء:

مجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ويتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء، ويشرف على تنفيذ القوانين والأنظمة ويراقب عمل أجهزة الدولة ومؤسساتها، ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الوزراء، أما بالنسبة إلى مخصصات وتعويضات رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم فتحدد بقانون (١١٥م).

٢- القسم الوزاري:

يقسم رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم أمام رئيس الجمهورية عند كل تشكيل وزارة جديدة القسم الدستوري الوارد في المادة (٧) من هذا الدستور قبل مباشرتهم أعمالهم أما في حالة تعديل الوزارة فيقسم الجدد منهم فقط. وهم مسؤولون أمام رئيس الجمهورية.

٣- بيان الوزارة الجديدة أمام مجلس الشعب:

تتقدم الوزارة عند تشكيلها ببيان عن سياستها العامة وبرامج عملها إلى مجلس الشعب، كما تتقدم في كل سنة ببيان إلى مجلس الشعب عن تنفيذ خطط التنمية وتطوير الإنتاج (١١٨م).

٤- مسؤوليات الوزير وواجباته (١١٩م-١٢٦م)

- أ- الوزير هو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته ويتولى تنفيذ السياسة العامة للدولة فيما يختص بوزارته.
- ب- يمنع الوزراء أثناء توليهم مهامهم من أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة شركة خاصة أو وكلاء عنها أو أن يشتركوا في أي عمل تجاري أو صناعي أو مزاولة أية مهنة حرة، وليس للوزراء بصورة مباشرة أو غير مباشرة أثناء توليهم مهامهم أن يدخلوا في التعهدات أو المناقصات أو المزادات التي تنفذها وزارات أو إدارات أو مؤسسات الدولة وشركات القطاع العام.
- ج- يحدد القانون مسؤولية الوزراء المدنية والجزائية.
- د- عند انتهاء ولاية رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن القيام بمهامه لأي سبب كان يستمر مجلس الوزراء بتسيير أعمال الحكومة ريثما يسمي رئيس الجمهورية الجديد الوزارة الجديدة.
- هـ- لرئيس الجمهورية حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يرتكبه من جرائم أثناء توليه مهامه أو بسببها وفقاً لأحكام الدستور والقانون.
- و- يوقف الوزير المتهم عن العمل فور صدور قرار الاتهام إلى أن تبت المحكمة في التهمة المنسوبة إليه ولا تمنع استقالته أو إقالته من محاكمته وتكون المحاكمة وإجراءاتها على الوجه المبين في القانون.
- ز- يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية مجلس الشعب.
- ح- تسري الأحكام الخاصة بالوزراء على نواب الوزراء.

٥- اختصاصات مجلس الوزراء: (١٢٧م)

يمارس مجلس الوزراء الاختصاصات التالية:

- أ- الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة وتنفيذها،
 - ب- توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات وجميع الإدارات والمؤسسات العامة التابعة للدولة،
 - ج- وضع مشروع الموازنة العامة للدولة،
 - د- إعداد مشروعات القوانين،
 - هـ- إعداد خطط التنمية وتطوير الإنتاج واستثمار الثروات القومية وكل ما من شأنه دعم وتطوير الاقتصاد وزيادة الدخل القومي،
 - و- عقد القروض ومنحها وفقاً لأحكام الدستور،
 - ز- عقد الاتفاقيات والمعاهدات وفقاً لأحكام الدستور
 - ح- ملاحقة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة،
 - ط- إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والأنظمة ومراقبة تنفيذها
- إضافة إلى صلاحيات مجلس الوزراء، يمارس رئيس مجلس الوزراء والوزراء الاختصاصات المنصوص عليها في التشريعات النافذة بما لا يتعارض مع الصلاحيات الممنوحة لسلطات الدولة الأخرى في هذا الدستور.

ثالثاً: مجالس الشعب المحلية:

عرفت المواد ١٢٩ - و ١٣٠ مجالس الشعب المحلية وكيفية إحداث الوحدات الإدارية ومهامها على الشكل التالي: مجالس الشعب المحلية هيئات تمارس سلطاتها في الوحدات الإدارية وفقاً للقانون، كما يحدد القانون اختصاصات مجالس الشعب المحلية وطريقة انتخابها وتكوينها وحقوق أعضائها وواجباتهم وجميع الأحكام الأخرى المتصلة بها.

الفصل الثالث — السلطة القضائية:

بين الدستور الهيكل القضائي في سورية وأقر مبادئ عامة في هذا المجال أهمها مبدأ استقلال ونزاهة القضاء ، كما أفرد قسماً خاصاً بالمحكمة الدستورية العليا من حيث تشكيلها ومهامها واختصاصاتها.

أولاً: قضاء الحكم والنيابة العامة: (م ١٣١ - ١٣٨)

١- استقلالية السلطة القضائية:

- مبادئ عامة:

- أ- السلطة القضائية مستقلة ويضمن رئيس الجمهورية هذا الاستقلال يعاونه في ذلك مجلس القضاء الأعلى ، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون،
- ب- شرف القضاء وضميرهم وتجردهم ضمان لحقوق الناس وحرياتهم
- ج- يبين القانون شروط تعيين القضاة وترفيعهم ونقلهم وتأديبهم وعزلهم
- د- تصدر الأحكام باسم الشعب العربي في سورية

٢- الجسم القضائي في سورية:

- أ- ينظم القانون الجهاز القضائي بجميع فئاته وأنواعه ودرجاته ويبين قواعد الاختصاص لدى مختلف المحاكم
- ب- النيابة العامة مؤسسة قضائية واحدة يرأسها وزير العدل وينظم القانون وظيفتها واختصاصاتها
- ج- يمارس مجلس الدولة القضاء الإداري ويعين القانون شروط تعيين قضاته وترفعهم وتأديبهم وعزلهم

ثانياً: المحكمة الدستورية العليا: (١٣٩-١٤٨)

١- تشكيل المحكمة:

- أ- تؤلف المحكمة الدستورية العليا من خمسة أعضاء يكون أحدهم رئيساً
- ب- يسميهم رئيس الجمهورية بمرسوم
- ج- تكون مدة العضوية في المحكمة الدستورية العليا أربع سنوات قابلة للتجديد .
- د- لا يجوز الجمع بين عضوية المحكمة الدستورية العليا وتولي الوزارة أو عضوية مجلس الشعب يحدد القانون الأعمال الأخرى التي لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المحكمة
- هـ- ث - أعضاء المحكمة الدستورية العليا غير قابلين للإقالة من عضويتها إلا وفقاً لأحكام القانون.

٢- قسم المحكمة:

يقسم رئيس المحكمة الدستورية العليا وأعضاؤها أمام رئيس الجمهورية وبحضور رئيس مجلس الشعب قبل توليهم عملهم القسم التالي: "أقسم بالله العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأقوم بواجبي بتجرد وأمانة".

٣- مهام واختصاصات المحكمة:

ينظم القانون أصول النظر والبت فيما تختص به المحكمة الدستورية العليا ويحدد ملاكها والشروط الواجب توافرها في أعضائها ويعين رواتبهم وحصاناتهم ومزاياهم ومسؤولياتهم، وقد حدد الدستور مهام واختصاصات المحكمة الدستورية وهي:

أولاً: تحقق المحكمة الدستورية العليا في الطعون الخاصة بصحة انتخاب أعضاء مجلس الشعب وتحيل إليه تقريراً بنتيجة تحقيقها.

ثانياً: تتولى المحكمة الدستورية العليا بناء على طلب من رئيس الجمهورية إبداء الرأي في دستورية مشروعات القوانين والمراسيم التشريعية وقانونية مشروعات المراسيم

ثالثاً: تنظر المحكمة وتبت في دستورية القوانين وفقاً لما يلي:

١- إذا اعترض رئيس الجمهورية أو ربع أعضاء مجلس الشعب على دستورية قانون قبل إصداره يوقف إصداره إلى أن تبت المحكمة فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ

تسجيل الاعتراض لديها. وإذا كان للقانون صفة الاستعجال وجب على المحكمة الدستورية أن تبت فيه خلال سبعة أيام،

٢- إذا اعترض ربع أعضاء مجلس الشعب على دستورية مرسوم تشريعي خلال مدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من انعقاد دورة مجلس الشعب وجب على المحكمة الدستورية العليا أن تبت فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها،

٣- إذا قررت المحكمة الدستورية العليا مخالفة القانون أو المرسوم التشريعي للدستور يعتبر لاغياً ما كان مخالفاً منهما لنصوص الدستور بمفعول رجعي ولا يرتب أي أثر

بالمقابل من المفيد أن نشير إلى أنه لا يحق للمحكمة الدستورية العليا أن تنظر في القوانين التي يطرحها رئيس الجمهورية على الاستفتاء الشعبي وتنال موافقة الشعب.
الباب الثالث — تعديل الدستور

بموجب المادة ١٤٩ :

- ١- لرئيس الجمهورية كما لثلث أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح تعديل الدستور،
- ٢- يتضمن اقتراح التعديل النصوص المراد تعديلها والأسباب الموجبة لذلك،
- ٣- يشكل مجلس الشعب فور ورود اقتراح التعديل إليه لجنة خاصة لبحثه،
- ٤- يناقش المجلس اقتراح التعديل فإذا أقره بأكثرية ثلاثة أرباع أعضائه اعتبر التعديل نهائياً شريطة اقتراحه بموافقة رئيس الجمهورية وأدخل في صلب الدستور

اللجنة العلمية: د. عبود السراج

د. فؤاد ديب

د. الياس حداد

المدقق اللغوي: د. عبد اللطيف عمراان القسم العربي

د. نواف مخلوف القسم الفرنسي

- حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات.

Damascus University





Il doit être clair , à ce propos , et alors que nous discutons la stipulation de la religion du Président de la République , que nous rejetons toute interprétation rétrograde de l'Islam révélant une bigoterie odieuse et un fanatisme détestable . L'Islam est la religion qui sauvegarde les droits des petits et des grands , du faible et du fort , la religion capable de s'adapter à l'esprit du siècle et au progrès , capable d'impulser la progression .

Si notre conviction est que la stipulation de la religion du Président de la République correspond au voeu du plus grand nombre de citoyens , répondre à ce voeu est un progrès réel , puisque le progrès réel est tout ce que nous pouvons accomplir et réaliser avec le plus grand nombre possible de fils de notre peuple .

Sous cet aspect de la question , et par cette conception de l'islam , j'ai estimé devoir proposer à votre honorable Assemblée , seule compétente , et avant l'expiration de son mandat , l'idée de stipuler dans la constitution que la religion du Président de la République est l'Islam , pleinement confiant que vous mettrez cette idée en discussion avec un esprit de total patriotisme , avec l'entière considération de l'esprit qui l'inspire , et dans la conception exacte de la religion de l'Islam.

Mais il est apparu clairement , alors que l'Assemblée était à la veille d'achever la discussion sur la constitution permanente , qu'il était du voeu des secteurs du peuple que la constitution permanente stipule que la religion du Président de la République soit l'Islam , La période écoulée depuis la fin de la discussion du projet de constitution permanente a donné une occasion meilleure de connaître ce voeu , puisque pendant ce temps nous nous sommes efforcés avec la plus grande sincérité de discerner les désirs des masses et de définir leurs voeux , ainsi que nous l'avions fait et que nous faisons dans tout autre domaine .

Il est de grande importance , après l'élaboration de la constitution permanente et sa rédaction dans son texte définitif , que nous ayons la conviction qu'elle conçoit les sentiments des masses et exprime leurs désirs et leurs voeux .

A ce propos . par l'idée de stipuler que la religion du Président de la République est l'Islam , je voudrais qu'il soit clair que la discussion d'une idée nouvelle proposée pour être incluse dans la constitution avant son approbation , ne signifie pas un amoindrissement des efforts déployée pour l'élaborer , et ne doit pas être considérée comme un recul devant une décision prise et entérinée . La signification vraie d'une telle discussion est qu'elle est une tentative sincère et noble pour que notre oeuvre soit complète en l'approfondissant , ajoutant à son caractère original et à son efficacité par des efforts sine pour reconnaître les voeux des citoyens et prendre en constitution ce qui en est sain .

Nous rendons grâce à Dieu de ce que l'Assemblée a répondu aux espoirs placés en elle, et qu'elle a rempli ses deux responsabilités principales : la responsabilité de légiférer et la responsabilité d'établir la constitution permanente de la Contrée Arabe Syrienne . Elle mérite les remerciements de la patrie et des citoyens , et leur estime pour ses efforts et ses réalisations .

Avec la reconnaissance pour tout effort et toute réalisation accomplis par l'Assemblée du Peuple , la constitution permanente reste le travail éminent principal attaché à jamais à votre Assemblée .

Je voudrais insister sur l'importance particulière de cette réalisation , du fait que l'objectif principal que vous vous étiez proposé en élaborant la constitution permanente était qu'elle corresponde aux besoins du peuple . qu'elle réalise ses désirs et qu'elle soit harmonisée avec ses intérêts véritables .

De ce point de vue , il était nécessaire de prendre en considération toute opinion sincère , et que toute opinion soit discutée en pleine logique et dans un esprit positiviste total .

Il ne fait pas de doute qu'en tant que représentants des divers secteurs du peuple , vous avez fait tous les efforts pour prendre en considération ce principe et exprimer les divers vœux des masses du peuple .

Par ce message , je désire exprimer à Messieurs les membres de l'Assemblée ma haute appréciation des efforts faits par votre Assemblée pendant les deux années depuis son ouverture .

La formation de l'Assemblée et son inauguration le 22 février 1971 étaient l'accomplissement d'un engagement envers le peuple ; et l'achèvement par l'Assemblée de sa mission dans les deux années écoulées est la preuve qu'elle était digne de la confiance placée en elle .

Par la formation de l'Assemblée du Peuple cette Contrée nous avons fait le premier pas important sur dans voie de la consolidation des bases de la démocratie . l'Assemblée , par sa représentation des divers secteurs du peuple , était l'expression saine de l'union nationale que nous n'avons pas eu de cesse d'ancrer dans tous les domaines , toutes les actions et toutes les occasions. La discussion libre et utile, la conjonction des opinions et des pensées au sein de l'Assemblée ont des effets profonds sur la consolidation de ces efforts et sur le raffermissement de notre union nationale .

Il vous souvient que dans ma première adresse à votre Assemblée j'avais souligné que le succès de l'Assemblée du Peuple et sa réussite dans son action étaient fonction de l'équilibre entre les opinions et les actes des membres de l'Assemblée , de leur équilibre en tant que représentants d'un secteur déterminé du peuple et eprésentants de l'ensemble du peuple . En suivant les travaux de l'Assemblée , on constate votre souci à assurer cet équilibre , ce qui indique un esprit de démocratie populaire véritable , et un souci certain de faire de chacun de nous un serviteur de la Patrie , et de la Patrie , le bien de tous .

TITRE III – AMENDEMENT DE LA CONSTITUTION

En vertu de l'article 149 de la Constitution:

- 1) Le Président de la République et le tiers des membres de l'Assemblée du Peuple ont le droit de proposer l'amendement de la Constitution.
- 2) La proposition d'amendement doit citer les textes à amender et les motifs à cela.
- 3) Dès réception de la proposition d'amendement, l'Assemblée du Peuple forme une commission spéciale chargée de l'examiner.
- 4) l'Assemblée discute le projet d'amendement. Si elle l'adopte à la majorité des trois quarts de ses membres, l'amendement est considéré définitif, à la condition d'être approuvé par le Président de la République, et il est inclus dans le texte de la Constitution.

TEXTE DE L'AMENDEMENT DE LA CONSTITUTION PERMANENTE STIPULANT QUE LA RELIGION DU PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE EST L'ISLAM

Conformément aux vœux du Président de la République, l'Assemblée du Peuple, en sa séance du 20 février 1973, a disposé que la constitution permanente stipule que "la religion du Président de la République est l'Islam".

La décision a été adoptée en conclusion d'un message adressé par le Président de la République à l'Assemblée, dont voici le texte :



3) Si La Haute Cour Constitutionnelle décide l'infraction de la loi ou du décret législatif à la Constitution , est considéré nul ce qui est en contradiction aux dispositions de la Constitution avec effet rétroactif et son effet est aboli .

Il est à noter que La Haute Cour Constitutionnelle n'a pas droit de connaître des lois proposées par le Président de la République au référendum populaire et adoptées par le peuple .

3- Fonctions et pouvoirs de la Cour:

La loi organise les modalités de regard et de statut des attributions de la Haute Cour Constitutionnelle ; elle fixe son cadre et les conditions requises de ses membres; elle établit leurs traitements, leurs indemnités et leurs prérogatives . La Constitution a déterminé les tâches , pouvoirs et fonctions de la dite Cour:

- i- La Haute Cour Constitutionnelle enquête sur les recours d'invalidation des membres de l'Assemblée du Peuple , et transmet à celle-ci ses conclusions.
- ii- La Haute Cour Constitutionnelle, sur demande du Président de la République, formule ses avis sur la constitutionnalité des projets de lois et des décrets législatifs , et la légalité des projets de décrets .
- iii- La Haute Cour Constitutionnelle connaîtra originellement et statuera sur la constitutionnalité des lois conformément à ce qui suit :
 - 1) Lorsque le Président de la République ou le quart des membres de l'Assemblée du Peuple s'opposent à la constitutionnalité d'une loi avant sa promulgation; celle-ci est suspendue jusqu'à ce que la Cour ait statué dans le délai de 15 jours à partir de l'inscription de l'opposition auprès d'elle. Si la loi a un caractère d'urgence , la Cour doit statuer dans un délai de sept jours ;
 - 2) Si le quart des membres de l'Assemblée du Peuple s'opposent à la constitutionnalité d'un décret législatif dans un délai de quinze jours à partir du début de la session de l'Assemblée du Peuple, La Haute Cour Constitutionnelle doit statuer dans un délai de 15 jours à dater de l'inscription de l'opposition 1 0 0 auprès d'elle.

III- Le Conseil d'Etat exerce la justice administrative. La loi détermine les conditions de nomination de ses magistrats, leur avancement, leur discipline et leur révocation .

1. II-La Haute Cour Constitutionnelle (art.139-148)

1- Sa composition:

- I- La Haute Cour Constitutionnelle est formée de cinq membres dont l'un serait le Président. nommé par le Président de la République par décret .
- II- Le mandat à la Haute Cour Constitutionnelle est de quatre années renouvelables .
- III- On ne peut cumuler les charges de membre de la Haute Cour Constitutionnelle et celles de Ministre ou de membre de l'Assemblée du Peuple. La loi détermine les autres activités qui ne peuvent être cumulées avec cette charge .
- IV- Les membres de la Haute Cour Constitutionnelle ne peuvent être révoqués que conformément à la loi .

2- Le Serment:

Le Président et les membres de la Haute Cour Constitutionnelle en présence du Président de l'Assemblée du Peuple, et avant leur entrée en fonction, prêtent devant le Président de la République le serment suivant :

“Je jure par Dieu Tout Puissant de respecter la Constitution du pays et ses lois et de remplir mon devoir avec intégrité et loyauté”.

CHAPITRE III . – LE POUVOIR JUDICIAIRE

La Constitution a démontré le Corps judiciaire en Syrie et elle affirme des principes généraux dans ce domaine parmi lesquels le plus important est celui de l'indépendance et l'intégrité de la justice. La Constitution a consacré une section spéciale pour la Haute Cour Constitutionnelle en ce qui concerne sa composition. Ses tâches et fonctions.

I- Les Magistrats du siège et Le Ministère Public:

1- L'indépendance du pouvoir législatif:

- I- Le pouvoir judiciaire est indépendant . Le Président de la République garantit cette indépendance assisté en cela par le Conseil Supérieur de la magistrature. Les magistrats sont indépendants . Dans l'exercice de leurs attributions , ils ne relèvent que de l'autorité de la loi.
- II- L'honneur des magistrats , leur conscience et leur intégrité sont la garantie des droits des gens et de leurs libertés .
- III- Les jugements sont prononcés au nom du Peuple arabe syrien .
- IV- La loi détermine les conditions de nomination des magistrats, leur avancement, leur mutation, leur discipline et leur révocation .

2- Le Corps judiciaire en Syrie:

- I- La loi organise l'appareil judiciaire en toutes ses parties , formes , niveaux et statuts des diverses instances.
- II- Le Ministère public est une institution judiciaire unique ayant à sa tête le Ministre de la Justice. La loi organise sa formation et ses attributions.

III- Les Conseils Locaux du Peuple

Les articles 129 et 130 ont défini les Conseils locaux et la façon de créer des unités administratives et leurs fonctions comme suit :

des Conseils locaux du peuple sont des organismes exerçant leur autorité dans les unités administratives conformément à la loi. La loi fixe les attributions des Conseils locaux du peuple , les modalités de leur élection, de leur formation , les droits de leurs membres, leurs obligations et toutes autres dispositions y relatives .



VIII- Les dispositions relatives aux Ministres sont applicables aux Vice-Ministres .

5- Fonctions du Conseil des Ministres (art.127).

Le Conseil des Ministres exerce les attributions suivantes:

- I- Participation avec le Président de la République à l'élaboration et l'application de la politique générale de L'Etat .
- II- Orientation , coordination et contrôle des activités des Ministères et de toutes les Administrations et institutions publiques dépendant de L'Etat .
- III- Élaboration du projet budget général de L'Etat .
- IV- Élaboration des projets de lois .
- V- Préparations des plans de développement, de promotion de la production, d'exploitation des richesses nationales et de tout ce qui peut consolider et développer l'économie et accroître le revenu national.
- VI- Conclure des emprunts ou accorder des prêts conformément aux dispositions de la Constitution .
- VII- Conclure des accords et des traités conformément aux dispositions de la Constitution.
- VIII- Veiller à l'exécution des lois, sauvegarder la sécurité de L'Etat, protéger les droits des citoyens et les intérêts de L'Etat.
- IX- Promulguer les décisions administratives et exécutoires conformément aux lois et règlements et veiller à leur application .

En plus des attributions du Président du Conseil des Ministres, le Président du Conseil des Ministres et les Ministres exercent les attributions stipulées dans les législations en vigueur, si elles ne sont pas en contradiction avec les attributions accordées par la présente Constitution aux autres autorités de L'Etat .

4- La responsabilité du ministre et ses obligations (art.119-126).

- I- Le Ministre est le chef administratif suprême de son Ministère et il se charge d'exécuter la politique générale de L'Etat en ce qui concerne son Ministère.
- II- Il est interdit aux Ministres, durant l'exercice de leur charge, d'être membres du Conseil d'Administration d'une société privée ou ses mandataires, ou de participer à toute opération commerciale ou industrielle ou d'exercer n'importe quelle profession libérale. Les Ministres n'ont pas droit, d'une façon directe ou indirecte, durant l'exercice de leur charge, de participer à des entreprises, ou des adjudications, ou des enchères exécutées par les Ministères ou les Administrations ou les entreprises de L'Etat ou les sociétés du secteur public.
- III- Le loi fixe les responsabilités civiles et pénales des Ministres.
- IV- A l'expiration de la charge du Président de la République ou son incapacité permanente à remplir ses tâches pour n'importe quelle raison, le Conseil des Ministres assure l'expédition des affaires du Gouvernement jusqu'à la nomination, par le nouveau Président de la République, d'un nouveau Ministère .
- V- Le Président de la République a droit de traduire le Ministre en justice pour crimes commis durant l'exercice de ses fonctions ou pour leurs effets, conformément aux dispositions de la constitution et de la loi .
- VI- Le Ministre accusé est suspendu de ses fonctions dès la parution de l'acte d'accusation et jusqu'à ce que le tribunal se prononce sur l'accusation contre lui. Sa démission ou sa révocation n'interdisent pas sa mise en jugement. Le jugement et la procédure se déroulent conformément à la loi.
- VII- Le cumul est autorisé entre la charge de Ministre et le mandat de membre de l'Assemblée du Peuple.

II - Le Conseil des Ministres

1- La constitution du Conseil des Ministres:

Le Conseil des Ministres est l'appareil exécutif et administratif suprême de L'Etat. Il est formé du Président du Conseil des Ministres, ses adjoints et les Ministres. Il veille à l'exécution des lois et règlements et contrôle le fonctionnement des services et de la constitution de L'Etat .

Le Président du Conseil des ministres contrôle les activités des Ministres.

Les émoluments et indemnités du Président du Conseil des Ministres, de ses adjoints et des Ministres, et leurs adjoints sont fixés par une loi (art.115) .

2- Le serment ministériel:

Le Président du Conseil des Ministres , ses adjoints , les Ministres et leurs adjoints prêtent devant le Président de la République à la formation du nouveau Ministère, le serment constitutionnel énoncé à l'article 7 de la présente Constitution, et avant la prise en charge de leurs fonctions. Dans le cas de remaniement du Ministère, seuls les nouveaux Ministres prêtent serment . Le Président du Conseil des Ministres et les Ministres sont responsables devant le Président de la République .

3- La Déclaration du nouveau Ministère devant l'Assemblée du Peuple:

Dès sa formation, le Ministère présente à l'Assemblée du Peuple une déclaration sur sa politique générale et le programme de son activité. Le Ministère présente chaque année à l'Assemblée du Peuple une déclaration sur l'exécution des plans de développement et la promotion de la production.

Assemblées . Les législations ne sont pas soumises à l'Assemblée du Peuple, et leurs conditions pour l'amendement ou l'annulation sont identiques à celles des lois en vigueur .

4- La Responsabilité du Président de la République (art.91):

Le Président de la République, n'est pas responsable de ses actes dans l'exercice de ses charges sauf dans le cas de haute trahison. La demande de sa mise en accusation est faite sur proposition du tiers des membres de l'Assemblée du Peuple, au moins, et décision de l'Assemblée du Peuple par vote public à la majorité des deux tiers , dans une séance spéciale à huis clos. Le jugement ne peut avoir lieu que devant la Haute Cour Constitutionnelle .

D- Pouvoirs législatifs (art. 107- 114)

- I- Le Président de la République peut dissoudre l'Assemblée du Peuple par décret motivé émanant de lui. Des élections ont alors lieu dans les 90 jours suivant la date de dissolution; l'Assemblée du Peuple ne peut être dissoute plus d'une fois pour un même motif.
- II- Le Président de la République a le droit de convoquer l'Assemblée du Peuple à une session extraordinaire; Il a le droit de s'adresser à l'Assemblée par des messages , et il a le droit de faire des déclarations devant elle.
- III- Le Président de la République peut établir des projets de lois et les transmettre à l'Assemblée du Peuple pour leur adoption.
- IV- Le Président de la République exerce le pouvoir législatif en dehors des sessions de l'Assemblée du Peuple, à la condition que toutes les législations émanant de lui soient soumises à l'Assemblée à sa première session.
- V- Le Président de la République exerce le pouvoir législatif durant les sessions de l'Assemblée s'il en est nécessité absolue relativement aux intérêts nationaux du pays, ou aux exigences de la sécurité nationale, à la condition que ces législations soient soumises à l'Assemblée à sa première session .
- VI- l'Assemblée du Peuple a le droit d'abroger les législations énoncées dans les deux paragraphes précédents, ou les amender par une loi, à la majorité des deux tiers de ses membres inscrits assistant à la séance, à la condition qu'elle ne soit pas inférieure à la majorité absolue, sans que cet amendement ou cette abrogation ait effet rétroactif. Si l'Assemblée ne procède pas à l'annulation ou à l'amendement, les lois sont considérées promulguées de fait et il n'est pas besoin de les soumettre au vote.
- VII- Le Président de la République exerce le pouvoir législatif dans la période séparant les 9 1 mandats de deux

B- Fonctions d'ordre politique :

Le Président de la République est le chef d'Etat. Il est le représentant officiel de la Syrie et son porte-parole. C'est lui qui détermine sa politique et ses relations avec les autres Etats, et met avec le Conseil des Ministres la politique générale de l'Etat et surveille son exécution. Il est le responsable du déroulement des affaires étrangères et en cette qualité :

Le Président de la République accrédite les chefs des missions diplomatiques auprès des Gouvernements étrangers et agréé l'accréditation des chefs des missions étrangères auprès de lui . Le Président de la République ratifie les traités et accords internationaux et les abroge conformément aux dispositions de la constitution .

Le Président de la République a le droit de décerner les décorations.

Le Président de la République consulte le peuple par référendum sur les questions importantes en rapport avec les intérêts supérieurs du pays, Les résultats du référendum sont obligatoires et exécutoires à dater de leur proclamation et sont promulgués par le Président de la République (art.112).

C- Fonctions d'ordre judiciaire

Les articles 105 et 132 de la Constitution Permanente ont traité les tâches et pouvoirs d'ordre judiciaire du Président de la République. Selon l'article 132 il est le chef suprême de juridiction : Le Président de la République préside le Conseil Supérieur de la Magistrature. La loi détermine les modalités de sa formation , ses attributions et ses statuts. Le Président de la République a droit d'abolir, de réduire la peine ou ne pas exécuter et d'accorder l'amnistie spéciale et de rétablir le prestige (art.105).

l'Assemblée les adopte à nouveau à la majorité des deux tiers, le Président de la République les promulgue.

- IV- Le Président de la République promulgue les décrets, décisions et ordonnances en conformité aux législations en vigueur.
- V- Le Président de la République nomme les fonctionnaires civils et militaires et met fin à leurs services, conformément à la loi.
- VI- Le Président de la République peut former des institutions, des conseils ou des comités spécialisés. Leurs prérogatives et attributions sont fixés par les décrets de leur formation.

II- Tâches et fonctions d'ordre militaire, judiciaire et politique du Président de la République :

A- Fonctions d'ordre militaire:

- I- Le Président de la République est le chef suprême de l'Armée et des Forces Armées. Il émet toutes décisions et tous ordres nécessaires pour l'exercice de cette autorité, et il a droit de conférer une partie de ses pouvoirs.
- II- Le Président de la République déclare la guerre et décrète la mobilisation générale; il conclut la paix après accord de l'Assemblée du Peuple.
- III- Le Président de la République décrète la loi d'exception et l'abolit selon les formes prévues par la loi.
- IV- Le Président de la République, en cas de grand péril immédiat menaçant l'unité nationale ou la sécurité et l'indépendance du territoire de la patrie, ou empêchant les institutions de l'Etat d'exercer leurs tâches constitutionnelles, peut prendre les mesures rapides qu'exigent ces circonstances pour faire face au péril.

3- Tâches, fonctions et pouvoirs du Président de la République (art. 93- 109)

Le Président de la République exerce ses fonctions et ses pouvoirs dans le cadre de la Constitution et lois et Règlements en vigueur.

- i- Fonctions et pouvoirs d'ordre constitutionnel, administratif et exécutif:
- i- Fonctions constitutionnels:
 - 1) Le Président de la République veille au respect de la constitution . Il assure la bonne marche des pouvoirs publics et le maintien de L'Etat ;
 - 2) Le Président de la République exerce le pouvoir exécutif au nom du peuple dans les limites fixées par la présente constitution .
- ii- Fonctions administratives et executives:
 - I- le Président de la République élablit, par consultation avec le Conseil des ministres, la politique générale de L'Etat et veille à son application .
 - II- Le Président de la République peut convoquer le conseil des Ministres à tenir séance sous sa Présidence, de même qu'il a droit de demander des rapports aux Ministres .
 - III- Le Président de la République promulgue les lois adoptées par l'Assemblée du Peuple . Il peut faire opposition à ces lois par décision motivée dans le délai d'un mois à dater de leur réception par la Président de la République. Si

démission et les destitue (art.95). Les Vice-Présidents de la République prêtent , devant le Président de la République et avant leur entrée en fonction , le serment constitutionnel énoncé à l'article 7 de la Présente constitution . En cas de vacance du poste du Président de la République, la Constitution a traité ce sujet de la façon suivante:

- I- En cas d'un empêchement provisoire à l'exercice de ses fonctions par le Président de la République. il est suppléé par le vice-Président de la République .
- II- Si le Président de la République Présente sa démission de ses fonctions, il adresse la lettre de démission à l'Assemblée du Peuple .
- III- Le Premier Vice-Président de la République ou le suppléant qu'il désigne exerce les attributions du Président de la République s'il est empêché de le faire. Si les empêchements sont permanents, et dans les cas de décès et de démission, Le référendum est organisé pour un nouveau Président de la République conformément aux dispositions de l'article 84 de la présente Constitution, et ce dans un délai ne dépassant pas 90 jours. Mais si l'Assemblée est dissoute ou qu'il reste pour l'expiration de son mandat moins de 90 jours, Le Premier Vice-Président de la République exerce les attributions du Président de la République jusqu'à la réunion de la nouvelle Assemblée .
- IV- En cas de vacance du poste du Président de la République, et s'il n'a pas un suppléant, Le Président du Conseil des Ministres exerce tous ses attributions et pouvoirs jusqu'à l'organisation du référendum, dans un délai de 90 jours sur le Président de la République.

droits civiques et politiques et d'avoir 34 ans révolus .

- II- La candidature à la Présidence de la République émane de l'Assemblée du Peuple sur proposition de la Direction Régionale du Parti Baas Arabe Socialiste. La candidature est soumise au peuple pour référendum ; Le référendum se déroule sur invitation du Président de l'Assemblée du peuple .
- III- L'élection du nouveau Président a lieu avant l'expiration du mandat du Président en exercice, dans un délai de 30 jours au moins et 60 jours au plus; Le candidat devient Président de la République s'il obtient la majorité absolue de toutes les voix des votants. s'il n'obtient pas cette majorité, l'Assemblée présente un autre candidat, et les mêmes dispositions sont appliquées pour la candidature et l'élection, et elles doivent être accomplies dans un délai d'un mois à dater de la proclamation des résultats du premier référendum .
- IV- Le Président de la République est élu pour sept ans commençant à la date d'expiration du mandat du Président en exercice.
- V- Avant d'entrer en fonction, le Président de la République prête devant l'Assemblée du Peuple le serment constitutionnel énoncé à l'article 7 de la présente constitution .
- VI- Une loi institue le cérémonial et les prérogatives de la charge du Président de la République ; de même que sa dotation est fixée par une loi .

2- Les cas de vacance du poste du Président de la République (art. 86-90)

le Président de la République désigne un Vice-président ou plus et leur délègue une partie de ses attributions ; il nomme le Président et les Vice-Présidents du Conseil , nomme les Ministres et les Vice-Présidents , accepte leur

CHAPITRE II . – LE POUVOIR EXECUTIF

I- Le Président de la République

Le Président de la République vient en tête de la pyramide organisationnelle administrative centrale, et en cette qualité il exerce le travail administratif exécutif. Ses compétences et ses tâches se retrouvent dans le paragraphe 1 du titre II de la Constitution permanente sous le titre : pouvoir exécutif et cela indique qu'il est le premier pouvoir exécutif. Il (le Président) est le surveillant sur le respect de la Constitution et le garantissant du bon déroulement des pouvoirs publics et la continuité de l'Etat . C'est lui qui met la politique générale de l'Etat et la surveille.

En revenant aux textes de la Constitution permanente et aux lois et règlements en vigueur, nous retrouvons que le Président de la République Arabe Syrienne Jouit de très larges pouvoirs variés. Certains d'ordre administratif, d'autres d'ordre législatif ou de guerre, judiciaire ou politique. Le fait d'examiner chacun d'eux à part ne signifie pas qu'il y ait des frontières tranchantes entre eux mais plutôt au contraire , les pouvoirs du Président de la République sont liés entervenus et conjugués les uns aux autres afin de lui permettre de bien assumer la charge présidentielle et accomplir ses tâches comme il faut. Nous allons étudier ces compétences successivement et cela après que nous montrons le type de candidature et l'élection pour le poste du président de la République.

1- Le mécanisme de la candidature et de l'élection du président de la République (art.83-85)

I- En vertu de l'amendement de l'article 83 par la loi no 9 le 11/6/2000, Il est requis du candidat à la Présidence de la République d'être arabe syrien jouissant de ses



L'Assemblée du peuple exerce les attributions suivantes :

- I- candidature du Président de la République ;
- II- vote des lois ;
- III- discussion de la politique du Ministère ;
- IV- vote du budget général et des plans de développement ;
- V- vote des traités et accords internationaux relatifs à la sécurité de L'Etat, à savoir les traités de paix, d'alliance et tous traités ayant rapport avec la souveraineté, ou les accords accordant des concessions aux compagnies ou institutions étrangères, et les traités et accords comportant pour le Trésor de L'Etat des dépenses non prévues dans le budget, ou contrevenant aux dispositions des lois en vigueur, ou dont l'application exige une nouvelle législation ;
- VI- décider l'amnistie générale ;
- VII- accepter ou refuser la démission d'un membre de l'Assemblée;
- VIII- retirer la confiance au Ministère ou à un Ministre .

Mais le fait de retirer la confiance ne peut être possible que sous conditions déterminées par la Constitution : selon l'article 72 La confiance ne peut être retirée qu'après interpellation adressée au Ministère ou à un Ministre . La demande de retrait de confiance est faite sur proposition de cinq membres de l'Assemblée du peuple , au moins , le retrait de la confiance est décidé par la majorité de l'Assemblée . Dans le cas de retrait de la confiance au Ministère, le Président du Conseil des Ministres doit présenter la démission de son Ministère au Président de la République; de même que le Ministre duquel la confiance a été retirée, doit Présenter sa démission .

Enfin, l'Assemblée désigne des commissions provisoires parmi ses membres pour recueillir des informations et enquêter dans les affaires en rapport avec l'exercice de ses attributions .

c- l'Assemblée établit dans son règlement intérieur la procédure de travail et les modalités d'exercice de ses tâches .

d- Les membres de l'Assemblée du peuple n'ont pas à répondre pénalement ou civilement des faits qu'ils exposent ou des opinions qu'ils émettent ou des votes dans les séances publiques ou à huis clos et dans les travaux des commissions .

e- Les membres de l'Assemblée du peuple jouissent de l'immunité pendant toute la durée de législature. Ils ne peuvent être poursuivis pénalement sans l'autorisation préalable de l'Assemblée. En dehors des périodes de session, l'autorisation doit émaner du Président de l'Assemblée, et celle-ci est informée à sa première réunion suivante, des dispositions prises.

Le membre ne peut exploiter son mandat pour une activité quelconque ; La loi détermine les activités qui ne peuvent être cumulées avec le mandat à l'Assemblée .

f- Les membres de l'Assemblée du peuple ont le droit de proposer des lois . d'adresser des questions et des interpellations au Ministère ou à l'un de ses membres conformément au règlement intérieur de l'Assemblée .

5- Les compétences de l'Assemblée du peuple (art.71-73):

L'Assemblée du Peuple a son règlement intérieur qui organise la manière de travail et la façon d'exercer ses tâches. Le Président représente l'Assemblée du peuple.. Il signe en son nom et parle en son nom ;

l'Assemblée a une garde spéciale placée sous l'ordre du Président . Nulle autre force armée n'a le droit d'y pénétrer que sur autorisation de son Président (65-69).

Il se déroule comme suit:

- a- l'Assemblée du peuple est convoquée en session par décret du Président de la République dans le délai de 15 jours suivant la proclamation des résultats de l'élection . Elle se réunit de plein droit le 16 ème jour si le décret de convocation n'est pas publié ; à sa première séance, l'Assemblée élit son président et les membres de son Bureau .
- b- L'Assemblée est convoquée à trois sessions ordinaires par an. Elle peut être convoquée à des sessions extraordinaires. Son règlement intérieur fixe les dates et les durées des sessions. La convocation aux sessions extraordinaires est faite par décision du Président de l'Assemblée, ou sur demande écrite du Président de la République ou du tiers des membres de l'Assemblée .
- c- l'Assemblée se prononce sur la validité du mandat de ses membres à la lumière des enquêtes de la Haute Cour Constitutionnelle, dans un délai d'un mois à partir de son information du rapport de la Cour. Le membre ne peut être invalidé que par décision prise aux deux tiers de l'Assemblée .

4- Droits et Obligations des memebres de l'Assemblée du peuple:

- a- Avant d'entrer en fonction, les membres de l'Assemblée prêtent, un par un, publiquement devant l'Assemblée, le serment établi à l'article 7 de la présente Constitution .
- b- Les rétributions et indemnités des membres de l'Assemblée du peuple sont fixées par une loi .

3- La loi détermine les modalités de l'élection et du référendum, et fixe les conditions auxquelles doivent satisfaire les membres de l'Assemblée du peuple .

4- Les fonctionnaires de L'Etat , y compris les employés du secteur public, peuvent faire acte de candidature pour le mandat à l'Assemblée du peuple . Outre les cas que définit la loi , le membre élu donne son plein temps à son mandat. Sa fonction ou son emploi lui sont conservés, et sa période de plein temps est calculée dans son état de service effectif.

5- La loi électorale doit comporter des dispositions garantissant:

- 1) La liberté des électeurs à choisir leurs représentants et la régularité de l'élection.
- 2) Le droit des électeurs à contrôler les opérations électorales.
- 3) Le châtement des tentatives de fausser la volonté des électeurs.

6- Les élections se déroulent dans les 90 jours suivant la date d'expiration du mandat de l'Assemblée du peuple; l'Assemblée se réunit de plein droit si une autre Assemblée n'est pas élue. Elle tient session après expiration des 90 jours et reste en fonction jusqu'à l'élection d'une nouvelle Assemblée .

7- En cas de vacance d'un siège pour n'importe quelle raison , un autre membre sera élu dans un délai de 90 jours à partir de la date de la vacance, à la condition que la date d'expiration de l'Assemblée ne soit pas inférieure à 6 mois. Le mandat du nouveau membre prendra fin à l'expiration de l'Assemblée, la loi électorale fixe les cas de vacance (art.59).

3- Le mécanisme de réunion des séances de l'Assemblée du Peuple:

CHAPITRE I. – LE POUVOIR LEGISLATIF

Le pouvoir législatif exerce son travail conformément aux critères suivants:

1- Le pouvoir ayant droit de légiférer.

L'Assemblée du peuple exerce la pouvoir législatif selon les formes définies dans la Constitution; les membres de l'Assemblée du Peuple sont élus au suffrage universel, secret, direct et égalitaire, conformément à la loi électorale (art.50).

La durée d'une législature est de quatre années, commençant à la date de la première réunion de l'Assemblée et ne peut être prorogée que dans le cas de guerre et par une loi.

Les membres de l'Assemblée du Peuple représente le Peuple entier et son mandat ne peut être limité ou conditionné. Il doit exercer son mandat selon ce que lui commandent son honneur et sa conscience.

2- La candidature et l'élection de l'Assemblée du Peuple:

Cela se déroule suivant des critères et principes bien déterminés lesquels sont :

1- La loi fixe les circonscriptions électorales et le nombre des membres de l'Assemblée du Peuple, sous réserve que la moitié doit être des ouvriers et des paysans. La loi définit l'ouvrier et le paysan.

2- Les Électeurs sont les citoyens ayant 18 ans révolus, inscrits sur les registres de L'Etat Civil et remplissant les conditions prévues par la loi électorale.

المادة الأولى: الغرض من القانون

يهدف هذا القانون إلى تنظيم العلاقات القانونية بين الدولة والأفراد في مجال التعليم والبحث العلمي، وذلك من أجل تحقيق التنمية العلمية والثقافية، وتعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والبحثية، وضمان جودة التعليم والبحث العلمي، وحماية حقوق الأفراد في التعليم والبحث العلمي.

يهدف هذا القانون إلى تنظيم العلاقات القانونية بين الدولة والأفراد في مجال التعليم والبحث العلمي، وذلك من أجل تحقيق التنمية العلمية والثقافية، وتعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والبحثية، وضمان جودة التعليم والبحث العلمي، وحماية حقوق الأفراد في التعليم والبحث العلمي.

جامعة دمشق
Damascus University

TITRE II – LES POUVOIRS DE L'ETAT

Le deuxième titre de la Constitution contient ses plus importants chapitres . Les trois pouvoirs de l'Etat y sont bien déterminés . Le pouvoir législatif représenté par l'Assemblée du Peuple, le pouvoir exécutif : montre les compétences et les tâches du Président de la République, celles du Conseil des Ministres et du Premier Ministre et des ministres et autres. Il a également démontré les compétences et les tâches du Pouvoir judiciaire .

La Constitution a adopté le principe de séparation des trois pouvoirs ,législatif, exécutif et judiciaire. Cela ne signifie pas une indépendance totale entre eux, mais plutôt une complémentarité avec une certaine distance qui assure le bon déroulement du travail au sein du cadre de l'intérêt général de l'Etat.

j- Les organisations populaires participent d'une manière efficace à tous les secteurs et conseils fixés par les lois pour réaliser les affaires suivantes :

- 1) édification de la société arabe socialiste et protection de son régime ;
- 2) planification et direction de l'économie socialiste ;
- 3) promotion des conditions de travail , de prévention , de santé , de culture et toutes autres affaires en rapport avec l'existence de leurs members ;
- 4) réalisation de progrès scientifique et technique et promotion des moyens de production ;
- 5) contrôle populaire sur les appareils du pouvoir .

- c- La sauvegarde de l'union nationale et la protection des secrets d'Etat est un devoir de tout citoyen .
- d- La loi réglemente la nationalité arabe syrienne et assure des facilités particulières aux émigrés Arabes syriens et leurs descendants et aux citoyens des autres contrées de la patrie arabe .
- e- La famille est la cellule de la société et elle est protégée par L'Etat ; L'Etat protège et encourage le mariage . travaille à abolir les obstacles matériels et sociaux ; il assiste l'adolescence et la jeunesse et leur assure les conditions convenables au développement de leurs capacités (art.44).
- f- L'Etat assure à la femme toutes les possibilités lui permettant une participation efficace totale à la vie politique , sociale , culturelle et économique ; il travaille à abolir les entraves qui interdisent sa promotion et son association à l'édification de la société arabe socialiste .
- g- L'Etat garantit tout citoyen et sa famille dans les cas d'exception, de maladie, d'incapacité, d'orphelinat et de vieillesse ; L'Etat protège la santé des citoyens et leur assure les moyens de prévention , de traitement et de médication (art.46).
- h- L'Etat assure les services culturels, sociaux et sanitaires et travaille en particulier à les assurer à la campagne pour en relever le niveau .
- i- Les secteurs populaires ont le droit de constituer des organisations syndicales, sociales ou professionnelles et des sociétés coopératives de production ou de services, et les lois déterminent le cadre des organisations, leurs rapports et la limite de leur action .

- g- Le travail est un droit de tous les citoyens et un devoir . L'Etat œuvre pour en procurer à tous les citoyens ; Chaque citoyen a droit à un salaire selon la nature et le rendement de son travail , et L'Etat doit le garantir et fixe les heures de travail et garantit l'assurance sociale des travailleurs et leur organise le droit au repos, au congé , aux indemnités et aux gratifications .
- h- L'enseignement est un droit garanti par L'Etat . Il est gratuit à toutes ses étapes et obligatoire au stade primaire. Il contrôle l'enseignement et l'oriente pour en assurer sa liaison avec les besoins de la société et de la production .
- i- Tout citoyen a droit d'exprimer son opinion en toute liberté et publiquement par la parole, par l'écrit et par les divers autres moyens d'expression ; de participer au contrôle, à la critique constructive de façon à assurer la sécurité de l'édification patriotique et nationale et à consolider le régime socialiste. L'Etat garantit la liberté de la presse , de l'impression et de la publication conformément à la loi .
- j- Les citoyens jouissent du droit de réunion et de manifestation pacifique dans les limites des principes de la Constitution . La loi organise l'exercice de ce droit .

1) 2- Principes sociaux et nationaux

Les plus importants de ces principes sont:

- a- Tous les citoyens ont la responsabilité d'accomplir leur devoir sacré dans la défense de la sécurité de la patrie , le respect de sa Constitution et de son régime unioniste socialiste. Le service militaire est obligatoire et réglementé par la loi (art.40).
- b- Le paiement des impôts et des charges publiques est un devoir conformément à la loi .

hommes du Ministère public doivent, chacun dans son poste, faire respecter lesdits principes. Parmi ces principes , on cite :

- a- Tout accusé est innocent jusqu'à son inculpation par un jugement rendu dans les formes légales ; Nul ne peut être poursuivi ou arrêté que conformément à la loi ; Nul ne peut être torturé physiquement, ou moralement ou traité d'une façon outrageante . la loi détermine les châtements de ceux qui commettraient de tels actes ; Le droit de procédure, les modalités d'appel et de défense devant les juridictions sont garantis par la loi. (art.28)
- b- Il n'y a ni crime ni châtement que conformément à un texte légal. Les dispositions des lois ne sont applicables qu'à partir de leur mise en vigueur et elles n'ont pas d'effet retroactif . Le texte de la loi peut en déterminer autrement dans les affaires non-pénales (art.29-30) .
- c- Les domiciles sont inviolables. Il n'est pas permis d'y pénétrer ou y perquisitionner que dans les cas définis par la loi (art.31) . Le secret des correspondances postales et des communications par fil est garanti conformément aux dispositions définies par la loi .
- d- Le citoyen ne peut être éloigné du territoire national ; tout citoyen a le droit de circuler dans le territoire de l'Etat , sauf s'il est interdit par décision de justice ou en exécution des lois sur la santé et la sécurité publiques (art.32).
- e- Les réfugiés politiques ne peuvent être extradés en raison de leurs principes politiques ou de leur action en défense de la liberté .
- f- La liberté de croyance est garantie. L'Etat respecte toutes les religions ; l'Etat garantit la célébration de tous les cultes religieux à la condition que cela ne trouble pas l'ordre public (art.35) .

2- La science et la recherche scientifique:

La science et la recherche scientifique et toutes les réalisations scientifiques sont une assise fondamentale du progrès de la société arabe socialiste. L'Etat protège les droits des auteurs et inventeurs qui servent les intérêts du peuple (art.24).

CHAPITRE IV . – LES LIBERTES – LES DROITS ET LES DEVOIRS PUBLICS

La Constitution assure que la liberté est un droit sacré . L'Etat garantit aux citoyens leur liberté individuelle et protège leur dignité et leur sécurité.

De même que la souveraineté de la loi est un principe fondamental de la société et de L'Etat, Les citoyens sont égaux devant la loi en droits et en devoirs.

L'Etat devrait garantir l'égalité des chances des citoyens . Tout citoyen a le droit de participer à la vie politique , économique , sociale et culturelle . la loi l'organise. Les citoyens exercent leurs droits et jouissent de leur liberté conformément à la loi (art.25-27) .

Ce chapitre, en fait comprend certains principes juridiques et judiciaires importants et d'autres nationaux et sociaux nécessaires pour la société. Les plus importants sont :

1- Principes juridiques:

La Constitution contient certains principes dans le domaine judiciaire que l'on ne peut pas déroger. Ces principes sont considérés comme les plus hauts principes fondamentaux de la société garantissant la liberté de l'individu et sa sécurité . Ceux qui travaillent dans les domaines de la législation, de la justice et la fonction publique, ainsi que les

CHAPITRE III

LES PRINCIPES EDUCATIONNELS ET CULTURELS

Les objectifs du système d'éducation et de culture sont bien fixés par la Constitution. Ce dernier vise à former une génération arabe nationaliste, socialiste, de pensée scientifique, attachée à son sol, fière de son patrimoine; remplie d'esprit de lutte pour réaliser les objectifs de sa nation d'unité, de liberté et de socialisme et contribuer au service de l'humanité et à sa progression. Le système d'enseignement assure la progression constante du peuple et va de pair avec l'évolution permanente pour ses besoins sociaux, économiques et culturels (art.21-22).

Les principes les plus importants sont :

- 1- La culture nationale et sociale et le développement des talents: Selon la Constitution article 23, La culture nationale et sociale est le fondement de l'édification de la société arabe socialiste unifiée. Elle tend à renforcer les valeurs morales, à concrétiser les idéaux de la nation arabe, à promouvoir la société, à servir les causes de l'humanité. L'Etat agit pour encourager cette culture et la protéger; et réaliser l'encouragement des dons et des talents artistiques sur la base du développement de la société et sa progression. La création artistique est liée étroitement à la vie du peuple. L'Etat agit pour développer les dons et les talents artistiques de tous les citoyens.

En outre, l'éducation sportive est un pilier essentiel dans l'édification de la société. L'Etat encourage cette éducation pour préparer une génération forte de corps. de morale et de pensée.

protège , l'encourage et l'organise (art.18). Elle veille surtout à ce que les impôts soient établis sur des bases justes et progressives réalisant les principes de l'égalité et de la justice sociale . L'objet de l'exploitation des entreprises économiques privées

et associées est de satisfaire les besoins sociaux , d'accroître le revenu national et de réaliser le bien – être du peuple .

2) La propriété collective

Elle englobe les propriétés appartenant aux organisations populaires et professionnelles , les unités de production , les sociétés coopératives et les autres entreprises sociales . la loi garantit leur protection et leur soutien .

3) La propriété individuelle

Elle englobe les biens privés des individus . la loi détermine sa fonction sociale au service de l'économie nationale dans le cadre du plan de développement . Il n'est pas permis qu'elle soit en contradiction , par son exploitation , avec les intérêts du peuple (art.14) .

1- L'expropriation, la confiscation et les impôts:

La Constitution a prohibé l'expropriation arbitraire, elle a interdit la confiscation générale. Quant à la confiscation particulière, elle ne peut être imposée que par une décision judiciaire ou par une loi et contre une indemnité équitable. L'article 15 dispose : " La propriété individuelle ne peut être expropriée que dans l'intérêt public et contre une indemnité équitable conformément à la loi ; La confiscation générale des avoirs est interdite ; La confiscation particulière ne peut être imposée que par décision de justice ; elle peut être autorisée par une loi contre indemnité équitable . "

La constitution détermine que la loi fixe la limite maxima de la propriété agricole de façon à garantir la protection du paysan et de l'ouvrier agricole contre l'exploitation, et à assurer l'accroissement de la production . Elle a affirmé que le droit de succession est garanti conformément à la loi (art. 17) et que L'épargne est un devoir national . L'Etat la

7- Rôle de l'Etat en général:

A la fin du chapitre 1, l'article 12 a résumé le rôle de l'Etat en général: L'Etat est au service du peuple . Ses institutions agissent à protéger les droits fondamentaux des citoyens , à évoluer leur existence , de même qu'elles agissent à soutenir les organisations populaires pour leur permettre de se développer d'elles – mêmes .

CHAPITRE I I . – LES PRINCIPES ECONOMIQUES

Ils comprennent la forme de l'économie, les différentes sortes de la propriété suivant la Constitution, la méthode d'expropriation , la confiscation, les impôts et les objectifs du système de l'enseignement et de la culture.

1- La forme de l'économie et les sortes de la propriété en vertu de la Constitution:

L'Économie dans l'Etat est une économie socialiste planifiée visant à abolir toutes les formes de l'exploitation. La planification économique dans la contrée prend en considération la complémentarité économique dans la patrie Arabe (art.13) .

D'après la Constitution, c'est La loi qui organise la propriété en trois formes :

1) La propriété du Peuple

Elle englobe les richesses naturelles , les services publics , les entreprises nationalisées ou celles qui seront fondées par L'Etat, assure leur exploitation et le contrôle de leur gestion dans l'intérêt de l'ensemble du peuple . le devoir des citoyens est de les protéger .

5-Rôle du Parti Baa'th Arabe Socialiste et celui des Organisations populaires:

La Constitution a clairement démontré le rôle du Parti dans son article 8 en disant : Le Parti Baa'th Arabe Socialiste est le Parti dirigeant de la société et de l'Etat . Il dirige un Front National progressiste agissant à unifier les énergies des masses et les placer au service des objectifs de la nation arabe . Elle a de même défini le rôle des organisations populaires et les sociétés coopératives : elles sont des organisations groupant les forces du peuple , agissant pour développer la société et réaliser les intérêts de leurs membres .

6- Rôle des Conseiles du peuple et des forces armées:

L'article 10 de la Constitution a déterminé le rôle des citoyens pour exercer leurs droits à administrer l'Etat et à diriger la Société à partir des Conseils du peuple. Ceux-ci sont des institutions élues démocratiquement pour l'exercice , par les citoyens , de leurs droits à administrer l'Etat et à diriger la société .

Les forces armées et les autres institutions de la défense sont responsables de la sécurité du territoire de la patrie et de la protection des objectifs de la révolution , d'unité , de liberté et de socialisme .

2- Le rôle de la religion Islamique et la langue officielle:

- L'Islam est la religion du Président de l'Etat et Le Fikh islamique (droit musulman) est une source principale de la législation .
- La langue arabe est la langue officielle .

3- La Capitale de l'Etat, son drapeau et son armoirie:

- La capitale de l'Etat est Damas .
- L'article 1 de la loi n 2 , le 29 /03/1980 qui a amendé l'article 6 de la constitution dont le texte est le suivant :
" Le drapeau de l'Etat , ses armoiries et son hymne sont le drapeau , les armoiries et l'hymne de l'Etat de la Fédération des Républiques Arabes ." Cet article – là a précisé que c'est la loi qui détermine Le drapeau de l'Etat, ses armoiries et son hymne et les dispositions spéciales à chacun d'eux.

4- Le serment constitutionnel

Après l'élection du président de la république , le président élu fait serment comme il est stipulé dans l'article 7 de la Constitution permanente.

Le serment constitutionnel est formulé comme suit :

“ Je jure par Dieu Tout – Puissant de préserver loyalement le régime républicain démocratique populaire , de respecter la Constitution et les lois , de protéger les intérêts du peuple et la sécurité de la patrie , d'agir et lutter pour réaliser les objectifs de la nation arabe d'unité , de liberté et de socialisme”.

TITRE I – DISPOSITIONS FONDAMENTALES

Il s'agit de principes politiques et de principes économiques et d'autres éducationnels et culturels que l'on a consacré un chapitre pour chacun d'eux. On a consacré également un autre chapitre pour les libertés – les droits et les devoirs publics.

CHAPITRE I. – LES PRINCIPES POLITIQUES

Ces principes montrent le système du pouvoir de l'Etat, sa position au sein de la Nation Arabe, la religion de l'Etat, sa langue, sa capitale, son drapeau, le rôle du parti Ba'ath arabe socialiste dans l'Etat et dans la Société, ainsi le rôle des organismes populaires et des Cooperatives et des Conseils locaux et celui des Forces Armées.

1- Le système du pouvoir de L'Etat:

L'article 1 de la Constitution dispose que : La République Arabe Syrienne est un Etat démocratique populaire socialiste souverain . Aucune partie de son territoire ne peut être cédée. Elle est membre de l'Etat de l'Union des Républiques Arabes ; La contrée Arabe Syrienne est une partie de la patrie arabe; Le peuple en contrée arabe Syrienne est une partie de la Nation Arabe ; il agit et lutte pour réaliser son unité totale.

L'article 2 précise que Le système du pouvoir en contrée arabe syrienne est le régime républicain ; et que La souveraineté appartient au peuple . Il l'exerce selon les dispositions de la présente Constitution .

- 3) La progression vers l'instauration du système socialiste , outre qu'elle est une nécessité découlant des besoins de la société arabe , est aussi une exigence fondamentale pour lancer les capacités des masses arabes dans la lutte contre le sionisme et l'impérialisme ;
- 4) La liberté est un droit sacré , et la démocratie populaire est la forme exemplaire garantissant au citoyen l'exercice de sa liberté , qui en fait un homme digne , capable de donner et d'édifier , capable de défendre la patrie dans laquelle il vit , capable de sacrifice pour la nation à laquelle il appartient . La liberté de la patrie ne peut être protégée que par des citoyens libres , et la liberté du citoyen n'est complétée que par sa libération économique et sociale.
- 5) Le mouvement de la révolution arabe est une partie fondamentale du mouvement mondial de libération ; et la lutte de notre peuple arabe est une partie de la lutte des peuples combattant pour leur liberté , leur indépendance et leur progrès .

La présente Constitution est le guide de l'action des masses de notre peuple pour promouvoir la lutte de libération et d'édification à la lumière de ses principes et ses dispositions , pour renforcer leurs positions d'impulser leur progression vers l'avenir espéré .

Sous L'égide du Redressement , des pas importants ont été réalisés sur la voie de la consolidation de l'unité nationale des masses de notre peuple . Sous la direction du Parti Baas Arabe Socialiste a été constitué le Front National Progressiste , à forme évoluée correspondant aux besoins de notre peuple et à ses intérêts , orinenté vers l'unification de l'appareil de la Révolution Arabe dans une organisation politique unifiée .

La mise au point de la présente Constitution couronne la lutte de notre peuple sur la voie des principes de la démocratie populaire . Elle est un guide éclairé , organisant la progression de notre peuple vers l'avenir , un contrôleur disciplinant l'Etat et ses diverses institutions , la source de sa législation .

La présente Constitution est établie sur les principales données suivantes :

- 1) La révolution arabe totale est une nécessité permanente qui s'impose pour réaliser les objectifs de la nation arabe d'unité . de liberté et de socialisme . La révolution en contrée arabe Syrienne est une partie de la Révolution arabe totale , et sa politique dans les divers domaines s'inspire de la stratégie générale de la révolution arabe.
- 2) toutes les réalisations accomplies ou pouvant être accomplies dans n'importe quelle contrée arabe . dans l'état de fait de fractionnement , restera incapable d'atteindre ses perspectives , et exposée à l'altération et aux revers si elle n'est pas étayée et protégée par l'unité arabe . De même , toute menace à laquelle est exposée n'importe quelle contrée arabe par le colonialisme et le sionisme est , en même temps , un péril qui menace la Nation arabe dans son ensemble.

En contrée arabe syrienne , Les masses de notre peuple ont poursuivi la lutte pour L'indépendance et ont pu , par la progression suivie , réaliser leur grande victoire par la Révolution du 8 mars 1963 sous la direction du Parti Baas Arabe Socialiste , qui a fait du pouvoir un instrument au service de la lutte pour L'édification de la société arabe socialiste unifiée.

Le Parti Baas Arabe Socialiste était le premier mouvement dans la patrie arabe à donner à l'unité Arabe son contenu révolutionnaire juste , à lier la lutte nationale et la lutte socialiste , et il a exprimé la volonté de la nation arabe et ses aspirations à un avenir lié à son passé glorieux , l'habilitant à son rôle pour la victoire de la cause de la liberté de tous les peuples .

Dans le cours de la lutte du Parti est intervenu le Redressement opéré le 16 novembre 1970 pour répondre aux exigences de notre peuple et à ses aspirations . C'était une évolution importante , la concrétisation fidèle de l'esprit du Parti , de ses principes et de ses objectifs . Les Réalisations importantes dans l'intérêt de nos larges masses , tout d'abord la fondation de la Fédération des Républiques Arabes pour répondre à l'aspiration, à l'unité qui occupe la première place dans la conscience Arabe et qui est renforcée par la lutte arabe commune contre le colonialisme , le sionisme , les tendances régionalistes et les mouvements scissionnistes , et que confirme la révolution arabe contemporaine contre la domination et L'exploitation .

PREAMBULE DE LA CONSTITUTION:

Selon l'article 150 de la Constitution, l'introduction de la Constitution constitue une partie intégrante d'elle. Cette Introduction dispose que:

La nation arabe a joué un rôle grandiose dans l'édification de la civilisation humaine , loraqu'elle était une nation unifiée . Quand Les liens de sa cohésion nationale se sont affaiblis , son rôle dans La civilisation s'est réduit , et Les vagues de l'invasion colonialiste ont pu déchirer son unite , envahir son territoire et piller ses richesses .

Notre nation arabe a résisté a ces defis , refusant Le fait de fractionnement , de l' exploitation et de l'arriération , par sa foi dans sa capacité à dépasser cet état de chose et à retourner dans L'arène de l'histoire pour participer, avec les autres nations Libérées à son rôle particulier dans l'édification de la civilisation et du progrès.

A La fin de la première moitié de ce siècle, la lutte du peuple arabe s'élargissait et grandissait dans les diverses contrées pour réaliser la libération du colonialisme direct .

Les masses arabes ne voyaient pas dans l'indépendence leur but et la fin de leurs sacrifices : elles y voyaient le moyen de soutenir leur lutte , une étape avancée dans leur combat contre les forces du colonialisme, du sionisme , de l'exploitation , sous la direction de leurs forces nationales progressistes , en vue de réaliser les objectifs de la nation arabe à l'unité , la liberté et le socialisme .

Deuxième partie

LA CONSTITUTION
SYRIENNE

Dr. Ahmed ABDEL AZIZ

La révision

La révision de l'arrêt ne peut être éventuellement demandée à la Cour qu'en raison de la découverte d'un fait de nature à exercer une influence décisive et qui, avant le prononcé de l'arrêt, était inconnu de la Cour et de la partie qui demande la révision, sans qu'il y ait de sa part faute à l'ignorer.

b. La Compétence consultative:

La Cour peut donner un avis consultatif sur toute question juridique, à la demande de tout organe ou institution qui aura été autorisé par la Charte des Nations Unies à demander cet avis.

Outre, l'Assemblée Générale et le Conseil de Sécurité; le Conseil Economique et Social; le Conseil de Tutelle et plusieurs d'autres organes spécialisés ont été autorisés par l'Assemblée Générale à demander à la Cour un avis consultatif. L'exemple le plus récent est la demande formulée par l'Assemblée Générale à la Cour de donner un avis consultatif sur le mur d'isolement établi par Israël dans les territoires palestiniens occupés.

Les questions sur lesquelles l'avis consultatif de la Cour est demandé doivent être exposées à la Cour par une requête écrite.

La Cour prononcera son avis consultatif en audience publique après que le Secrétariat Général et les représentants des membres des Nations Unies, des autres Etats et des organisations internationales directement intéressés sont prévenus.

Il faut, enfin noter que l'avis consultatif n'a aucune force obligatoire.

- L'interprétation d'un traité.
- Tout point de droit international.
- La réalité de tout fait qui Constitue la violation d'un engagement international.
- La nature ou l'étendu de la réparation due par la rupture d'un engagement international.

L'intervention:

Chaque Etat, qui estime qu'un intérêt d'ordre juridique est pour lui en cause, dans un différend soumis à la Cour, peut adresser à celle-ci une requête, à fin d'intervention.

L'admission de cette requête est subordonnée à son appréciation.

Les décisions

Les décisions de la Cour sont prises à la majorité des juges présents. En cas de partage des voix, la voix du président est prépondérante.

Les décisions de la Cour ne sont obligatoires que pour les parties en litige et dans le cas qui a été décidé.

L'arrêt rendu par la Cour est définitif et sans recours, il peut être interprété à la demande de toute partie.

e- Le fonctionnement de la Cour

La Cour reste toujours en fonction, excepté pendant les vacances judiciaires.

Elle exerce, en principe, ses attributions en séance plénière. Le quorum de neuf est suffisant pour constituer la Cour.

Il est permis à la Cour, cependant, de constituer une ou plusieurs chambres, composées de trois juges au moins, pour connaître des catégories déterminées d'affaires.

2- LA COMPETENCE DE LA COUR

La Cour a deux sortes de compétence. La compétence judiciaire et la compétence consultative:

a- la compétence judiciaire

Elle consiste:

- à régler tous les différends que les parties lui soumettront.

et

- à régler tous les cas spécialement prévus dans la Charte des Nations Unies ou dans les traités et conventions en vigueur.

Cependant, la compétence de la Cour ne sera établie que si les Etats en Conflit acceptent expressément cette compétence en vertu d'une convention spéciale qui contient cette acceptation ou par une déclaration qui reconnaît comme obligatoire de plein droit, à l'égard de tout autre Etat acceptant la même obligation, la juridiction de la Cour, surtout les différends d'ordre juridique ayant pour objet:

Les magistrats de la Cour sont élus pour neuf ans et ils sont rééligibles, toutefois en ce qui concerne les juges nommés à la première élection de la Cour, les fonctions de cinq juges prendront fin au bout de trois ans, et celles de cinq autres juges prendront fin au bout de six ans. Les juges dont les fonctions prendront fin au terme des périodes initiales de trois et six ans seront désignés par tirage au sort effectué par le Secrétaire Général immédiatement après leur élection.

b- Devoirs, privilèges et immunités des magistrats

Les membres de la Cour ne peuvent exercer aucune fonction politique ou administrative, ni se livrer à aucune activité professionnelle.

Ils jouissent, dans l'exercice de leurs fonctions, des privilèges et immunités diplomatiques.

c- Le président, le vice président et le greffier

La Cour nomme, par élection, son président et son Vice-Président pour trois ans. Ils sont rééligibles.

Elle nomme aussi son greffier et les autres fonctionnaires.

Le président et le Greffier doivent résider au siège de la Cour

d- Le siège de la Cour

Le siège de la Cour est fixé, par son statut, à La Haye. Toutefois elle peut siéger et exercer ses fonctions ailleurs lorsqu' elle le juge utile.

Chapitre VII

LA COUR INTERNATIONALE DE JUSTICE

La Cour Internationale de Justice est instituée par la Charte comme organe judiciaire principal de l'Organisation des Nations Unies. Son statut fait partie intégrante de la Charte.

1- ORGANISATION DE LA COUR

Elle est un corps de magistrats indépendants, élus, sans égard à leur nationalité, parmi les personnes jouissant de la plus haute considération morale, et qui réunissent les conditions requises pour l'exercice, dans leurs pays respectifs, des plus hautes fonctions judiciaires, ou qui sont des jurisconsultes possédant une compétence notoire en matière de droit international.

a- Nombre des magistrats et leur élection

La Cour se compose de quinze membres de quinze pays. Ils sont élus par l'Assemblée Générale et par le Conseil de Sécurité, indépendamment l'un de l'autre sur une liste de personnes présentées par les groupes nationaux de la Cour permanente d'arbitrage ou par des groupes nationaux désignés conformément au paragraphe 2 de l'article 4 du statut de la Cour.

Les candidats appelés à faire partie de la Cour doivent réunir individuellement les conditions requises.

En plus, ils doivent assurer dans l'ensemble la représentation des grandes formes de civilisation et des principaux systèmes juridiques du monde, y compris le droit musulman.

المجلد الثاني
العدد الثاني

الطبعة الأولى
سنة ٢٠٢٠

العدد ٢٠٢٠
العدد ٢٠٢٠

العدد ٢٠٢٠
العدد ٢٠٢٠

العدد ٢٠٢٠
العدد ٢٠٢٠

العدد ٢٠٢٠
العدد ٢٠٢٠

العدد ٢٠٢٠
العدد ٢٠٢٠

العدد ٢٠٢٠
العدد ٢٠٢٠

العدد ٢٠٢٠
العدد ٢٠٢٠

العدد ٢٠٢٠
العدد ٢٠٢٠

العدد ٢٠٢٠
العدد ٢٠٢٠

العدد ٢٠٢٠
العدد ٢٠٢٠

العدد ٢٠٢٠
العدد ٢٠٢٠

العدد ٢٠٢٠
العدد ٢٠٢٠

العدد ٢٠٢٠
العدد ٢٠٢٠



b- Privilèges et immunités du Secrétaire Général et du personnel et leurs devoirs.

Le Secrétaire Général et le personnel de l'O.N.U. sont des fonctionnaires internationaux et relèvent directement de l'Organisation. Ils ne doivent, dans l'accomplissement de leurs devoirs, ni solliciter ni accepter d'instructions d'aucun gouvernement ni d'aucune autorité extérieure à l'Institution (article 100).

Pour exercer en toute indépendance leurs fonctions, ils jouissent d'un statut spécial calqué sur celui des diplomates; immunité de juridiction, immunité fiscale, exemption de tout service militaire, soustraction aux lois relatives à l'immigration et à la police des étrangers.

cesse d'être un rouage simplement technique pour devenir un organe politique.

3- **PRIVILEGES ET IMMUNITES DE L'O.N.U. ET DE SON PERSONNEL.**

a- Privilèges et immunités de l' O.N.U.

L'Organisation des Nations Unies jouit, conformément à l'article 105 de la Charte sur le territoire de chacun de ses membres, des privilèges et immunités qui lui sont nécessaires pour atteindre ses buts.

Les privilèges des Organisations internationales telles que l'O.N.U. – consistent, en général, dans:

- l'inviolabilité de leurs locaux, des archives et des documents détenus par elles
- l'exonération de tout impôt, à l'exception de ceux qui ne constituent en fait que la simple rémunération des services publics.

En outre, on leur accorde des facilités de communication avec les Etats membres et non membres, ainsi que la libre disposition de fonds, devises, numéraires et autres valeurs à l'intérieur et à l'extérieur de l'Etat de résidence.

- établir le budget,
- contrôler les dépenses,
- encaisser les cotisations des Membres,
- préparer des études et rapports d'ordre juridique, politique, économique, social et administratif soumis à l'O.N.U. etc....

En outre, le Secrétaire Général recrute et nomme le personnel de l'O.N.U. conformément aux règles fixées par l'Assemblée Générale.

Ces règles exigent que le recrutement se fasse sur une base géographique aussi large que possible et qu'il prenne en considération la nécessité d'assurer à l'Organisation les services des personnes possédant les plus hautes qualités de travail, de compétence et d'intégrité. (article. 101-3).

La Charte ne contient pas de dispositions sur les rapports entre le Secrétaire Général et les membres du Secrétariat. Mais, il ressort du statut des fonctionnaires que ceux ci se trouvent sous le contrôle du Secrétaire Général et sont responsables envers lui dans l'exercice de leurs fonctions.

b) droit d'initiative politique

Le secrétaire Général a le droit qui lui permet d'attirer l'attention du Conseil de Sécurité sur toute affaire qui, à son avis, pourrait mettre en danger le maintien de la paix et de la sécurité internationales (article 99)

Dans l'affaire grecque, le Secrétaire Général s'est réservé, en septembre 1946, le droit d'enquêter sur la situation, bien que ce droit paraisse être réservé au Conseil de Sécurité en vertu de l'art. 34 de la Charte. Plusieurs missions lui ont été confiées par l'O.N.U., soit à titre de médiateur, soit à titre de conciliateur (Aff. de la Corée, du Congo, conflit Arabo-Israélien, etc....). De ce chef,

Le mandat de M. TRYGVE LIE a été prolongé en date du 1er Novembre 1950 pour une période de trois années. Cette prolongation a un caractère anticonstitutionnel parce que la Charte de l'O.N.U. ne prévoit pas la prolongation d'une nomination administrative; d'ailleurs l'Union Soviétique a refusé d'admettre sa validité.

A la suite de la démission de M. TRYGVE LIE, survenu le 10.11.1952, l'Assemblée Générale a nommé le 10.4.1953, un Suédois, M. DAG HAMMARSKJOLD, pour lui succéder; le mandat de ce dernier a été renouvelé en date du 27.9.1957 par l'Assemblée Générale pour une période de cinq ans, expirant le 10.4.1963.

M. DAG HAMMARSKJOLD, ayant succombé le 17.9.1961 en Rhodésie à la suite d'un accident d'avion, l'Assemblée Générale a désigné un Birman, M. U. THANT, pour prendre sa succession.

Par la suite plusieurs se sont succédé parmi eux on peut citer l'égyptien Boutros Ghali et l'actuel Secrétaire Général M. Koufi ANNAN.

2- Fonctions du Secrétaire Général

- Le Secrétaire Général de l'O.N.U. exerce deux sortes de fonctions. Il possède les fonctions et les droits suivants:

a) fonctions administratives et techniques;

Elles sont les suivantes:

- Enregistrer et publier les traités ou accords internationaux conclus par les Membres des Nations Unies (Art. 102)
- coordonner les activités des divers organes de l'O.N.U.,
- convoquer les Membres aux sessions ordinaires et extraordinaires de l'O.N.U.,

Chapitre VI

LE SECRETARIAT GENERAL

Le Secrétariat est l'organe administratif et technique de l'Organisation. Il comprend un Secrétaire général et un nombreux personnel (secrétaires généraux adjoints, chefs de bureaux, etc....)

1- le secrétaire Général

Le Secrétaire général est nommé par l'Assemblée Générale sur recommandation du Conseil de Sécurité (Article 97), alors que le Secrétaire général de la Société des Nations était désigné par le Conseil avec l'approbation de la majorité de l'assemblée (Article 6-2 du pacte). Il est le plus haut fonctionnaire de l'Organisation.

Le mandat du Secrétaire général a été fixé à cinq ans par la Commission des travaux préparatoires de la Charte (durée des fonctions du Secrétaire Général de la Société des Nations est de dix ans).

L'O.N.U., dans sa première réunion tenue à Londres en 1946, a appelé à ce poste, le 1er février de la même année, un Norvégien, M.TRYGVE LIE, un juriste de métier, devenu syndicaliste, puis diplomate. Il était, en dernier lieu, ministre des Affaires Etrangères de son pays.



- à déterminer les décisions qui pourraient être soustraites à l'usage du Veto, et à limiter son exercice aux questions importantes (Résolution du 14 Avril 1949) ; c'est ainsi que 34 décisions furent désignées comme étant de procédure et par suite échappant au droit de Veto;
- à s'abstenir du Veto lorsque des votes affirmatifs ont été émis;
- à se concerter avant d'en user, et
- à ne l'exercer que dans les questions d'intérêt capital.

3) L'Assemblée Générale a créé un organe spécial, qui est la Commission Intérimaire, dite "Petite Assemblée" dont elle espérait que les attributions réduiraient les activités du Conseil de Sécurité, et par conséquent les occasions de voir s'exercer le droit de Veto. C'est la solution qui s'est révélée la plus efficace.

Examinant le droit du Veto à la lumière de ce qui précède, on constate qu'il établit d'une façon absolue, au profit des cinq membres permanents du Conseil de Sécurité le principe de leur prépondérance politique dans le règlement des conflits internationaux et dans le domaine de la sécurité collective.

4- abus du veto et solutions préconisées pour y remédier.-

- a- Le Veto a été détourné de son sens primitif par certains membres permanents; ils en ont fait un usage abusif, et l'ont utilisé dans des hypothèses où aucun de leurs intérêts n'étaient en jeu.

Il a été abusivement, utilisé plusieurs fois par les Etats Unis pour s'opposer à la condamnation d'Israël pour violation des principes de droit international et de la légitimité internationale, faisant ainsi preuve d'une partialité flagrante en faveur de l'Etat de l'occupation israélienne des territoires arabes.

- b- Pour parer aux abus manifestes du Veto, plusieurs solutions furent préconisées.

1) On a pensé supprimer le Veto par un amendement de la charte (proposition argentine de 1948), mais on tombe alors dans un cercle vicieux, car l'entrée en vigueur des amendements est subordonnée par l'article 108 à la ratification de tous les membres permanents.

2) On a demandé aux membres permanents de restreindre volontairement l'exercice du Veto, mais cette sorte d'AUTO-LIMITATION n'a pu constituer une solution pour résoudre la difficulté. C'est cependant dans cette voie que s'est engagée l'Assemblée Générale en votant plusieurs recommandations invitant les Etats:

- à faire un usage très modéré du Veto (Résolution du 13 Novembre 1950);

Mais cette prescription vaut – elle également lorsqu’il s’agit d’une “situation” menaçant le maintien de la paix?

Il ressort des travaux préparatoires que la notion de “différend” au sens de l’article 27- 3, englobe celle de “situation”. Il s’ensuit que les parties intéressées aux affaires portées devant le Conseil de Sécurité, qu’on les qualifie de différend ou de situation, devraient s’abstenir de voter.

A interpréter littéralement le paragraphe 3 de l'article 27 susnommé, une décision positive ne saurait intervenir. Toutefois, dans la pratique du Conseil de Sécurité, l'abstention ou l'absence n'est pas assimilée à un vote négatif, pour la simple raison que chacun des membres permanents du Conseil de Sécurité est en mesure d'empêcher une décision par un vote négatif. S'il ne fait pas usage de cette possibilité, c'est qu'il entend ne pas empêcher le Conseil de prendre une décision. Il serait donc contraire au bon sens d'assimiler l'abstention à l'exercice du droit de veto.

D'ailleurs, cette interprétation de l'article 27 - 3, a été maintes fois confirmée à la suite de l'absence du représentant de l'U.R.S.S. aux réunions tenues par le Conseil de Sécurité entre le 13 Janvier et le 1er Août 1950. Des recommandations aussi importantes que celles relatives à l'envoi d'une commission d'enquête en Grèce (19 Décembre 1946), à l'approbation de la tutelle stratégique des Etats- Unis dans le Pacifique (2 Avril 1947), à l'admission d'Israël dans l'O.N.U. (5 Mars 1949), à l'adoption de mesures coercitives en Corée (25 et 27 Juillet 1950) sont intervenues dans ces conditions et n'en ont pas moins été considérées comme valables.

d- les prescriptions

Le Droit de Veto des puissances principales est limité par le fait qu'elles ne peuvent prendre part au vote lorsqu'elles sont elles-mêmes partie à un différend, si la décision du Conseil de Sécurité s'inscrit dans le cadre du règlement pacifique des différends (Chapitre VI de la Charte), soit dans celui du règlement des différends d'ordre local sur la base d'accords ou d'organismes régionaux (article 52-3 de la Charte).

- à la représentation des Etats membres du Conseil,
- à la création d'organes subsidiaires,
- à l'invitation adressée à un Etat ou à un particulier de prendre part aux travaux du Conseil,
- à la convocation de l'Assemblée Générale,
- à l'élection des juges de la Cour Internationale de Justice,
- à la convocation d'une conférence générale de révision de la Charte.

Par contre, sont considérées comme QUESTIONS DE FOND au sens de la Charte:

- le règlement pacifique des différends,
- l'action coercitive,
- la réglementation des armements,
- le régime des zones sous tutelle stratégique,
- l'admission, la suspension et l'exclusion des membres,
- les rapports du Conseil avec l'Assemblée et la Cour Internationale de Justice,
- l'élection du Secrétaire Général.

La question de principe elle-même, qui consiste à savoir si une affaire est une question de procédure ou une question de fond, est considérée comme une question de fond; la Charte n'ayant pas distingué les questions de fond des questions de procédure, ni établi une définition propre à chacune des deux questions, il appartient au Conseil de Sécurité lui-même de trancher ce problème préalable de qualification.

c- l'abstention et l'absence

L'article 27 paragraphe 3 de la Charte exigeant un vote affirmatif de tous les membres permanents du Conseil sur les questions de Fond, il se pose la question de savoir quelle est la conséquence de l'abstention ou de l'absence d'un de ces derniers?

3- MODE DE VOTATION- (LE VETO)

a- la majorité requise

La question des votes au Conseil de sécurité a fait l'objet d'une forte discussion entre les Etats membres et d'une réglementation précise dans la Charte. L'article 27 de celle-ci l'a tranché sur la base de la formule adoptée à la Conférence de Yalta issue d'une proposition américaine du 15 Décembre 1944. D'après cet article, pour qu'une décision soit valable, il faut qu'elle soit prise à la majorité de 9 voix, chaque membre disposant d'une voix.

Mais pour les questions autres que celles de procédure, c'est-à-dire les questions de fond, par conséquent les plus importantes, il faut que dans la majorité des 9 voix figurent les suffrages des 5 membres permanents. Il en résulte que le vote négatif d'un seul membre permanent suffit à empêcher le Conseil de Sécurité de rendre une décision juridiquement valable, y eût-il 14 voix en sens contraire. C'est cette institution qu'on appelle le VETO, encore que l'expression elle-même ne figure pas dans la Charte.

b- les questions de procédure et les questions de fond

Sont considérées comme QUESTIONS DE PROCEDURE, au sens de la Charte et d'après la pratique du Conseil de Sécurité, les questions relatives:

- à la convocation du Conseil,
- à l'établissement de l'ordre du jour,
- à la détermination de la méthode concernant l'élection du président,

g- Créer les organes subsidiaires qu'il juge nécessaires à l'exercice de ses fonctions.

h- Présenter des rapports annuels ou spéciaux pour qu'ils soient examinés par l'Assemblée Générale.

i- Demander des avis consultatifs à la Cour Internationale de Justice.

D'autres attributions sont confiées aussi au Conseil de Sécurité, tantôt d'une façon exclusive, tantôt d'une façon commune avec l'Assemblée Générale et tantôt d'une façon cojointe avec cette dernière

Il est chargé de conseiller et d' assister le Conseil de sécurité pour tout ce qui concerne les moyens d'ordre militaire, l'emploi et le commandement des forces mises à sa disposition, la réglementation des armements et le désarmement éventuel.

Il résulte de tout cela que le Conseil de Sécurité détient des moyens sérieux pour exercer son action préventive ou coercitive en faveur de la paix et de la sécurité internationales. La difficulté paraît être la réalisation des accords militaires prévues par la Charte, et dont la négociation s'est avérée jusque-là difficile.

- c- Elaborer avec l'assistance du comité d'état majeur, des plans en vue d'établir un système de réglementation des armements.
- d- Faire des recommandations ou décider les mesures à prendre pour faire exécuter les arrêts de la Cour Internationale de Justice.
- e- Faire une recommandation pour la désignation du Secrétaire Général par l'Assemblée Générale.
- f- Faire une recommandation pour l'admission des nouveaux membres à l'Organisation des Nations Unies.

b- L'action en cas de menace contre la paix, de rupture de la paix et d'actes d'agression

Le Conseil de Sécurité peut, face à ces situations prendre les décisions et les mesures suivantes:

- 1- Constater l'existence de ces situations.
- 2- Décider toutes les mesures à prendre pour établir la paix et la sécurité.
- 3- Demander aux Etats membres d'appliquer certaines mesures qui constituent des sanctions d'ordre économique, notamment l'interruption complète ou partielle des relations économiques, des communications ferroviaires, maritimes, aériennes, postales, télégraphiques, radio-électriques et des autres moyens de communication, ainsi que la rupture des relations diplomatiques.
- 4- Utiliser les forces militaires, aériennes, navales ou terrestres ou entreprendre toute action qu'il juge nécessaire au maintien ou au rétablissement de la paix et de la sécurité internationale. Cette action peut comprendre des démonstrations, des mesures de blocus et d'autres opérations exécutés par les forces militaires des membres des Nations Unies.
- 5- Entreprendre des mesures armées contre l'agresseur par une force internationale qui sera mise à sa disposition, par les Etats, en vertu d'accords intervenus entre lui et ces derniers.

Pour faciliter ces opérations un comité d'état-major est créé.

Pour permettre au conseil de Sécurité d'accomplir les dits devoirs certains pouvoirs spécifiques lui sont accordés par les chapitres VI , VII, VIII, et XII. Parmi ces pouvoirs on peut citer:

- son pouvoir d'enquêter sur tout différend ou toute situation dont la prolongation pourrait mettre en danger le maintien de la paix et de la sécurité internationales,
- son pouvoir d'intervenir pour recommander les procédures ou les méthodes d'ajustement appropriées à l'égard des différends de la nature à menacer le maintien de la paix et de la sécurité internationales, en tenant compte des procédures déjà adoptées par les parties.

Selon l'article 33 de la Charte les parties à un différend doivent en rechercher la solution, avant tout, par voie de négociation, d'enquête, de médiation, de conciliation, d'arbitrage, de règlement judiciaire, de recours aux organismes ou accords régionaux, ou par d'autres moyens pacifiques de leur choix.

Le président du Conseil de Sécurité change chaque mois entre les divers membres du Conseil, dans l'ordre alphabétique anglais.

Selon l'article 32 de la Charte, tout Etat membre des Nations Unies qui n'est pas membre du Conseil de Sécurité ou tout Etat, qui n'est pas membre des Nations Unies, s'il est partie à un différend soumis au Conseil de Sécurité peut être invité à participer aux débats qui l'intéressent mais sans droit de vote.

Le Conseil de Sécurité, sauf décision contraire, siège en public et chaque membre du Conseil dispose d'une voix.

Les langues officielles admises sont: le Chinois, l'anglais, le français, le russe, l'arabe et l'espagnol.

2- Ses fonctions et pouvoirs:

Les fonctions et pouvoirs du Conseil de Sécurité sont fixés par la Charte avec beaucoup de précision, car le Conseil est non seulement un organe de décision, mais encore un organe d'exécution. Ils peuvent être résumés ainsi.

- a- le règlement pacifique des différends en vue de maintenir la paix et la Sécurité internationales conformément aux buts des Nations Unies. Ce devoir est Considéré comme la responsabilité principale du Conseil.

2- LE CONSEIL DE SECURITE

1- sa composition

le conseil de sécurité est l'organe le plus important en raison de sa mission qui est d'assurer le maintien de la paix et de la sécurité internationales. Il possède une structure dualiste puisqu'il comprend; d'une part, cinq membres permanents (qui sont la République de Chine, la France, la Russie fédérale, le Royaume-Uni de Grande Bretagne et d'Irlande du Nord, et les Etats- Unies d'Amérique), et d'autre part, dix membres non permanents élus par l'Assemblée Générale qui tient spécialement compte, en premier lieu, de la contribution des membres de l'organisation au maintien de la paix et de la sécurité internationales, et aussi d'une répartition géographique équitable. (3 pour l'Afrique, 2 pour l'Asie, 2 pour l'Europe de l'ouest, 2 pour l'Amérique latine et 1 pour l'Europe de l'Est)

Les membres non permanents du Conseil de Sécurité sont élus, par l'Assemblée Générale, pour deux ans. Les membres non permanents sortants ne sont pas immédiatement rééligibles; on a voulu par là éviter le retour à la pratique des Etats semi-permanents si néfaste à la Société des Nations.

Le conseil de Sécurité ne tient pas de sessions régulières. Il se réunit fréquemment et doit pouvoir fonctionner de façon constante.

A cet effet, chaque Etat membre doit avoir en permanence un représentant au siège du Conseil.

Le Conseil peut du reste, se réunir là où il le juge utile pour remplir au mieux ses fonctions.

- 6). La suspension des droits et privilèges des Membres.
- 7). L'exclusion des membres.
- 8). Les questions relatives au fonctionnement du régime de tutelle.
- 9). Les questions budgétaires.

L'Assemblée peut adjoindre de nouvelles "Questions Importantes" à cette liste sans avoir besoin de passer par la procédure de révision de la Charte; sa décision est prise à la majorité simple (Article 18-3); il en est de même pour les demandes d'avis consultatifs à la Cour Internationale de Justice.

Enfin, à la différence de l'élection des membres des trois Conseils des N.U, (Conseil de Sécurité, Conseil Economique et Social, et Conseil de Tutelle), les membres de la Cour Internationale de Justice sont élus à la majorité simple.

6- PERTE DE DROIT DE VOTE

Un membre de l'O.N.U. peut perdre son droit de vote à l'Assemblée Générale quand il est en retard dans le paiement de sa contribution aux dépenses de l'Organisation; le montant de ses arriérés doit être égal ou supérieur à la contribution due par lui pour les deux années complètes écoulées. Cependant l'Assemblée Générale peut autoriser ce membre à participer au vote si elle constate que le manquement est dû à des circonstances indépendantes de sa volonté.

k- Désigner le Secrétaire Général sur recommandation du Conseil de Sécurité

l- Outre les pouvoirs que nous venons de mentionner, l'Assemblée a d'autres attributions; ces attributions sont tantôt communes et conjointes qu'elle exerce concurremment ou solidairement avec le Conseil de Sécurité, tantôt exclusives.

5- MODES DE VOTATION –

A la différence de l'Assemblée de la Société de Nations. où les décisions étaient prises à l'unanimité des Membres représentés à la réunion, l'Assemblée Générale des N.U. prend des décisions à la majorité simple sauf en ce qui concerne les questions importantes où la majorité des deux tiers est requise.

Sont considérées comme questions importantes aux termes de l'article 18 de la Charte:

- 1). Les recommandations relatives au maintien de la paix et de la sécurité internationales.
- 2). L'élection des membres non permanents du Conseil de Sécurité.
- 3). L'élection des membres du Conseil Economique et Social.
- 4). L'élection des membres du Conseil de Tutelle.
- 5). L'admission de nouveaux membres dans l'Organisation.

- b. développer la coopération internationale dans les domaines économique, social, culturel et de l'éducation, de la santé publique, et faciliter pour tous, sans distinction de race, de sexe, de langue ou de religion, la jouissance des droits de l'homme et des libertés fondamentales.
- f- Recommander les mesures propres à assurer l'ajustement pacifique de toute situation qui lui semble de nature à nuire au bien général ou à compromettre les relations amicales entre nations.
- g- Recevoir et étudier les rapports annuels et les rapports spéciaux du Conseil de Sécurité; ces rapports comprennent un compte rendu des mesures que le Conseil de Sécurité a décidées ou prises pour maintenir la paix et la sécurité internationale, ainsi que les rapports des autres organes de l'Organisation.
- h- Rémplir en ce qui concerne le régime international de tutelle, les fonctions qui lui sont dévolues en vertu des Chapitres XII et XIII;
- i- Examiner et approuver le budget de l'Organisation.
- j- Elire:
- Les 10 membres non permanents du Conseil de Sécurité;
 - Les 54 membres du Conseil Economique et Social,
 - les membres complétifs du Conseil de Tutelle et
 - participer à l'élection des juges de la Cour Internationale de Justice

- b- Examiner les principes généraux de la coopération, pour le maintien de la paix et de la sécurité internationales, y compris ceux qui régissent le désarmement et la réglementation des armements et faire à cet égard toutes recommandations utiles (article.11). Néanmoins, toute question de ce genre qui appelle une action doit être, avant ou après discussion, renvoyée par l'Assemblée Générale au Conseil de Sécurité, car ce dernier seul est compétent dans la procédure à suivre lors d'une menace contre la paix, d'une rupture de la paix ou d'un acte d'agression pour prendre des dispositions de caractère obligatoire (article 39 et s.).
- c- Discuter toutes questions se rattachant au maintien de la paix et de la sécurité internationales, et faire sur toutes questions de ce genre des recommandations soit à l'Etat ou aux Etats intéressés, soit au Conseil de sécurité, soit aux Etats et au Conseil de sécurité.
- d- Attirer l'attention du Conseil de Sécurité sur les situations qui semblent devoir mettre en danger la paix et la Sécurité internationales (article 11-3). Toutefois la compétence de l'Assemblée Générale est pourtant limitée par l'article. 12 qui prévoit, que, tant que le Conseil de Sécurité remplit, à l'égard d'un différend ou d'une situation quelconque, les fonctions qui lui sont attribuées par la Charte, l'Assemblée générale ne doit faire aucune recommandation sur ce différend ou cette situation, à moins que le Conseil de Sécurité ne le lui demande expressément.
- e- Provoquer des études et faire des recommandations en vue de:
 - a. développer la coopération internationale dans le domaine politique et encourager le développement progressif du droit international et sa codification;

D'autres commissions sont créées parmi lesquelles:

- la commission de l'examen des lettres de créance,
- la commission des constitutions,
- la commission du droit international,
- la commission de l'énergie atomique, etc....

D'ailleurs, l'article. 22 de la Charte autorise l'Assemblée générale à constituer autant de commissions qu'elle juge nécessaires à l'exercice de ses fonctions.

4- SES ATTRIBUTIONS:

Contrairement aux propositions de Dumbarton- Oaks qui limitaient beaucoup ses compétences, l'Assemblée Générale s'est vu doter, dans le texte définitif de la Charte, de pouvoirs très étendus et très variés. En effet, elle a le pouvoir de:

- a- Discuter toutes questions ou affaires rentrant dans le cadre de la Charte ou se rapportant aux pouvoirs et fonctions de l'un quelconque des organes prévus par elle, et formuler sur ces questions et affaires des recommandations utiles.

Toutefois, le Conseil de Sécurité n'est pas subordonné à l'Assemblée générale, bien que cette dernière examine les rapports annuels et les rapports spéciaux du Conseil, en vertu de l'article 15-1 de la Charte, l'Assemblée Générale n'a donc pas non plus le droit d'approuver ou de désapprouver les recommandations et les résolutions du Conseil de Sécurité.

Londres en 1946, la troisième et la sixième à Paris en 1948, et en 1951.

Les langues officielles de l'Assemblée Générale sont le chinois, l'anglais, le français, le russe, l'arabe et l'espagnol.

Bien que la Charte des Nations Unies ne prévoie pas la publicité des délibérations, l'Assemblée générale se sert de ce moyen démocratique. La discussion publique confère aux débats de la dite Assemblée une portée universelle. Néanmoins, des séances à huis clos sont admises à titre exceptionnel. Toutes les décisions prises à huis clos doivent être publiées aussi rapidement que possible.

3- SES COMMISSIONS:

Comme l'Assemblée de la Société des Nations, l'Assemblée Générale des Nations Unies élit son président et ses sept vice-présidents à chaque session et constitue six commissions:

- la Commission des affaires politiques et de la sécurité,
- la Commission des affaires économiques,
- la Commission des affaires sociales culturelles, et humanitaires,
- la Commission des affaires administratives et budgétaires,
- la Commission des affaires juridiques
- la Commission des affaires de la tutelle.
- Il y a aussi la commission générale, au sein de l'Assemblée, qui se compose du Président, des 7 vice-présidents et des présidents des six commissions; cette commission s'occupe surtout d'établir l'ordre du jour et de la rédaction définitive des résolutions.

Chapitre IV

L'ASSEMBLEE GENERALE

1- SA COMPOSITION

L'Assemblée générale des Nations Unies est composée de tous les membres des Nations Unies. Elle est un organe représentatif de tous les Etats membres (Article. 9 de la Charte).

Chaque membre a cinq représentants au plus et dispose d'une seule voix.

2- SES SESSIONS:

L'Assemblée tient une session annuelle régulière; cette session dure habituellement de 2 à 3 mois et s'ouvre le troisième mardi du mois de septembre. Elle peut tenir, lorsque les circonstances l'exigent, des sessions extraordinaires. Celles-ci sont convoquées par le Secrétaire Général sur la demande du Conseil de Sécurité ou de la majorité des Membres des Nations Unies (cas de session extraordinaire, celle tenue du 28 Avril au 15 Mai 1947 au sujet de la Palestine).

L'Assemblée Générale siège au quartier général des Nations Unies, à New-york. Mais, sur une décision de la majorité, il lui est possible de choisir un autre endroit. C'est ainsi qu'elle a tenu hors de son siège trois sessions, la première à



5- Suspension des droits et privilèges de Membres

L'article 5 de la Charte prévoit qu' un membre de l'Organisation contre lequel une action préventive ou coercitive a été entreprise par le Conseil de Sécurité, peut être suspendu par l'Assemblée Générale sur recommandation du Conseil de Sécurité, de l'exercice des droits et privilèges inhérents à la qualité de Membre". L'Etat suspendu acquiert dans ce cas le statut d'un Etat non membre.

Il faut cependant noter que les règles relatives à la suspension ne s'appliquent pas aux Etats membres permanents au Conseil de Sécurité.

Il est aussi prévu par cet article que l'exercice de ces droits et privilèges peut être rétabli par le Conseil de Sécurité.

6- Organes des Nations Unies

La structure de l'Organisation des N.U comporte des Organes essentiels à savoir: l'Assemblée Générale, le Conseil de Sécurité, le Conseil Economique et Sociale, le Conseil de Tutelle, le Secrétariat Général et la Cour Internationale de Justice, et des organes subsidiaires. Ceux-ci pourront être créés s'ils se révèlent nécessaires, conformément aux dispositions de la Charte.

Nous étudierons parmi eux, successivement, les organes suivants: l'Assemblée Générale, le Conseil de Sécurité, le Secrétariat; et la Cour Internationale de Justice.

3- Retrait de l'O.N.U.-

La Charte ne contient aucune disposition concernant le retrait, contrairement au Pacte de la Société des Nations; mais la question fit l'objet, à la Conférence de San-Francisco, d'un examen détaillé. Le Comité compétent fit une proposition sous forme de "déclaration interprétative" qui fut adoptée par la susdite Conférence et selon laquelle le droit de retrait ne serait subordonné à aucune condition. Ce comité estime que "la Charte ne devrait contenir aucune disposition expresse, soit pour permettre, soit pour interdire, le retrait de l'Organisation. Il juge que le devoir le plus important incombant aux nations qui deviendront membres, est d'apporter une coopération continue au sein de l'Organisation..... Si, cependant, un membre, à raison de circonstances exceptionnelles, se trouve obligé de se retirer.... L'intention de l'Organisation n'est pas d'obliger ce membre à continuer sa coopération au sein de l'Organisation...." (Rapport du Comité)

En ce qui concerne la forme du retrait, il y a lieu d'appliquer les normes du Droit International coutumier relatives aux conventions collectives qui consistent à notifier le retrait à chacun des Membres de l'O.N.U.

4- Exclusion d'un Etat Membre de l'O.N.U

Peut être exclu de l'Organisation par une décision de l'Assemblée Générale sur recommandation du Conseil de sécurité, l'Etat membre qui enfreint de manière persistante les principes énoncés dans la Charte. (Article 6)

“Un Membre des Nations Unies appelé à se prononcer sur l'admission d'un Etat participe à une décision politique: il est donc juridiquement fondé à faire dépendre son consentement à cette admission de toute considération pertinente d'ordre politique. Cependant, dans l'exercice de ce pouvoir, ce Membre est juridiquement obligé de se conformer au principe de la bonne foi, de s'inspirer des Buts et Principes des Nations Unies et d'agir d'une manière qui n'implique pas manquement à la Charte.

- 2) Un deuxième avis consultatif a été émis par la Cour Internationale de Justice relatif à une question qui lui a été soumise par l'Assemblée générale et qui consistait à savoir si un Etat peut être admis comme Membre des Nations Unies par décision de l'Assemblée générale lorsque le Conseil de Sécurité n'a pas recommandé son admission, soit que l'Etat candidat n'ait pas obtenu la majorité requise, soit qu'un membre permanent ait voté contre son admission. Comme il était à prévoir, la Cour a répondu par la négative dans son avis consultatif du 3 Mars 1950. La recommandation du Conseil de Sécurité n'a donc pas seulement un caractère facultatif; elle est indispensable et équivaut à une véritable “décision” si l'Assemblée générale veut se prononcer sur la proposition d'admission.

En effet l'O.N.U. ne comptait jusqu' au 1^{er} septembre 1952 que 66 membre. Le nombre a augmenté à 155 membres en 1981. Il est actuellement 193 membres.

L'appréciation de ces conditions préalables à l'Admission appartient à l'Assemblée, sur recommandation du Conseil de Sécurité, l'Assemblée statuant à la majorité des deux tiers. La compétence du Conseil a été admise en vue, surtout, de la vérification du caractère pacifique de l'Etat postulant.

Au bénéfice de cette liberté d'appréciation, de fâcheux incidents sont nés au sujet des demandes d'admission devant le Conseil de Sécurité. Ils ont abouti à maintenir en dehors des Nations Unies de nombreux Etats, comme la Chine populaire et l'Allemagne de l'Est mais pour certain temps.

A la suite de ces divergences de vue, l'Assemblée générale a demandé, en 1947, un avis consultatif à la Cour Internationale de Justice, relatif à l'interprétation de l'article 4 de la Charte.

- 1) Dans un premier avis, la Cour Internationale de Justice – adoptant un point de vue formaliste – a déclaré à la majorité que les conditions d'admission prévues à l'article 4 de la Charte ont un caractère limitatif et sont plutôt d'ordre juridique que politique; ce caractère n'excluait cependant pas “une appréciation discrétionnaire de circonstances de fait de nature à permettre de vérifier l'existence des conditions requises”.

Mais la Cour ne croit pas qu'un membre des Nations Unies puisse subordonner son vote affirmatif à la condition que d'autres Etats soient également admis comme membres des Nations Unies, car cela constituerait une condition nouvelle.

C'est la condamnation implicite de la thèse soviétique.

Un avis dissident a été formulé par quatre juges de la Cour.
Selon lequel:

Chapitre III

MEMBRES DE L'ORGANISATION DES NATIONS UNIES ET SES ORGANES

1- Catégories de membres

La Charte distingue deux catégories de membres à l' O.N.U. : les membres originaires ou fondateurs et les membres admis; mais cette distinction est de pure forme et n'implique aucune inégalité juridique.

a- Membres Originaires – Sont membres originaires des Nations Unies les Etats qui ont participé à la Conférence de San-Francisco ou qui ont signé la déclaration des Nations Unies du 1er Janvier 1942 et qui, en outre, ont signé et ratifié la Charte conformément à leurs règles constitutionnelles respectives.

b- Membres Admis – Ils sont les Etats admis à l'Organisation conformément à l'article 4 de la Charte.

2- Admission à l'O.N.U

Aux termes de cet article, tout Etat peut y adhérer, à condition de satisfaire aux conditions suivantes:

- a- Etre un Etat pacifique:
- b- Accepter les obligations de la Charte:
- c- Etre capable de les remplir:
- d- Etre disposé à le faire.



- e- Concourir à donner à l'Organisation pleine assistance dans toute action entreprise par elle conformément aux dispositions de la Charte, et s'abstenir de prêter assistance à un Etat contre lequel l'Organisation entreprend une action préventive ou coercitive.
- f- Devoir de l'Organisation de faire en sorte que les Etats qui ne sont pas membres des Nations Unies agissent conformément aux principes précédents dans la mesure nécessaire au maintien de la paix et de la sécurité internationale.
- g- Aucune disposition de la Charte n'autorise les Nations Unies à intervenir dans des affaires considérées comme appartenant essentiellement de la compétence nationale d'un Etat. Cette interdiction n'empêche pas l'application des mesures coercitives prévues par les dispositions du chapitre 7 de la Charte.

sans distinction de race, de sexe, de langue ou de religion.

- e- Transformer l'Organisation des Nations Unies en un centre où s'harmonisent les efforts des nations vers ces fins communes.

3- Les principes des Nations Unies

Pour atteindre les buts énoncés à l'article premier, l'Organisation des Nations Unies et ses membres doivent agir conformément aux principes suivants:

- a- Respecter l'égalité souveraine de tous les Etats membres.
- b- Remplir de bonne foi les obligations contenues dans la Charte afin d'assurer à tous les membres de l'Organisation la jouissance des droits et avantages résultant de leur qualité de membre.
- c- Recourir à des moyens pacifiques pour régler les différends internationaux de telle sorte que la paix et la sécurité internationales ainsi que la justice ne soient pas mises en danger.
- d- S'abstenir de recourir à la menace ou à l'emploi de la force soit contre l'intégrité territoriale ou l'indépendance politique de tout Etat, soit de toute autre manière incompatible avec les buts des Nations Unies. Ce n'est en effet que le principe du respect de l'intégrité territoriale et de l'indépendance politique de tous les Etats.

2- Les buts des Nations Unies

Selon l'article premier de la Charte, les buts des Nations Unies sont "Le maintien de la paix et la sécurité internationales".

Pour les atteindre, les Nations-Unies s'engagent à:

- a- Prendre des mesures collectives efficaces en vue de prévenir et d'écarter les menaces à la paix et de réprimer tout acte d'agression ou autre rupture de la paix.
- b- Réaliser par des moyens pacifiques, conformément aux principes de la justice et du droit international, l'ajustement ou le règlement de différends ou de situations, de caractère international, susceptibles de mener à une rupture de la paix.
- c- Développer entre les nations des relations amicales fondées sur le respect du principe de l'égalité de droits de peuples et leur droit à disposer d'eux-mêmes, et prendre toutes autres mesures propres à consolider la paix du monde.
- d- Réaliser la coopération internationale pour la solution des problèmes internationaux d'ordre économique, social, intellectuel ou humanitaire et par l'encouragement au respect des droits de l'homme et des libertés fondamentales pour tous,

Et pour répondre à ces fins, le préamampute a déterminé les moyens à utiliser et les préceptes à respecter:

- a. pratiquer la tolérance, à vivre en paix l'un avec l'autre dans son esprit de bon voisinage
- b. unir les forces pour maintenir la paix et la sécurité internationales,
- c. accepter des principes et instituer des méthodes garantissant qu'il ne sera pas fait usage de la force des armes sauf dans l'intérêt commun,
- d. recourir aux institutions internationales pour favoriser le progrès économiques et social de tous les peuples.

Chapitre II

Buts et principes des Nations unies

La charte de l'Organisation des Nations unies est composée de préambule et de dix neuf chapitres comprenant cent onze articles. Son préambule traduit les motifs qui ont conduit les rédacteurs de la Chart à la création de l'Organisation des Nations Unies.

1- Les motifs et les moyens

Ces motifs se ramènent à leur ferme volonté de:

- a- Préserver les générations futures du fléau de la guerre qui en l'espace d'une vie humaine, a causé d'énormes souffrances à l'humanité.
- b- Proclamer leur foi dans les droits fondamentaux de l'homme, dans la dignité et la valeur de la personne humaine et dans l'égalité des droits des hommes et des femmes, comme dans l'égalité de toutes les nations, grandes et petites.
- c- Créer les conditions de la justice et du respect des obligations nées des traités et autres du Droit International.
- d- Favoriser le progrès social et instaurer de meilleures conditions de vie dans une plus grande liberté.

L'amendement à l'Article 61, qui est entré en vigueur le 31 août 1965, portait de dix-huit à vingt-sept le nombre des membres du Conseil économique et social.

L'amendement suivant à cet article, qui est entré en vigueur le 24 septembre 1973, a porté de vingt-sept à cinquante-quatre le nombre des membres du Conseil.

L'amendement à l'Article 109, qui concerne le paragraphe 1 de cet article, dispose qu'une conférence Générale des Membres des Nations Unies, aux fins d'une révision de la Charte, pourra être réunie aux lieu et date qui seront fixés par un vote de l'Assemblée Générale à la majorité des deux tiers et par un vote de neuf (précédemment sept) quelconques des membres du Conseil de sécurité. Le paragraphe 3 de l'Article 109, aux termes duquel l'Assemblée Générale devait, à sa dixième session ordinaire, examiner la question de la convocation d'une conférence de révision de la Charte, a été maintenu sous sa forme originale, bien qu'il dispose "par un vote de sept quelconques des membres du Conseil de sécurité", l'Assemblée et le Conseil de sécurité ayant donné suite à ce paragraphe à la dixième session ordinaire de l'Assemblée, en 1955.

Les modifications votées par la Conférence à la majorité des deux tiers doivent prendre effet après ratification par les deux tiers des membres des Nations Unies, y compris tous les membres permanents du Conseil de Sécurité. Pour bien marquer son désir de voir perfectionner la Charte après un certain temps d'application, la Conférence de San Francisco a décidé qu'à la dixième session annuelle de l'Assemblée, la question d'une réunion de la Conférence spéciale de révision serait inscrite de droit au programme de l'Assemblée (Article, 109).

En fait, la Charte a été révisée trois fois jusqu'à maintenant par l'Assemblée Générale.

Des amendements aux Articles 23, 27 et 61 de la Charte ont été adoptés par l'Assemblée Générale le 17 décembre 1963 et sont entrés en vigueur le 31 août 1965. Un autre amendement à l'Article 61 a été adopté par l'Assemblée Générale le 20 décembre 1971 et est entré en vigueur le 24 septembre 1973. Un amendement à l'Article 109, adopté par l'Assemblée Générale le 20 décembre 1965, est entré en vigueur le 12 juin 1968.

L'amendement à l'Article 23 porte de onze à quinze le nombre des membres du Conseil de sécurité. L'amendement à l'Article 27 dispose que les décisions du Conseil de sécurité sur des questions de procédure sont prises par un vote affirmatif de neuf membres (précédemment sept) et que ses décisions sur toutes autres questions sont prises par un vote affirmatif de neuf de ses membres (précédemment sept) dans lequel sont comprises les voix des cinq membres permanents du Conseil.

En 1946, l'Assemblée Générale des Nations Unies s'est tenue pour la première fois à Londres. C'est à cette première session que l'Assemblée a décidé de choisir New-York comme son siège permanent.

La Charte est pour l'Organisation des Nations Unies ce que fut le Pacte pour la Société des Nations. Toutefois, ses auteurs, en la rédigeant, se sont inspirés de l'expérience de vingt années de fonctionnement de la Société des Nations. Ils ont rigoureusement séparé les deux questions de l'Organisation de la communauté internationale et de la liquidation de la guerre. La Charte n'est plus incorporée dans les traités de paix comme fut le pacte de la Société des Nations. Ainsi, ils ont réalisé un avantage très important, parce que le sort de la nouvelle institution ne se trouve plus lié au sort des traités de paix. Une révision des traités de paix pourra s'opérer sans que l'Organisation des Nations Unies soit mise en péril. Ils ont également admis qu'elle était perfectible et qu'elle pouvait être amendée.

2- La révision de la Charte

Le chapitre XVIII règle de façon précise les conditions de révision et d'amendement de la Charte. Les amendements adoptés à la majorité des deux tiers par l'Assemblée Générale entrent en vigueur, dès leur ratification par les deux tiers des membres de l'Organisation, y compris tous les membres permanents du Conseil de Sécurité (Art. 108 de la Charte).

D'autre part, la révision de la Charte est possible par une conférence Générale des membres, en vertu d'une décision de l'Assemblée Générale prise à la majorité des deux tiers et du Conseil de Sécurité à la majorité de 7 membres quelconques.

La Conférence s'ouvrit à la date prévue, le 25 Avril 1945. Elle groupa d'abord 46 Etats, puis, plusieurs admissions ont été effectuées (Ukraine, Biélorussie, Argentine, Danemark).

La Pologne n'avait pas été invitée à y prendre part, parce que la fusion de ses deux gouvernements, (celui de Varsovie, ex-comité de Lublin, d'obédience communiste, et celui de Londres, de tendance libérale,) n'avait pas été réalisée au moment de son ouverture, suivant la décision de la Conférence de Yalta; chacun des deux gouvernements prétendait seul représenter son pays. Néanmoins, après de vives discussions, les choses s'arrangèrent après la Conférence, en ce sens qu'elle fut admise à signer la Convention et eut ainsi qualité de membre fondateur.

Les questions d'admission et de procédure réglées, la Conférence se mit au travail et entreprit d'élaborer un texte qui, tout en respectant les propositions de Dumbarton Oaks, tient compte des amendements déposés et fut, de nature à recueillir l'assentiment général.

Elle parvient à ses fins en deux mois et, le 26 Juin, une convention était signée, qui portait le signe de 51 Etats. Ce document, qui crée et régit l'Organisation des Nations Unies, comporte 111 articles (Contre 26 pour le Pacte de la Société des Nations). Ratifié rapidement par les cinq grandes puissances et par 24 autres, c'est-à-dire par la majorité des signataires de la Charte, il est entré en vigueur le 24 Octobre 1945.

f-LA CONFERENCE DE YALTA 1945

La Conférence de Yalta, est tenue en Crimée, entre le Président Roosevelt, Mr. Churchill et le Maréchal Staline (3-11 Février 1945). Pour résoudre les problèmes demeurés en suspens, notamment la procédure de vote au Conseil de Sécurité.

Les Chefs de ces trios Etats ont convenu, en outre, qu'une Conférence des Nations Unies serait convoquée à San-Francisco, aux Etats-Unis le 25 Avril 1945, pour y élaborer la Charte d'une organisation internationale pour maintenir la sécurité et la paix dans le cadre proposé lors des conversations restreintes de Dumbarton Oaks.

g- LA CONFERENCE DE SAN-FRANCISCO 1945

La Conférence fut convoquée le 5 Mars 1945, par la Grande-Bretagne, les Etats-Unis, l'Union Soviétique et la Chine. La France avait refusé d'être "puissance invitante" parce qu'elle était quelque peu morfondue de n'avoir pas participé à l'élaboration des propositions de Dumbarton Oaks et que, d'autre part, elle voulait garder toute sa liberté pour proposer des amendements.

Les nations qui avaient qualité pour participer à la Conférence étaient celles qui avaient déclaré la guerre à l'Allemagne et au Japon avant le 1er Mars 1945 et signé en outre la Déclaration des Nations Unies du 1er Janvier 1942. C'est ce qui expliqua la multiplicité des déclarations de guerre, même non suivies de belligérance effective, au début de 1945, de la part des Etats désireux de participer à la Conférence (Arabie Séoudite, Argentine, Egypte, Liban, Paraguay, Pérou, Syrie, Turquie, Uruguay).

d- LA CONFERENCE DE TEHERAN

1943

Un mois après la déclaration de Moscou, une conférence a eu lieu à Téhéran le 1^{er} décembre 1943, à laquelle ont participé les Etats suivants: les Etats Unis, la Grande Bretagne et l'Union Soviétique. En conclusion de leurs conversations, Ils signent une déclaration qui s'appelle "Déclaration de Téhéran". Cette déclaration a confirmé la volonté de ces Etats à assumer leurs rôle propre et leurs responsabilités pour assurer la Sécurité et la paix internationales.

e- LES PROPOSITIONS DE LA CONFERENCE DE DUMBARTON OAKS 1944

L'oeuvre le plus important est celui qui fut conclu à Dumbarton Oaks près de Washington. Cette conférence, réunit les quatre puissances de Moscou (Royaume- Uni, Etats- Unis, l'Union Soviétique et la Chine). Les conversations eurent lieu en deux temps: d'abord entre la Grande-Bretagne, les Etats-Unis et l'U.R.S.S. (21 Août-28 Septembre 1944), puis entre la Grande-Bretagne, les Etats-Unis, et la Chine (29 Septembre-7 Octobre 1944): ce dernier pays n' avait pas pris part aux premières conversations parce que l'Union Soviétique n'était pas en guerre avec le Japon. Elles aboutirent à l'élaboration d'un certain nombre de propositions, qui constituent un vrai projet de Constitution pour les Nations Unies.

b- LA DECLARATION DES NATIONS UNIES

1942.

Cette déclaration, signée à Washington le 1er Janvier 1942 par 26 Etats au lendemain de l'entrée en guerre des Etats Unis, fut très importante. Elle confirmait les principes et les objectifs de la Charte de l'Atlantique, mais elle contenait en outre l'engagement de ne pas signer d'amnistie ni de paix séparée avec les puissances de l'Axe. Elle s'offrait à l'adhésion de tous les autres Etats.

c- LA DECLARATION DE MOSCOU

1943

Cette déclaration intitulée: "Déclaration commune des quatre puissances sur la sécurité" fut signée le 30 octobre par les Etats Unis d'Amérique, l'Union Soviétique, la Grande Bretagne et la Chine. Elle marque un nouveau progrès dans la voie tracée par Roosevelt et Churchill. Elle constitue une véritable alliance pour la reddition sans condition de l'Allemagne. Elle constitue aussi une alliance pour la paix, car elle approuve et précise les principes contenus dans les Chartes et les déclarations précédentes. L'article 4 stipule que les quatre puissances "reconnaissent la nécessité d'établir aussitôt que possible une organisation internationale générale, fondée sur le principe d'une égale souveraineté de tous les Etats pacifiques, grands ou petits, afin d'assurer le maintien de la paix et de la sécurité internationale".

- f- La Conférence de Yalta.
- g- La Conférence de San- Francisco.

a- LA DECLARATION DE L'ATLANTIQUE 1941

Cette déclaration est signée par le président américain Franklin D. Roosevelt et le Premier Ministre Britannique Sir Winston Churchill le 14 août 1941, à la suite de leur rencontre qui a eu lieu en mer au large des côtes américaines à bord du Prince of Wales.

Cette déclaration, appelée la Charte de l'Atlantique, énonce en huit points les "principes communs qui régissent la politique nationale de leurs pays respectifs et sur lesquels ils fondent leur espoir d'un avenir meilleur pour le monde". Le 6^e point de cette déclaration fait entrevoir une organisation internationale des peuples en vue du maintien de la paix. Une fois définitivement détruite la tyrannie nazie, ils (les deux chefs d'Etat) espèrent voir s'établir une paix qui offrira à toutes les nations les moyens de demeurer en sécurité à l'intérieur de leurs frontières propres et qui assurera à tous les hommes, de tous les pays, la possibilité de vivre jusqu' à la fin à l'abri de la contrainte et du besoin.

Ce document marquait la ferme volonté des deux Chefs de Gouvernement, l'un belligérant, l'autre encore neutre, de donner un sens précis à la victoire sur le nazisme. Il reçut, dans le mois qui suivit sa publication, l'assentiment des Etats dont les représentants se trouvaient à Londres, et notamment du Général de GAULLE, au nom de la France Combattante.

Chapitre I

Apparition de l'Organisation des Nations Unies

L'Organisation des Nations Unie est une institution politique à caractère mondial.

Elle a été créée à la suite de la deuxième guerre mondiale, à la place de la Société des Nations qui avait manqué à sa mission, puisqu' elle n'avait pu empêcher la guerre d'éclater en septembre 1939.

La naissance de la nouvelle organisation mondiale s'est réalisée en vertu de la Charte des Nations Unies. Celle ci a été signée à San Francisco aux Etats Unies d'Amériques le 26 juin 1945 à la fin de la conférence des Nations Unies sur l'organisation internationale et est entrée en vigueur le 24 octobre, 1945. le statut de la Cour Internationale de Justice fait partie integrante de la Charte.

1- la Charte des Nations Unies

Cet acte a été le produit d'un long travail collectif des Chefs d'Etats qui luttèrent contre les puissances de l'Axe.

Il est marqué par plusieurs étapes qui trouvent leur expression dans les actes, les déclarations et les conférences suivants:

- a- la Déclaration de l'Atlantique.
- b- La Déclaration des Nations Unies.
- c- La Déclaration de MOSCOU.
- d- La Conférence de Théhéran.
- e- Les Propositions de la conférence de Dumbarton Oaks.

Première partie

**ORGANISATION
DES
NATIONS UNIES**

**Professeur
Dr. Fouad DIB**

Comme il est prévu, au programme de la 2^e année, le cours de français doit porter sur l'étude de certains textes juridiques. C'est pourquoi nous avons choisi deux textes qui sont d'une grande importance internationale et nationale, Il s'agit, en fait, de la Charte des Nations Unies qui a donné naissance à l'Organisation des Nations Unies, et de la Constitution syrienne.

Ainsi nous allons consacrer la première partie de cet ouvrage à l'étude de certaines questions relatives à l'Organisation des Nations Unies qui sont les suivantes:

- 1- Apparition de l'Organisation des Nations Unies.
- 2- Buts et principes des Nations Unies.
- 3- Membres de l'Organisation des Nations Unies.
- 4- Organes des Nations Unies.

Cette partie est préparée par monsieur le Doyen Fouad Dib. La deuxième, dont le titre est la constitution syrienne, est préparée par le professeur Ahmed Abdel Aziz.

CONSTITUTION PERMANENTE

De la République Arabe Syrienne

Votée le 31 Janvier 1973

SOMMAIRE

PREAMBULE.....	61
TITRE I – DISPOSITIONS FONDAMENTALES	65
CHAPITRE I. – LES PRINCIPES POLITIQUES	65
CHAPITRE II. – LES PRINCIPES ECONOMIQUES	68
CHAPITRE III. – LES PRINCIPES EDUCATIONNELS ET CULTURELS	71
CHAPITRE IV. – LES LIBERTES – LES DROITS ET LES DEVOIRS PUBLICS	72
TITRE II – LES POUVOIRS DE L'ETAT	77
CHAPITRE I. – LE POUVOIR LEGISLATIF	79
CHAPITRE II. – LE POUVOIR EXECUTIF	84
• Le Président de la république	84
• Le Conseil des Ministres	93
• Les Conseils Locaux du Peuple	97
CHAPITRE III. – LE POUVOIR JUDICIAIRE	98
• Les Magistrats du siège et Le Ministère Public	98
• La Haute Cour Constitutionnelle	99
TITRE III – AMENDEMENT DE LA CONSTITUTION ...	103

a- la majorité requise	42
b- les questions de procédure et les questions de fond	42
c- l'abstention et l'absence	43
d- les prescriptions	44
4- abus du veto et solutions préconisées pour y remédier.	46
<u>Chapitre VI : LE SECRETARIAT GENERAL</u>	49
1- le secrétaire Général	49
2- Fonctions du Secrétaire Général	50
a. fonctions administratives et techniques;	50
b. droit d'initiative politique	51
3- Privilèges et immunités de l'O.N.U. et de son personnel.	52
a- Privilèges et immunités de l'O.N.U.	52
b- Privilèges et immunités du Secrétaire Général et du personnel et leurs devoirs.	53
<u>Chapitre VII: La Cour internationale de Justice</u>	55
1. Organisation de la Cour	55
a- Le nombre des magistrats et leur élection	55
b- Les devoirs, privilèges et immunités des magistrats	56
c- Le président, le vice-président et le greffier	56
d- Le siège de la Cour	56
e- Le fonctionnement de la Cour	57
2. LA COMPETENCE DE LA COUR	57
a. la compétence judiciaire	57
. L'intervention:	58
. Les décisions	58
. La révision	59
La Compétence consultative	3
	59

ORGANISATION DES NATIONS UNIES

Page

Chapitre premier: Apparition de l'Organisation des N.U. 7

1- la Charte des N.U. 7

2- La révision de la Charte 13

Chapitre II: Buts et principes des N.U. 17

1- Les motifs et les moyens: 17

2- Les buts des N.U. 19

3- Les principes des N.U. 20

Chapitre III: MEMBRES DE L'ORGANISATION DES NATIONS UNIES ET SES ORGANES 23

1- Catégories des membres 23

a- Originaires

b- Admis

2- Admission à l'O.N.U 23

3- Retrait de l'O.N.U. 26

4- Exclusion d'un Etat Membre de l'O.N.U 26

5- Suspension 27

6- Organes des Nations Unies. 27

Chapitre IV: L'ASSEMBLEE GENERALE 29

1- Sa composition 29

2- Ses sessions 29

3- Ses commissions 30

4- Ses attributions 31

5- Modes de votation 34

6- Perte de droit de vote 35

Chapitre V: LE CONSEIL DE SECURITE 36

1- Sa composition 36

2- Ses fonctions et pouvoirs 37

3- Mode de votation 42



**Etudes juridiques
en langue français**

2^o Année

par

Les Professeurs Dr. Fouad DIB

Et

Dr. Ahmed Abdel AZIZ